



التضمين في العربية

بحث في البلاغة والنحو



تأليف

أ. د. أحمد حسن حامد

رئيس مجمع اللغة العربية الفلسطيني
وعميد كلية الآداب سابقاً

التضمين في العربية

(بحث في البلاغة والنحو)

تاليف:

أ. د. أحمد حسن حامد

رئيس مجمع اللغة العربية الفلسطيني

وعميد كلية الآداب سابقاً





دار الشروق للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

1422 هـ ـ 2001 م

ISBN 2-84409-945-9



دار الشروق للنشر والتوزيع
هاتف: 4618190 ـ 4618191 ـ 4624321 ـ فاكس: 4610065
ص. ب.: 926463 ـ الرمز البريدي: 11110 عمان ـ الأردن
رام الله: المنارة ـ شارع المنارة ـ مركز عقل التجاري ـ هاتف: 02/2961614
نابلس: جامعة النجاح ـ هاتف: 09/2398862
غزة: الرمال الجنوبي ـ قرب جامعة الأزهر ـ هاتف: 07/2847003
Email: shorok Jo@nol.com.Jo



عين التينة، شارع ساقية الجنزير، بناية الريم
هاتف: 786233 - 860138 - 785108 - 785107 (1-961)
فاكس: 786230 (1-961) ص.ب: 5574-13 بيروت ـ لبنان
البريد الالكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الانترنت: http://www.asp.com.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين، سيّدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:-

فهذا بحثٌ في موضوعِ التَّضْمين بأنواعه المختلفة، بزغتْ فكرته في ذهني منذ ثلاث سنين خلت، وذلك حين وقعتْ بين يديّ رسالةٌ لابن كمال باشا معنونةٌ بهذا الاسم، فقرأتها بتأنٍ ودقةٍ فوجدتُ أنَّه موضوعٌ يستحقُ البحثَ والدراسة، ومن ثَمَّ رحت أجمع معظم ما قيل فيه قديماً وحديثاً إلى أنْ أصبحت فكرتُه واضحة في ذهني، فعزمتُ على الكتابةِ، فيه تدفعني في ذلك أربعة حوافز رئيسيةٌ هي:

١. اضطراب القدماء من علماء البلاغة والنقد حول تحديد مفهوم التضمين البياني، وإظهار مكانته بجانب أركان البلاغة المعروفة كالكنايةِ والمجازِ وما إليهما.
٢. إثارةُ المحدثين من أعضاء مَجْمَعِ اللغة العربية بالقاهرة لهذا الموضوع، وكأنه مشكلة تعاني منه اللغة العربية لا بد لها من حل.
٣. عدم توضيح القدماء تأثير التَّضْمين في قضايا النحو ومسائله.
٤. رغبة علمية خالصة في جمع أطراف من الموضوع في مبحث علمي مستقل.

وكان ثمرة هذه الحوافز بحثاً متواصلاً، ودراسةً متأنية لآراء القدماء والمحْدثين فيه، ونظرة علمية فاحصة لتلك الآراء، بحيث تكونت لدي أربعة فصول بين مقدمة وخاتمة، ذكرت في المقدمة حوافز البحث وخطته.

وتحدثت في الفصل الأوّل عن التَّضْمين في البلاغة والعروض؛ إذ فصّلتُ القول في التَّضْمين البياني والبديعي والعروضي، فوقفت على مفهوم كلٍّ منها، وبينت

علاقة التَّضمْين البياني بأركان البلاغة الأخرى كالمجاز والكناية، والحقيقة، ثم وضحتُ علاقة التَّضمْين البديعي بالاقتباس وأظهرت بعد ذلك آراء النقاد في قيمة هذا النوع من التَّضمْين في علم البديع.

وعقدت الفصل الثاني على التَّضمْين في النّحو، إذ بيّنتُ في البداية مفهوم التَّضمْين في المعاجم اللغوية، ثمَّ المفهوم الاصطلاحي للتَّضمْين، فأثر نظرية الأصل والفرع فيه، وأخيراً أثر التَّضمْين في قضايا النّحو العربي ومسائله كالبناء والنيابة النحوية، وتعدي الفعل ولزومه، والمشتقات النّحوية.

وتحدثتُ في الفصل الثالث عن رسالة ابن كمال باشا في التَّضمْين، وهي رسالةٌ رأيتُ أنْ أضمنها بهذا البحث لأنّ صاحبها يكادُ يكون من بين القلائل من العلماء ممن تحدثوا عن التَّضمْين في مبحث مستقل، ولأنّه انفرد برأي خاص في التَّضمْين البياني، ولذلك فقد درستُ هذه الرسالةِ مُبيّناً أرضية صاحبها في البلاغة ثُمَّ منهجه في الرسالة وأخيراً محتوى الرسالة، إلى أنْ خلصتُ فيها إلى نتائج واضحة دونتها في نهاية الفصل.

أما الفصل الأخير فقد خصصته لدراسة آراء المحدثين في التَّضمْين، فوجدتُ أنّ آراءهم تنْصب على التَّضمْين البياني والبديعي فقط، دون تبيان أثر التَّضمْين في النحو العربي، ومنْ ثَمَّ وقفتُ على تلك الآراء مُظهِراً وجهات نظرهم حول كل منها.

أما الخاتمة فقد سجلت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، وقد رجعت في ذلك كله إلى أمهات الكتب في البلاغة واللغة والنّحو دونتها جميعاً في نهاية البحث.

ولا أدعي لنفسي الكمال فيما ذهبتُ إليه في هذا البحث، فالكمال لله وحده، ولكني اجتهدت، وحسبي أجر المجتهد.

والله أسأل أن ينتفع به أبناء العربية، إنه نعم المولى ونعم النصير.

المؤلف

أ.د. أحمد حسن حامد

الْفَصْلُ الأَوَّلُ

التَّضْمينُ في البَلاغَةِ وَالْعَروضِ

١- **التَّضْمينُ في البَلاغَةِ**

أ. مَفْهُومُ التَّضْمينِ البَيَانِي

ب. التَّضْمينُ بَيْنَ الحقيقةِ وَالْمَجَازِ

ج. التَّضْمينُ وَالْكِنايَةُ

٢- **التَّضْمينُ البَديعِي**

أ. مَفْهُومُ التَّضْمين البديعي

ب. الاقْتباسُ و التَّضْمينُ

ج. التَّضْمينُ فِي الميزَانِ النَّقْدِي

٣- **التَّضْمينُ العَروُضِي**

١- التَّضْمينُ في البَلاغَةِ

أ. مفهوم التَّضْمين البياني

ورد التَّضْمين في قسمين رئيسين من أقسام البلاغة العربية هما: البيان والبديع، وقد أخذ في كل منهما معنى خاصاً، ولذلك فنحن بصدد مفهومين للتَّضْمين البلاغي هما: التَّضْمين البياني، والتَّضْمين البديعي، ويختص الأول بتَّضْمين لفظ معنى آخر، ويختص الثاني بأخذ شاعر من شاعر آخر بيتاً أو بعض بيت من الشعر، وقد تناول علماء البلاغة التَّضْمين البياني من زوايا متعددة، من حيث مفهومه، وعلاقته بالحقيقة والمجاز والكناية ثُمَّ من حيث كونه سماعياً أو قياسياً، ويعدُّ الرّماني من أوائل من تعرض له، إذ جعله باباً من أبواب البلاغة[1] وعرّفه بقوله:" تضْمين الكلام هو حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم أو صفة هي عبارة عنه، والتَّضْمين على وجهين : أحدهما ما كان يدل عليه الكلام دلالة الإخبار، والآخر ما يدلّ عليه دلالة القياس، فالأول كذكرك الشيء بأنه محدث فهذا يدل على المحدث دلالة الإخبار، والتَّضْمين في الصفتين جميعاً، إلا أنّه على الوجه الذي بيننا، وكذلك سبيل مكسور ومنكسر، وساقط ومسقط.

وأمّا التَّضْمين الذي يدل عليه دلالة القياس فهو إيجاز في كلام الله عزّ وجلّ خاصة، لأنّه تعالى لا يذهب عليه وجه من وجوه الدلالة، فنصبه لها يوجب أنْ يكون قد دلّ في كلّ وجهٍ يصح أن يدلَ عليه، وليس كذلك سبيل غيره من المتكلمين بتلك العبارة، لأنه قد تذهب إليه دلالتها من جهة القياس ولا يخرجه عن أن يكون قد قصد بها إلاّ بأنّه عما وضعت له في اللغة العربية من غير أن يلحقه فساد العبارة، وكل آية لا تخلو من تضْمين لم يذكر باسم أو صفة، فمن ذلك ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ قد تضمن التعليم لاستنتاج الأمور على التبرك به والتعظيم لله بذكره وأنّه أدبٌ من آداب الدين وشعارٌ للمصلين

وأنّه إقرارٌ بالعبودية" [٢].

ويتضح من كلام الرُّماني على التَّضمْين أمران:

الأول: أنَّ المفعول يمكن أن يتضمن معنى الفاعل نحو مكسور ومنكسر.

والثاني: أنَّ الآيةَ القرآنية تتضمن معاني أخرى كما مثل في قوله تعالى

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

وقال الزمخشري في تعريف التَّضمْين: "من شأنهم أنهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى المتضَّمن قال: والغرض في التضمين إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى، ألا ترى كيف رجع معنى قوله تعالى: ﴿ ولا تَعْدُ عيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [٣] إلى قوله : ﴿ ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم ﴾ [٤].

أمّا العز بن عبد السلام فقد قال:" تضمين اسم معنى اسم لإفادة معناه فتعديه تعديته في بعض المواضع كقوله تعالى: ﴿ حقيق على أن لا أقول على الله إلاّ الحق ﴾، فتضمن حقيق معنى فعل آخر فتعديه أيضاً تعديته في بعض المواضع كقول الشاعر:

" قد قتل الله زياداً عني"

ضمن قتل " معنى صرف لإفادة أنّه صرفه حكماً بالقتل عما عداه من الأسباب فأفاد معنى القتل والصرف جميعاً" [٥] كما أشار إليه ابن هشام فقال: "قد يشربون لفظاً معنى لفظ آخر فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً، وفائدته أن تؤدي الكلمة مؤدي كلمتين" [٦] وقال سعد الدين التفتازاني: "حقيقة التَّضمْين أنْ يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه ثُمَّ قال: "الفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية نحو : أحْمِدُ إليك فلاناً "معناه أحمده منهياً إليك

حمده، وقد يعكس كما قال في : (يؤمنون بالغيب) يعترفون به مؤمنين"[٧].

وقال ابن كمال باشا:" التَّضمْين أن يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى لفظ آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقات الآخر كقولك: أحمد إليك فلاناً فقد لاحظت فيه مع الحمد معنى الإنهاء ودللت عليه بذكر صلته أعني كلمة إلى كأنك قلت أنهي حمده إليك، وإنّما أطلقنا اللفظ لينتظم الاسم"[٨].

ونقل أبو البقاء في الكليات عدة تعريفات للتَّضمْين منها [٩] :

أ. التَّضمْين هو إشراب معنى فعل لفعل.

ب. التَّضمْين هو أن يستعمل اللفظ في معناه الأصلي وهو المقصود أصالة، لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ.

ج. التَّضمْين إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه لمعناه، وهو نوع من المجاز ولا اختصاص للتَّضمْين بالفعل بل يجري في الاسم أيضاً.

ونستطيع إزاء هذه التعريفات جميعاً أنْ نسجل الحقائق التالية:-

١- إنها تتفق على أن المعنى العام للتَّضمْين هو " إشراب لفظ معنى لفظ آخر ".

٢- أنّ في التَّضمْين فائدتين : الأولى -تخص المعنى وهي التي عني بها علماء البلاغة من حيث علاقتها بالحقيقة أو المجاز أو الكناية، والثانية- تخص التركيب وهي التي عني بها النحاة وذلك من حيث تعدي الفعل ولزومه، ومن حيث أثرها في تعليل بعض المسائل النحوية.

٣- أن التَّضمْين لا يقع في الأفعال وحسب وإنَّما يمكن أن يقع في الأسماء أيضاً وهذا واضح في تعريف التفتازاني وابن كمال باشا له.

٤- أن التَّضمْين البياني لا بد فيه من تقدير حال مأخوذة من الفعل الآخر ليناسب الفعل المذكور.

وهذا النوع من التَّضْمين هو الذي ثار حوله جدل كبير بين علماء البلاغة إذ برزت أمامهم جملة أسئلة هي: هل التَّضْمين من الحقيقة؟، أمْ مِنَ الكناية؟ أمْ أنَّه جمع ما بين الحقيقة والمجاز؟ أمْ أنَّه ركن أساسي قائم بذاته؟

ب- التَّضْمين بين الحقيقة والمجاز

يُعَرف ابن فارس الحقيقة فيقول : "هي الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل ولا تقديم ولا تأخير كقول القائل: "أحمد الله على نعمه وإحسانه "(١٠). وقال الجرجاني: "كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع وقوعاً لا يستند فيه إلى غيره. وهذه عبارة تنتظم الوضع الأول وما تأخر عنه كلمة تحدث في قبيلة أو في جميع العرب أو في جميع الناس أو تحدث اليوم. ويدخل فيها الأعلام منقولة كانت كزيد وعمرو، أو مرتجلة كغطفان، وكل كلمة استؤنف بها على الجملة مواضعة أو ادعى الاستئناف فيها، وإنّما اشترطت هذا كله لأن وصف اللفظة بأنّها حقيقة أو مجاز حكم فيها من حيث أنّ لها دلالة على الجملة لا من حيث هي عربية أو فارسية أو سابقة في الوضع أو محدثة مولدة"(١١).

وعرّفها السكاكي فقال: "الحقيقة اللغوية هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له"(١٢) وقد شرح القزويني هذا التعريف وفصّله بقوله : "فقولنا المستعملة احتراز عما لم يستعمل، فإنّ الكلمة قبل الاستعمال لا تُسمى حقيقة، وقولنا (فيما وضعت له) احتراز عن شيئين : أحدهما ما استعمل في غير ما وضعت له غلطاً، كما إذا أردت أن تقول لصاحبك خذ هذا الكتاب مشيراً إلى كتاب بين يديك، فغلطت فقلت : خذ هذا الفرس. والثاني : أحدُ قسمي المجاز وهو ما استعمل فيما لم يكن موضوعاً له، لا في اصطلاح التخاطب، ولا في غيره، كلفظة (أسد) في الرجل الشجاع(١٣) أما ابن الأثير فقد

أسهب فيها فقال: "الحقيقة اللغوية : هي حقيقة الألفاظ في دلالتها على المعاني، وليست بالحقيقة التي هي ذات الشيء، أي نفسه وعينه، فالحقيقة اللفظية إذن هي دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له في أصل اللغة، فالاسم الموضوع بأزاء المسمى هو حقيقة له، فإذا نقل إلى غيره صار مجازاً، ومثال ذلك إذا قلنا: "شمس" أردنا به هذا الكوكب العظيم الكثير الضوء، وهذا الاسم له حقيقة لأنّه وضع بإزائه، وكذلك إذا قلنا (بحر) أردنا به هذا الماء العظيم المجتمع الذي طعمه ملح، وهذا الاسم له حقيقة لأنّه وضع بإزائه" [١٤].

أمّا المجاز فقد أخذ من علماء البلاغة مأخذاً بعيداً و واسعاً فبيّنوا ماهيته، وأنواعه، وقيمته البلاغية والفنية، ومن أوائل من ذكره ابن فارس، إذ عرّفه بقوله: "وأما المجاز فمأخوذ من جاز يجوز، تقول" جاز بنا فلان، وجاز علينا فارس، هذا هو الأصل ثم تقول" يجوز أن تفعل كذا، أي ينفذ ولا يرد ولا يمنع، وتقول: "عندنا دراهم وضح، وازنه وأخرى تجوز جواز الوزانة، أي أن هذه وإنْ لم تكن وازنة، فهي تجوز مجازها وجوازها لقربها منها فهذا تأويل قولنا مجاز، أي أنّ الكلام الحقيقي يمضي لسننه لا يُعترض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقربه منه، إلاّ أنّ فيه من تشبيه واستعارة وكفّ ما ليس في الأول، وذلك كقولك: "عطاء فلان مزنٌ واكفٌ، فهذا تشبيه، وقد جاز مجاز قوله: عطاؤه كثير وافٍ [١٥].

كما بيّن ابن رشيق حدّ المجاز لغوياً وبلاغياً علاوة على إيضاح قيمته البلاغية فقال: "المجاز طريق القول ومأخذه وهو مصدر(جزت مجازاً)[١٦] ونقل عن ابن قتيبة قوله: "لو كان المجاز كذباً لكان أكثر كلامنا باطلاً، لأنّا نقول: نبت البقل، وطالت الشجرة، وأينعت الثمرة، وأقام الجبل، ورخص السعر" [١٧]. وقال في بلاغة المجاز: "والمجاز في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة، وأحسن موقعاً في القلوب والأسماع، وما عدا الحقائق من جميع الألفاظ، ثم لم يكن

محالاً محضاً فهو مجاز، لاحتماله وجوه التأويل، فصار التشبيه والاستعارة وغيرهما من محاسن الكلام داخلة تحت المجاز، إلاّ أنّهم خصوا به – أعني اسم المجاز – باباً بعينه وذلك أنْ يسمى الشيء باسم ما قاربه، أو كان منه بسبب كما قال جرير: (وافر)

إذا سَقَطَ السَّمَاءُ بأَرْض قَوْمٍ   رَعَيْناهُ وإنْ كانوا غِضَابَا

أراد المطر لقربه من السماء، ويجوز أن تريد بالسماء السّحاب لأنّ كل ما أظلك فهو سماء، وقال سقط، يريد سقوط المطر الذي فيه، وقال (رعيناه) والمطر لا يرعى، ولكن أراد النبت الذي يكون عنه، فهذا كله مجاز "[١٨].

أمّا مفهوم المجاز عند الجرجاني فهو: "كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول فهي مجاز، وإنْ قلت: كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعاً لملاحظة بين ما تجوّز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز. ومعنى الملاحظة هو أن تستند في الجملة إلى غير الذي تريده بها الآن، إلاّ أنّ هذا الاستناد يقوى ويضعف[١٩].

ويوضح الجرجاني هذا المفهوم بالأمثلة فيقول : "إذا قلت : رأيت أسداً تريد رجلاً شبيهاً بالأسد، لم يشتبه عليك الأمر في حاجة الثاني إلى الأول إذ لا يتصور أن يقع الأسد للرجل على هذا المعنى الذي أردته على التشبيه على حد المبالغة، وإيهام أن معنى الأسد حصل فيه إلاّ بعد أن تجعل كونه اسماً للسبع إزاء عينيك، فهذا استناد تعلمه ضرورة، ولو حاولت دفعه عن وهمك حاولت محالاً فمتى عقل فرع من غير أصل ومشبه من غير مشبهٍ به" [٢٠].

ولم يخرج ابن الأثير حين تعرض للمجاز عن المفهوم السابق فقال معرفاً له: "هو ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة، وهو مأخوذ من جاز من هذا الموضع إلى ذا الموضع إذا تخطاه. كقولنا : زيدٌ أسدٌ.

فإنّ زيداً إنسان، والأسد هو هذا الحيوان المعروف، وقد جزنا من الإنسانية إلى الأسدية، أي عبرنا من هذه إلى هذه لوصلة بينهما، وتلك الوصلة هي صفة الشجاعة" [٢١] ويرى ابن الأثير أن كل مجاز له حقيقة وربما يكون هذا الكلام أشبه بقول الجرجاني السابق وهو أنه لا يعقل أن يكون هناك فرع بلا أصل ويستأنف ابن الأثير كلامه فيتحدث عن القيمة البلاغية للمجاز فيقول: "وكذلك فاعلم أنّ المجاز أولى بالاستعمال من الحقيقة في باب الفصاحة والبلاغة، لأنّه لو لم يكن كذلك لكانت الحقيقة التي هي الأصل أولى منه، حيث هو فرع عليها، وليس الأمر كذلك لأنّه قد ثبت وتحقق أن فائدة الكلام الخطابي هو إثبات الغرض المقصود في نفس السامع بالتخييل والتصوير، حتى يكاد ينظر إليه عياناً" [٢٢].

والمجاز في عرف البلاغيين نوعان: عقلي ولغوي. ويقصدون بالأول "إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له، غير ما هو له، بتأول" [٢٣].

ويذكر القزويني علة تسمية هذا اللون من المجاز بالعقلي فيقول: "لاستناده إلى العقل، دون الوضع، لأن الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة، فلا يصير (ضرب) خبراً عن زيد بواضع اللغة، بل عن قصد إثبات الضرب فعلاً له، وإنّما الذي يعود إلى واضع اللغة أن (ضرب) لإثبات الضرب لا لإثبات الخروج، وأنّه لإثباته في زمان ماض وليس في زمان مستقبل، فأمّا تعيين من ثبت له، فإنّما يتعلق بمن أراد من المخبرين" [٢٤].

أما النوع الثاني من المجاز فهو المجاز اللغوي، ويقصدون به نقل الألفاظ من حقائقها اللغوية إلى معان أخرى بينها صلة ومشابهة، ويجري هذا المجاز في اللفظ المفرد، وفي التركيب أيضاً وهو نوعان [٢٥] :

أ. الاستعارة : وهي مجاز لغوي تكون العلاقة فيه بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي المشابهة.

ب. المجاز المرسل : وهو مجاز لغوي تكون العلاقة فيه بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي غير المشابهة.

ونخلص من هذه العجالة إلى السؤال التالي : أين موقع التَّضْمين البياني من هذه المفاهيم أعني مفاهيم الحقيقة والمجاز، فهل التَّضْمين من الحقيقة أم من المجاز؟ وفي الإجابة عن هذا التساؤل نقول: يتضح من تعريفات القدماء للتَّضْمين على مابيّناه سابقاً أنهم يستبعدون أن يكون التَّضْمين من باب الاستعارة لأنّ العلاقة فيها بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي هي علاقة مشابهة ولا مشابهة بين المعنيين في التَّضْمين. ولكن رغم ذلك اضطربوا في تحديد موقعه فقد ذهب فريق من علماء البلاغة إلى القول : بأنه ضرب من الحقيقة ذلك لأنّه في عرفهم "أن يستعمل اللفظ في معناه الأصلي وهو المقصود أصالة، لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك أو يقدر له لفظ آخر فلا يكون التَّضْمين من باب الكناية ولا من باب الإضمار، بل من قبيل الحقيقة التي فيها قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الإرادة" (٢٦).

وقد ذهب الزمخشري إلى القول بأن اللفظ المذكور مستعمل في حقيقته لم يشرب معنى غيره(٢٧) وقد فسرّ السعد التفتازاني هذا القول بأنّ الزمخشري لا يرى في التَّضْمين مجازاً، ولا جمعاً بين الحقيقة والمجاز وأضاف قائلاً: فإنْ قيل الفعل المذكور إنْ كان مستعملاً في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الآخر، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي، وإن كان فيهما جميعاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز"(٢٨) ومن الملاحظ على كلام التفتازاني أنّه يستعمل كلمة (ان) في كلامه السابق وهي كلمة تفيد الشرط فكأنه يرى أن أمر اللفظ يرجع بالدرجة الأولى إلى السياق.

أمّا الفريق الثاني من علماء البلاغة فقد رَأَوْا في التَّضْمين جمعاً ما بين الحقيقة والمجاز، وذلك لدلالة اللفظ المذكور على معناه بنفسه وعلى المعنى المحذوف بالقرينة، جرياً على طريق الأصوليين الذين لا يشترطون في القرينة أن تكون مانعة من إرادة المعنى الأصلي، وعلى عكس البيانيين الذين يرون في العلاقة أن تكون مانعة من إرادة المعنى الأصلي(٢٩). وقد ردّ على هذا الفريق بأن " كلا من المعنيين مقصود لذاته في التَّضْمين إلاّ أن أحدهما - وهو المذكور بذكر متعلق - يكون تبعاً للآخر وهو المذكور بلفظه، وهذه التبعية في الإرادة من الكلام، فلا ينافي كونه مقصوداً لذاته في المقام، وبه يفارق التَّضْمين الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإنّ كلاً من المعنيين في صورة الجمع مراد من الكلام لذاته مطلق، مقصود في المقام أصالة "(٣٠).

والفريق الثالث ذهب إلى القول : بأنّ التَّضْمين ضرب من المجاز المقابل للحقيقة، أو هو يدخل تحت المجاز المرسل الذي تكون العلاقة فيه غير المشابهَة.

ومهما يكن من أمر فإننا نستطيع القول : إنّ دلالة اللفظ يحددها السياق الذي نظمت فيه أو المقام الذي ورد فيه، فملاحظة أنّ للكلمة أو اللفظ معنى قبل الاستعمال إنّما هو معنى مجرد أو مطلق فإذا خرج من هذا المعنى المطلق إلى معنى جديد وفق السياق فإنّ الذي يعني السامع هو المعنى الجديد، ولذلك فإن الخلاف السابق بل والاضطراب حول تحديد موقع التَّضْمين في البلاغة كان من الممكن أن تخفّ وطأته لو أن علماء البلاغة ركزوا على السياق أو المقام البلاغي أو بعبارة أخرى صرفوا النظر إلى دلالة اللفظ في العبارة، وإزاء هذا الاضطراب انفرد ابن كمال باشا برأي خاص وذلك حين جعل التَّضْمين ركناً أساسياً من أركان البيان شأنه في ذلك شأن الكناية والتشبيه والاستعارة.

ج. التَّضْمين والكناية

أمّا الركن الثالث من أركان البلاغة والذي كان له علاقة بالتَّضْمين فهو" الكناية "وقبل أن نتحدث عن هذه العلاقة والوجهات المتباينة حولها نود الإشارة إلى أن الكناية قد أخذت من رجال البلاغة والنقد اهتماماً بالغاً ومن أشهر من تعرض لها أبو عثمان الجاحظ(٣١)، وابن المعتز(٣٢)، وقدامة بن جعفر(٣٣). وأبو هلال العسكري(٣٤)، وابن رشيق(٣٥) غير أن أظهر تعريف لها وأوضحه جاء على أيدي ثلاثة من أعلام الأدب والبلاغة هم : الجرجاني وابن الأثير والقزويني، أما الأول فقد عرفها بقوله: "والمراد هنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومىء به عليه، ويجعله دليلاً عليه مثال ذلك قولهم (هو طويل النجاد) يريدون طويل القامة، و(كثير الرماد) يعنون كثير القِرى، وفي المرأة (نؤوم الضحى) والمراد أنها مخدومة لها من يكفيها أمرها، فقد أرادوا في هذا كله كما ترى معنى، ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود، وأن يكون إذا كان أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد؟ وإذا كثر القرى كثر رماد القدر؟ وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها ردف ذلك أن تنام إلى الضحى؟(٣٦) وأمّا ابن الأثير فقد عرفها بأنّها "كل لفظ دلت على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز، والدليل على ذلك أن الكناية في أصل الوضع أن نتكلم بشيء ونريد غيره، يقال : كنيت بكذا عن كذا، فهي تدل على ما تكلمت به، وعلى ما أردته في غيره. وعلى هذا فلا تخلو إمّا أن تكون في لفظ تجاذبه جانبا حقيقة ومجاز، أو في لفظ تجاذبه جانبا مجاز ومجاز، أو في لفظ تجاذبه جانبا حقيقة وحقيقة " (٣٧).

وقد قسم ابن الأثير الكناية من حيث قيمتها البلاغية قسمين : أحدهما يحسن استعماله، والأخر ما لا يحسن استعماله وهو عيب في الكلام فاحش[٣٨] كما ذكر أن فريقاً من رجال البلاغة قسموها إلى ثلاثة أقسام هي : التمثيل والإرداف، والمجاورة، ويقصدون بالتمثيل : " أن تراد الإشارة إلى معنى، فيوضع لفظ لمعنى آخر، ويكون ذلك مثالاً للمعنى الذي أريدت الإشارة إليه كقولهم : فلان نقي الثوب أي منزّه عن العيب"[٣٩] والإرداف هو أن تراد الإشارة إلى معنى، فيوضع لفظ لمعنى آخر، ويكون ذلك إرداف للمعنى الذي أريدت الإشارة إليه ولازماً له كقولهم : فلان طويل النجاد، أي طويل القامة، فطول النجاد رادف لطول القامة ولازم له، بخلاف نقاء الثوب في الكناية عن النزاهة من العيوب، لأنّ نقاء الثوب لا يلزم منه النزاهة من العيوب، كما يلزم من طول النجاد طول القامة" [٤٠]. وأمّا المجاورة فهي أن تريد ذكر الشيء فتتركه إلى ما جاوره كقول عنترة:

(كامل)

بِزُجاجةٍ صَفْراءَ ذاتِ أَسِرّةٍ   قُرِنَتْ بِأَزْهَرَ في الشّمالِ مُقدَّمِ

يريد بالزجاجة الخمر، فذكر الزجاجة وكنى بها عن الخمر لأنها مجاورة لها"[٤١].

ولم يخرج الخطيب القزويني بعيداً عن تعريف الجرجاني وابن الأثير للكناية إذ قال:" الكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ كقولك: فلان طويل النجاد، أي طويل القامة، وفلانة نؤوم الضحى، أي مرفهة مخدومة غير محتاجة إلى السعي بنفسها في إصلاح المهمات ... ولا يمتنع أن يراد مع ذلك طول النجاد، والنوم في الضحى من غير تأويل " [٤٢].

إنّ هذا التحديد لمفهوم الكناية في البلاغة دفع بعض رجال البلاغة إلى القول : بأنّ التّضمْين يدخل تحت هذا المفهوم وبالتالي فإنّه لون من ألوان

الكناية، ذلك أنّه يجري في لفظ يراد منه معنيان : أحدهما مقصود في المقام أو السياق، والثاني : يمكن الأخذ به على الأصل، أعني على المعنى الموضوع له في أصل اللغة، وهذا هو حال الكناية، غير أن فريقاً آخر من علماء البلاغة أخرج التّضمين من باب الكناية، وفي مقدمة هؤلاء ابن كمال باشا إذ قال مُفرّقاً بين الكناية والتّضمين : "وبالجملة لا بد في التّضمين من إرادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد وبه يفارق الكناية فإنّ أحد المعنيين فيها تمام المراد، والآخر وسيلة لا يكون مقصوداً أصالة" (٤٣).

ومهما يكن من أمر فإنّ السؤال الذي يمكن أن يوجه إلى جميع الفرقاء هو ما المقصود من التّضمين؟ والإجابة عن هذا السؤال ينبغي القول : إذا كان المقصود من التّضمين هو مجرد التفرقة بينه وبين الحقيقة أو المجاز أو الكناية فإنّ الذي لا ريب فيه أنّ للتّضمين علاقة بهذه المصطلحات جميعاً. وإذا كان المقصود هو القيمة البلاغية للتّضمين فإنّ مرد ذلك إلى المقام البلاغي الذي يرد فيه، هذا إنْ سلمنا به كركن قائم بنفسه من أركان البلاغة، وأما إذا كان المقصود من التّضمين هو القيمة اللغوية فإنّ السياق اللغوي هو الذي يحدد دلالة اللفظ الذي جرى فيه التّضمين، وعلى كلٍ، فإنّ المقصود البلاغي يظهره الذوق الفني أو الأدبي في حين يظهر التركيب اللغوي القيمة اللغوية لهذا التّضمين.

وقبل أن نخلص من الحديث عن التّضمين البياني نود تسجيل النتائج التالية:-

أ. لقد اضطرب علماء البلاغة اضطراباً واضحاً أضاع تحديد مفهوم التّضمين البياني بحيث بدت الأدلّة التي قدموها غير مقنعة للباحث الذي يستقصي حقائق الأمور.

ب. وبناءً على ذلك فإنّهم لم يستطيعوا تقديم القيمة البلاغية للتَّضْمين مما جعل الإفادة منه غير ظاهرة كتلك التي نراها في باب المجاز أو الاستعارة أو الكناية أو غيرها من أركان البلاغة.

ج. الخلط الواضح بين ما سمّي بالتَّضْمين البياني وما سمّي بالتَّضْمين النّحوي وعدم تقديم أدلة مقنعة للتفرقة بين النوعين.

٢- التَّضْمين البَدِيعِي

أ. مَفْهومُ التَّضْمين البَدِيعي:

أخذ التَّضْمين في علم البديع مفهوماً غير المفهوم الذي شاهدناه في علم البيان فقد حرص علماء النقد والبلاغة على تحديده، كعادتهم في تحديد عناصر البلاغة المختلفة.

ويبدو أنّ من أقدم من ذكر التَّضْمين البديعي هو ابن المعتز(ت ٢٩٦هـ) ولكن دون أن يعرّفه، بيد أننا نستطيع أن نستشف من الأمثلة القليلة التي أوردها أنّه يقصد به آخذ شاعر من شاعر آخر بيتاً أو دونه وتضمينه في شعره. من ذلك[٤٤]:

قول الأُخَيْطِلُ: (كامل)

وَلَقَدْ سَمَا للخرّمِي فَلَمْ يَقُلْ بَعْدَ الوَغىَ " لكِنْ تَضَايَق مُقْدِمي"

أخذه من قول عنترةَ: (كامل)

إذْ يتّقون بِي الأسنَّةَ لَمْ أخِمْ عَنْهـا ولَكِنّـي تَضَايَـقَ مُقْدِمِـي

وقول آخر: (السريع)

عَوَّدَ لَمَّا بتُّ ضَيْفاً لَهُ أقْرَاصَهُ مِنّي بياسينِ

فَبِتُّ والأرْضُ فِرَاشِي وَقَدْ غَنّت " قِفَا نَبْكِ" مصَارِيِنِي

فقوله (قفا نبك) مأخوذة من مطلع معلقة امرئ القيس.

كما أشار إلى التَّضْمين أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، دون أن يعرفه هو الآخر، ولكن أورد له عدة أمثلة يفهم منها أنه أراد بالتَّضْمين ما أراد ابن المعتز، ومن أمثلته قول أبي بكر محمد بن العباس الخوارزمي[٤٥] : (طويل)

لَعمرك لولا آلُ بويه في الوَرَى لَكَان نَهَاري مَثْلَ ليْلِ المتيَّم

وَصُمْتُ عَنِ الدُّنيَا وَأَفْطَرْتُ با لمُنى وَلَمْ يَكُ إلاّ بالحديثِ تأدُّمي

وأَنْشَدتُ فِي دِارِي وفِيما أَرَى بِهَا " أَمِنْ أمِّ أوفَى دِمنَةٌ لَمْ تكلَّمِ

إذ إنّ المصراع الأخير لزهير بن أبي سلمى.

ولكن يبدو أن التَّضمين قد اتسع نطاقه، الأمر الذي زاد اهتمام النقاد به، وربما كان الداعي إلى تحديده هو الخوف من أن يلتبس بالسرقة، ومن ثم نجد ابن رشيق يعرفه بصورة واضحة فيقول: "التَّضمين هو قصدك إلى البيت من الشعر أو القسيم فتأتي به في آخر شعرك أو في وسطه كالمتمثل" [٤٦]. ومن أمثلته قول محمود ابن الحسين كشاجم الكاتب: (بسيط)

يَا خَاضِبَ الشَّيْبِ وَ الأيّامُ تُظْهِرُه ... هذا شَبَابٌ لَعَمَرٌ اللهِ مَصْنُوعُ

أذكَرْتني قَوْلَ ذِي لُبٍّ وَتَجْرِبَةٍ ... في مثْلِهِ لَكَ تَأديبٌ وَتَقْرِيعُ

(إنَّ الجَديدَ إذا ما زِيدَ في خَلَقٍ ... تبيَّنَ النَّاسُ أنّ الثَّوْبَ مَرْقُوعُ)

ومن الملاحظ على تعريف ابن رشيق السابق أنه لم يذكر أن يكون البيت المضمّن مشهوراً، ولكن يفهم من تعليقه على الأبيات السابقة أن يكون كذلك، وإلاّ كان من السرق غير المحمود. كما يفهم من تعليقه أيضاً ما سبق أن قررناه من أن الداعي إلى تحديد التَّضمين بالمفهوم السابق هو الخوف من أن يدخل في إطار السرقة.

أما أبو طاهر البغدادي (ت٥١٧هـ) في القرن السادس فقد عَرّفه تعريفاً لا يختلف عن تعريف ابن رشيق. وذكر أن المتأخرين من الشعراء أولعوا به وأكثروا منه فقال: "وأما التَّضمين فقد لهج جماعة من المتأخرين به، واستكثروا، فمنهم من يورد البيت بأسره والبيتين، ومنهم من يقتصر على الأنصاف، ومنهم من يأتي بالأرباع وبما دون ذلك" [٤٧] ومن أمثلته التي أوردها قول الحماسي: (طويل)

وقَائِلَةٍ وَالدَّمعُ سَكْبٌ مبادِرٌ ... وقَد شَرِقَتْ بِالدَّمعِ منها المحَاجِرُ

وقَدْ أبْصرَتْ نُعْمانَ من بَعْدِ أُنسِها ... بنَا وهي منَّا موحشاتٌ دَوَاثِرُ

(كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الحَجُونِ إلى الصَّفَا ... أنيسٌ ولَمْ يَسْمُر بمكةَ سامِرُ)

فَقُلْتُ لَهَا والقَلبُ منّي كأنّما ... يُقَلِّبُه بَينَ الجَوانِحِ طائِرُ

(بَلَى نحنُ كُنّا أهلَهَا فأبَادنا ... صروفُ اللَّيالي والجدودُ العواثِرُ)

فالبيتان الثالث والخامس أخذهما الحماسي من قصيدة لمضاض الجرهمي يتشوق لمكة[٤٨] .

وفي القرن السابع نجد عالمين كبيرين قد ذكرا التَّضمين هما الشريشي (ت٦٢٠هـ) وابن الأثير (ت٦٣٧هـ) أما الأول فقد عرفه بقوله: "والتَّضمين يكون في بيت وفي شطر بيت، والشعراء تتولع به كثيراً وهو من صنعة البديع"(٤٩) ومن الأمثلة التي أوردها قول الحسن بن هانئ: (بسيط)

إنّي عَجِبْتُ وَفِي الأيَّام مُعتبرٌ	والدهرُ يَأْتِرُ أَلْوانَ الأعاجيبِ
من صاحبٍ كان دنيايَ وآخِرَتي	عَدَا عليّ جَهاراً عَدْوةَ الذّيبِ
قد كان لي مثلاً لو كنت أعقله	من رأي غالب أمرِ غَيْرِ مغْلوبِ
فَقُلْتُ لَهَا والقَلبُ منّي كأنّما	يُقلِّبُه بَيْنَ الجَوانِحِ طائِرُ
(لا تَمْدَحنّ امرءاً حتَّى تُجرِّبَهُ	ولا تَذُمنّهُ مِنْ غيرِ تجْريبِ

أما ابن الأثير فقد جمع التَّضمين والاقتباس تحت مفهوم واحد هو التَّضمين، وسمّى الأخذ من القرآن الكريم والحديث تضميناً(٥٠) ووصفه بأنه تضمين حسن، في حين أطلق عدد من النقاد على الأخذ من القرآن والحديث تضميناً، وقسم التَّضمين الحسن قسمين(٥١) : كلي وجزئي.

" فأما التَّضمين الكلّي فهو أن تذكر الآية والخبر بجملتهما، وأما التَّضمين الجزئي فهو أن تدرج بعض الآية والخبر في ضمن كلام فيكون جزءاً منه" (٥٢).

وقد علق على ما قيل من ضرورة التنبيه على ما يضمن من القرآن: "وهذا القول لا أقول به، فإن القرآن الكريم أبين من أن يحتاج إلى بيان، وكيف يخفى؟ وهو المعجز الذي لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثله لا يأتون بمثله، فإن كانت المفاوضة في التفرقة بينه وبين غيره من الكلام إذا أدرج فيه مع جاهل لا يعرف الفرق فذاك لا كلام معه، وإنْ كان الكلام مع عالم بذلك فذاك لا يخفي عنه القرآن الكريم من غيره" (٥٣).

وأما النوع الثاني من التَّضمين عند ابن الأثير فهو: "أن يضمّن الشاعر شعره والناثر نثره كلاماً آخر لغيره قصد الاستعانة على تأكيد المعنى المقصود"[٥٤]، ومن أمثلتِه قول الشاعر جحظلة :

(كامل)

قُمْ فاسقِنيها يا غُلامُ وغنِّني ذهَب الذينَ يُعاشُ في أكنافِهِمْ

إذ إن الشطر الثاني صدر بيت للبيد بن ربيعة هو: (كامل)

ذهَب الذينَ يُعاشُ في أكنافِهِمْ وبقيتُ في خلف كَجِلْدِ الأَجْرَبِ

وفي القرن الثامن نجد ثلاثة علماء كبار قد تعرضوا للتَّضمين هم : محمد بن علي الجرجاني (ت ٧٢٩هـ)، والنويري (ت٧٣٣هـ)، والخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ)، أما الجرجاني فقد عرفه بقوله: "تضمين الشاعر شعره من شعر غيره، فإنْ كان المأخوذ بيتاً أو أكثر سمي استعانة، وإنْ كان مصراعاً فما دونه سمي إيداعاً أو رَفْواً"[٥٥]. ويُفهم من خلال حديثه عن التَّضمين أنه قد تكون هناك دلالة على البيت المضمن، وقد لا تكون وربما تغني شهرة البيت عن عدم الدلالة عليه أو الإشارة إليه كقول ابن التلميذ هبة الله بن صاعد [٥٦] :

(كامل)

كانَتْ بلهْنَيةِ الشبيبةُ سكرةً فصحوتُ واستبدلت سيرةَ مُجْمِلِ

" وقعدتُ انتظرُ الفناءَ كراكبٍ عَرَفَ المَحلَّ، فباتَ دونَ المَنْزِلِ"

إذْ إنَّ البيت الثاني لمُسلم بن الوليد الأنصاري.

ولا يضر التغيير اليسير في البيت المضمن عند الجرجاني وذلك كقول ضياء الدين موسى بن ملهم في يهودي أصيب بداء الثعلب[٥٧] : (وافر)

أقولُ لِمَعْشَرٍ غَلِطوا وغَضّوا عَن الشيخ الرَّشيد ِوأنكرُوهُ

هو ابنُ جَلا وطلاعُ الثَّنايَا مَتَى يَضَعِ العِمامة تعرفوهُ

أما النويري فقد جمع التَّضمْين والاقتباس في مفهوم واحد هو التَّضمْيـن، وذلك على نحو ما فعل ابن الأثير في القرن السابع ومن ثم عرفه بقوله: "وأما حسن التَّضمْين فهو أن يضمن المتكلم كلامه كلمة من آية أو حديث أو مثل سائر أو بيت من الشعر[٥٨]، ومن الملاحظ أنه أطلق عليه حسن التَّضمْين، وهو المصطلح نفسه الذي ذكره ابن المعتز سابقاً.

أما الخطيب القزويني فقد سار في فلك أولئك النفر من العلماء الذين قصروا التَّضمْين على أخذ شاعر من شاعر آخر فقال : "هو أن يضمن الشاعر شيئاً من شعر الآخرين مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء"[٥٩]، ومن أمثلته قول الحريري: (وافر)

على أنّي سَأنشدُ عندَ بيْعِي أضَاعوني وأيَّ فتىً أضاعُوا

ويلاحظ على تعريفه أن البيت المضمن يجب أن يكون مشهوراً، فان لم يكن كذلك فينبغي التنبيه عليه وإلاّ كان من السَّرق غير المحمود عند النقاد.

أما في القرن التاسع فنجد ابن حجة الحموي يأتي في مقدمة من تعرض للتَّضمْين بصورة تبدو أكثر وضوحاً من سابقيه، إذ أطلق عليه الإيداع وعرّفه بقوله: "والإيداع الذي نحن بصدده هو أن يودع الناظم شعره بيتاً من شعر غيره، أو نصف بيت أو ربع بيت بعد أن يوطئ له توطئة تناسبه بروابط متلائمة بحيث يظن السامع أن البيت بأجمعه له"[٦٠] ومن أمثلته قول شهاب الدين محمود[٦١]: (طويل)

وبتنا على حُكم الصَبابَة مَطْمعي زَفيري وَ أشْجاني وَشُربي المدامعُ
وخِلّي يعاطيني كؤوسَ ملامةٍ و ينشُدُني والهمُّ للقَلبِ صادعُ
أتطمعُ من ليلى بوصلٍ وإنّما تُقَطّعُ أعناقَ الرجال المَطامعُ
(فبتُ كأني سَاوَرَتني ضئيلةٌ من الرُّقش في أنيَابِها السمُّ ناقعُ)

وبمقارنة تعريف ابن حجة بتعريف القزويني فإننا نلاحظ أن ابن حجة يطلق على التَّضمين اسم الإيداع أما القزويني فقد أطلق على تَّضمين المصراع فما دونه إيداعاً ورفواً، كما أطلق على تضمين البيت فما زاد استعانة. كما أن تعريف ابن حجة يشتمل على عبارة (توطئة تناسبُه بروابط متلائمة بحيث يظن السامع أن البيت بأجمعه له)، وربما يقصد ابن حجة من هذه الإضافة أن يكون البيت المضمن شديد العلاقة بالقصيدة بحيث يخفى على السامع فيظن أن البيت للشاعر الآخذ.

وذهب الهاشمي مذهب الفريق القائل بأن التَّضمين هو أن يودع الشاعر شيئاً من شعر غيره على أن يكون هذا الشعر المضمن مشهوراً وإلاّ فيجب التنبيه عليه [٦٢]، ومن أمثلته قول الصاحب بن عباد[٦٣] : (بسيط)

أشكو إليكَ زماناً ظَـلَّ يَعْرِكُـني	عَرْك الأَديمِ، ومن يَعْدو على الزمنِ
و صاحباً كُنْتُ مغبوطاً بِصُحْبَتِـهِ	دهْراً فغادَرَنـي فَـرْداً بلا سَـكَنِ
و باعَ صَفْوَ ودادٍ كنـتُ اقْصـرُهُ	عَلَيْـه مَجْتَهـداً في السـرِ والعَلَـنِ
كـأنّه كان مطوياً عَلـى أحَـنْ	وَ لِمْ يَكـنْ في قَديمِ الدَّهر أنشَـدَني
" إنّ الكِرامَ إذ ما أيْسَرَوا أذكَـرُوا	مَنْ كان يَألَفُهُـم في المنزلِ الخَشِـنِ"

ويتضح مما سبق أن وجهات نظر النقاد حول مفهوم التَّضمين تتبلور في ثلاثة أوجه :

الوجه الأول: يجمع الاقتباس والتَّضمين في مفهوم واحد هو التَّضمين، ومن أشهر مؤيدي هذا القول ابن الأثير.

الوجه الثاني: يقصر مفهوم التَّضمين على أخذ شاعر من شاعر آخر وهو الرأي الغالب.

والوجه الثالث: يطلق على التَّضمين مصطلحاً آخر هو الإيداع. على نحو ما رأينا عند ابن حجة الحموي.

ب. الاقتباس والتَّضمْين

ولما كان بعض العلماء لم يفرّق ما بين الاقتباس والتَّضمْين، فمن الطبيعي أنهم لم يقتنعوا بحجة أولئك الذين فرقوا بينهما، أو على الأقل وجدوا تلك الحجة غير كافية للتفرقة بينهما، ذلك أنهما يدخلان في دائرة واحدة هي دائرة الأخذ المشروع، غير أن أغلب النقاد حاولوا وضع كل منهما في مفهوم يختلف عن مفهوم الآخر، ومن ثمّ كان عليهم تحديد مفهوم التَّضمْين على النحو الذي ذكرناه سابقاً، أما الاقتباس فيعد الجاحظ من أوائل من أشار إليه فقد ذكر أن الخطباء قد يضمنون شيئاً من آيي الذكر الحكيم، كما مثله الشعراء في شعرهم والكُتّاب في رسائلهم [٦٤]، وقال الجرجاني:

" هو أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث [٦٥] " وهو على قسمين:

الأوّل: ألاّ ينتقل المعنى إلى غير محلّه ومثاله قول ابن نباته: "أيها الغفلة المطرقون أما أنهم بهذا الحديث مصدقون، ما لكم لا تشفقون؟" فورب السماء والأرض" إنّه لحق مثلَ ما أنكم تَنْطِقون [٦٦] " ومثاله في الشعر قول الأبيوردي [٦٧] :

(كامل)

و قصائدٍ مثلُ الرِّياض أضَعْتُها		في باخلٍ ضاعتْ به الأحسابُ
فإذا تناشدَها الرواةُ وأبصروُا		الممدوحَ، قالوا " ساحرٌ كذابُ" [٦٨]

والثاني: أن ينتقل إلى غير محله، سواء كان بغير تغيير اللفظ كقول ابن الرومي [٦٩] :

(وافر)

لَئن أخطأتُ في مدحيـــ		ـك ما أخْطأتَ في مَنْعي
لَقَدْ أنْزَلتُ حاجاتي		" بوادٍ غَيـر ذي زرعٍ" [٧٠]

أو بتغيير يسير كقول بعض المغاربة [٧١] :

قَد كانَ ما خِفْتُ أن يَكونَا		" إنّا إلى اللـه رَاجعونَا"

أما الخطيب القزويني فقد عرف الاقتباس بقوله: "هو أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن والحديث لا على أنه منه"[٧٢]. ومن أمثلته في النثر قول الحريري : "فلم يكن إلاّ كلمح البصر أو هو أقرب"[٧٣] حتى أنشد فأغرب"[٧٤]، وفي الشعر قول أبي القاسم بن الحسن الكاتبي[٧٥] :

(السريع)

إنْ كنتَ أزْمعتَ على هجْرها ... من غَيْرِ ما جُرْمٍ (فصبرٌ جميل)[٧٦]

وإنْ تبدّلْتَ بنا غيرَنا ... فحسبُنا اللهُ ونِعْمَ الوكيل.[٧٧]

وخصّ ابن حجة الحموي الاقتباس بالتعريف وإيراد الشواهد الشعرية والنثرية عليه فقال في تعريفه: هو أن يضمن المتكلم كلامه كلمة من آية، أو آية من آيات كتاب الله خاصة، هذا هو الإجماع[٧٨]" ثم قسّم الاقتباس من القرآن الكريم ثلاثة أقسام[٧٩] : "مقبول، ومباح، ومردود، فالأول ما كان في الخطب والمواعظ والعهود، ومدح النبيﷺ، والثاني ما كان في الغزل والرسائل والقصص، والثالث على ضربين: أحدهما ما نسبه الله إلى نفسه ونعوذ بالله ممن ينقله إلى نفسه كما قيل عن أحد بني مروان أنه وقع على مطالعة فيها شكاية من عماله: "إنّ إلينا إيَابَهُمْ ثُمّ إنّ علينا حِسَابَهُمْ"[٨٠] والآخر تضمين آية كريمة في معنى هزل ونعوذ بالله من ذلك ومثل لهذا النوع من الاقتباس بقول الشاعر:

(رجز)

أوحى إلى عُشّاقه طرْفُه ... " هيهاتَ هيْهاتَ لِما توعدون."[٨١]

وردْفُه ينطِقُ من خلْفِهِ ... لِمثْل ذا "فليعملِ العاملون" [٨٢]

ثم قسم ابن حجة الاقتباس من حيث التصرف قسمين فقال: "واعلم أن الاقتباس على نوعين: نوع لا يخرج به المقتبس عن معناه كقول الحريري (فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب ... ونوع يخرج به المقتبس عن معناه[٨٣] كقول ابن الرومي:

لَئِنْ أخْطَأتُ في مدحيـــ	كِ ما أخْطَأتَ في منْعِــي
لقد أنْزَلتُ حاجاتـــــي	"بِـــوادِ غَيْرِ ذي زرعِ"

فإنّ الشاعر كنى به عن الرجل الذي لا يُرجى نفعه، والمراد بالآية الكريمة مكة شرفها الله وعظمها. كما أشار ابن حجة إلى أن الكاتب يجوز له أن يغير لفظ المقتبس منه بزيادة أو نقصان أو تأخير أو إبدال الظاهر من المضمر أو غير ذلك.

غير أن ابن حجة لم يقتصر على التعريف بل ذكر أنّ فريقاً من العلماء توسعوا في معنى الاقتباس بحيث يشمل الحديث والفقه والنحو والعروض وغيرها، فمن أمثلته من الحديث قول الشاعر شهاب الدين أبي جعفر بن مالك الأندلسي (٨٤):

(الرمل)

لا تعاد النَّاسَ في أوْطَـــنِهم	قلَّمــا يُرعى غريبٌ في الوَطنْ
وإذا ما شـــئْتَ عَيْشاً بيْنَهم	" خالقِ الناس بخُلُقٍ ذي حـسنْ"

اقتبس من قوله صلى الله عليه وسلم ﷺ لأبي ذر: "اتق الله حيثما كنت واتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن" (٨٥) ومن أمثلة الاقتباس من مسائل الفقه قـــول بعضهـــم (٨٦):

(وافر)

أقولُ لِشَادنٍ في الحُسْنِ أضْحَــى	يَصيدُ بِلَحْظِهِ قَلْبَ الكَـــمِيِّ
ملكْت الحسن أجمَعَ في نصـــابٍ	فأدِّ زكاة منْظَـــرِكَ البَهــــيِّ
فقال: أبــو حنيفـــةَ لِي إمـــامٌ	يرى أنْ لا زكاةَ عَلَى الصَبِـــيِّ
فإنْ تكُ مالكيَّ الـرأيِ أوْ مَـــنْ	يرى رأيَ الإمـــامِ الشــــافِعيِّ
فـلا تـكُ طالبـــاً منّي زكـــاةً	فإخْراجُ الزكاةِ على الوَصـــِيِّ

ومن الاقتباس من علم النحو قول أبي الطيب (٨٧): (بسيط)

حَوْلي بكلِّ مَكانٍ منْهم حلَق	تَحظى إذا جئتَ في استفهامها بِمَنِ

إذ يقصد المتنبي بذلك أنك إذا استفهمت من مثل هؤلاء الأقوام فلا تستفهم بمن لأن(مَنْ) لمن يعقل فحقهم أن يستفهم عنهم بما.

ومن ذلك أيضاً قول الشيخ زين الدين بن الوردي [٨٨] : (مجزوء الرجز)

وأغـيَـدٍ يسـألنـي ... مـا المبتـدأُ والخبـرُ

مَثِّلْهُمـا لـي مسـرعـاً ... فقلْـتُ: أنـتَ القَمَـرُ

ومن الاقتباس من علم العروض قول الشاعر [٨٩] : (الخفيف)

وبقلبي من الجفـاء مديـدُ ... وبسـيطٌ ووافـرٌ وطويـلُ

لم أكـن عالماً بذاك إلى أنْ ... قطّع القلبَ بالفراق الخـليلُ

هذا في الشعر، أما في النثر فقد كثر الاقتباس بحيث أصبح يشكل أسلوباً لا بدّ منه عند المتأخرين من كتاب النثر، وقد أورد الحموي طائفة من المواعظ والرسائل والخطب ضمنت الكلام من كتاب الله العزيز من ذلك ما كتبه القاضي محيي الدين بن الظاهر في رسالته التي كتبها عن السلطان الملك الظاهر إلى شمس الدين آق سنقر الفارقاني جواباً عن كتابه الذي أرسله بفتوح النوبة لما توجه إليها من الديار المصرية[٩٠] :

"وهو أدام الله نعمة المجلس ولا زالت عزائمه موهوبة وغنائمه مجلوبة ومحبوبة. وسطاه وخطاه هدى تكفي النوبة، وهذه تفتح أرض النوبة ولا برحت وطأته على الكفار مشتدة وآمالها لهلاك الأعداء كرماحة ممتدة، ولا عدمت الدولة بيض سيوفه التي يرى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودّة، صدرت هذه المكاتبة إلى المجلس تثني على عزائمه التي دلت على كل أمر رشيد، وأنت على كل جبار عنيد[٩١]، وحكمت بعدل السيف في كل عبد سوء، "وما ربك بظلام للعبيد" [٩٢] والله يشكر تفاصيل همم المجلس وجملها وآخر غزواتها وأولها، وإذا انسلخ نهار سيفه من ليل هذا العدو يعود سالماً إلى مستقره " والشمس تجري لمستقرٍ لها" [٩٣].

وما يزال الاقتباس قائماً في الخطب وبخاصة في خطب الجمع التي يستمع إليها المسلمون قبل الصلاة، إذ ما يزال الخطباء يضمنون خطبهم بآيي الذكر الحكيم،

وبالأحاديث النبوية الشريفة، إذ مثل هذا الاقتباس يعزّز موقف الخطيب، ويقوي الفكرة أو الموضوع الذي هو بصدده.

والآن وقد اتضح في أذهاننا ما قاله رجال البلاغة والنقد حول مفهوم التضمين والاقتباس نستطيع أن نسجل الحقائق التالية:

١. يبدو من تعريفهم لكل من الاقتباس والتَّضْمين أن المصطلحين يدخلان في دائرة الأخذ المشروع، سواء أكان هذا المأخوذ قرآناً أم حديثاً أم شعراً.
٢. يكاد يتفق العلماء على أن تضمين الكلام المنثور من آيي الذكر الحكيم أو الحديث يسمى اقتباساً.
٣. اضطراب النقاد حول إعطاء مفهوم دقيق للاقتباس أوللتَّضْمين والذي نراه أن ما قدموه من أسس للتفرقة بينهما لا تقنع الباحث الدقيق.
٤. يبدو أن سبب التفرقة ما بين التَّضْمين والاقتباس هو تنزيه القرآن الكريم عن الشعر وهو سبب لا نراه مقنعاً فالقرآن واضح والشعر واضح ولا يمكن الخلط بينهما.

ج. التَّضْمين البديعي في الميزان النقدي

أكثر الشعراء المتأخرون من التَّضْمين كما رأينا، ولكن ما مغزى هذا الإكثار؟ أهو مجرد حشو يلجأ إليه الشاعر؟ أم هو آت لنكتة بلاغية؟ أم تكملة لتجربة شعرية؟ أم هو ولع بالتقليد؟ ولو حاولنا معرفة رأي النقاد القدماء في قيمة التَّضْمين لوجدنا جل اهتمامهم قد انصب على البيت المتضمن، وكأن المقصود عندهم هو البيت المضمن ذاته لا قيمته في ضوء القصيدة التي ضمن فيها. بل لا علاقة له من وجهة نظرهم بتجربة الشاعر؟ فابن رشيق تعرض لجودة التَّضْمين فوجدها تضرب في اتجاهين:

الأول: موقع البيت المضن، والثاني تصرف الشاعر الآخذ بهذا البيت(٩٤)، فمن أمثلة الأول قول الشاعر محمود بن الحسين كشاجم:

يا خاضِبَ الشَّيْبِ وَ الأَيَّامُ تُظْهِرُه   هذا شَبَابٌ لَعَمْرُ اللهِ مصنُـوعُ
أذْكَرتِني قَوْلَ ذي لُبّ وتَجْرِبـةٍ   في مثله لَكَ تَأديـبٌ وتَقْريـعُ
إنَّ الجديدَ إذا ما زِيدَ في خلـقٍ   تَبيّنَ النّاسُ أنّ الثَّوبَ مَـرقوعُ

عقب ابن رشيق فقال: "هذا جيد في بابه، وأجود منه أن لو لـم يكن بين البيت الأول والآخر واسطة"[٩٥].

أما الاتجاه الثاني فهو أن يصرف الشاعر عن معنى قائله إلـى معناه[٩٦]، وهذا الاتجاه عند ابن رشيق أجود من الاتجاه الأول، ومن أمثلته على ذلك قول ابن الرومـي:

(كامل)

يا سائِلي عَنْ خالدٍ، عهدي به   رَطْبُ العِجانِ، وكفُّه كالـجلمد
(كالأقحوان غداة غبِّ سمائِه   جفت أعاليه وأسـفلُه نَـدِي)

حيث صرف الشاعر قول النابغة في صفة الثغر: (كامل)

تَجْلو بِقادِمَتَي حمامـةِ أيكَـةٍ   بَرَداً أسـفَّ لِثاته بالإثمِـدِ
(كالأقحوان غداة غبِّ سمـائِه   جفت أعاليه وأسفلُـه نَـدِي)

إلى المعنى الذي أراد[٩٧] :

أمّا ابنُ الأثير فقد بين أن قيمـة التَّضْمين تكمن في زيادة المعنى وتوكيده، فالمعنى قبل التَّضْمين تام، وبالتَّضْمين يزداد توضيحاً وتوكيداً [٩٨]. ويشرح ابن الأثير هذه الفكرة ببيت من الشعر هو:

قُمْ فاسقنيها يا غُلام وغنِّنـي   ذَهَبَ الذينَ يُعاش في أكْنَافِهِمْ

يقول ابن الأثير" ألا تـرى أنه لو لم يقل في البيت (ذهب الذين يعاش في أكنافهم) لكان المعنى تامـاً لا يحتاج إلى شيء آخر فإن قوله (قم فاسقنيها يا غلام وغنني) فيه كفاية؛ إذ لا حاجة إلى ذكر تعيين الغناء، لأن في ذلك زيادة على المعنى المفهوم لا على الغرض المقصود"[٩٩] وظاهر من كلامه أن الغرض المقصود هو تأكيد المعنى وتقريره، وربما كان هذا التخريج لابن الأثير لئلا يكون البيت المتضمَّن عبثاً

ثقيلاً على القصيدة، وابن الأثير كما رأينا سابقاً لا يرى فرقاً بين الاقتباس والتَّضمْين، إذ إنّ ما أطلق عليه اقتباساً سماه التَّضمْين الحسـن، وبين أن هذا النوع من التَّضمْين يكسب الكلام طلاوة[١٠٠]، ويكون هذا التَّضمْين ضرباً من ضروب البديع ويقع أكثر ما يقع في النثر نحو قول الخطيب عبد الرحمن بن نباته في ذكر يوم القيامة [١٠١]: "فيومئذ تغدو الخلائق على الله بُهْما، فيحاسبهم على ما أحاط به علماً، وينفذ في كل عامل بعمله حكماً، { وَعَنَتِ الوُجوهُ للحَيّ القَيُّوم وقد خاب من حمل ظلماً [١٠٢]" ويرى ابن الأثير أنَّ هذا التَّضمْين في هذا الموضع هو تضمْين بارع، وصف في موضعه وصفاً وهذا ما يجعله يلتقي مع وجهة نظر ابن رشيق السابقة التي استحسن فيها موضع التَّضمْين وموقعه من الكلام المتضمن. ولا نشك في أن ابن رشيق وابن الأثير بما ذهبا إليه من أن التَّضمْين يعد ضرباً من التحسين وبالتالي فإن القيمة الفنية عندهما تنحو في هذا الاتجاه إلى جانب ما أكده ابن الأثير من أن التَّضمْين يزيد المعنى توكيداً وتقريراً.

أمَّا أحسن التَّضمْين وأجوده عند الخطيب القزويني فهو ما زاد في البيت المضمن نكتة بلاغية كالتورية والتشبيه نحو قول ابن أبي الأصبع[١٠٣]:

(طويل)

إذا الوَهمُ أَبْدَى لي لَمَاهَا وثَغْرَها — تذكَّرتُ ما بينَ العُذَيْبِ و بـارقِ

وَيُذْكُرنِي مِنْ قدِّهـا ومَدَامِعـي — مَجَرَّ عوالينا ومَجْرَى السـوابِقِ

فالمصراعان الأخيران مطلع قصيدة للمتنبي. والعذيب وبارق موضعان، ولكن الشاعر الثاني أراد بالعذيب شفة الحبيبة، وببارق ثغرها الشبيه بالبرق، ولما بينهما ريقها، وهذه تورية مستملحة في مثل هذا النوع من التَّضمْين وهذه لفتة جديدة في التَّضمْين، تخرجه من كونه مجرد حشو عند بعض النقاد إلى فن يستسيغه الذوق، ويقدره. وبالتالي فإنّ هذه النكتة البلاغية من الشاعر الثاني تعد إضافة بحيث تدخل البيت بثوبه الجديد وبمعناه في نطاق تجربته الشعرية فإن كان للأول فضل فإن للثاني فضلاً آخر يتمثل في إلباس البيت معنى جديداً.

أما ابن حجة فهو يوافق من سبقه على أن أحسن التَّضْمين ذلك الذي يصرف عن معناه إلى معنى جديد :   (طويل)

حَبيبٌ حَبِيبُ القَلْبِ أخلى مُنَيْزِلاً   به كَان فِي عُرْس المسـرّة يَنْجَلي
فيا صاحِبِي الذّكرِ قَدْ لذَّ بالبُكـا   (قِفَا نَبْك من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ)

وقوله أيضاً:   (طويل)

أتاني عليّ البانياسي منشـداً   فيـالك من شـعر ثقيلٍ مطولِ
(مكـر مفر مقبل مدبر معاً   كجلمود صخر حطه السيل من علِ)

قال ابن حجة : "ولا يشك من عنده ذوق فـي أن المقطوعين فـي الإبداع تميز محاسن التورية وغريب النقل إلى غرض كل من الناظمين".

وقد ركز ابن حجة على ضرورة صرف البيت المضمن عن معناه إلى معنى جديد، وهذه ميزة فنية لا يقدر عليها إلاّ من كان ذا إحساس وقدرة فائقتين، فالشيخ زين الدين بن الوردي ضمن قصيدته في مدح الرسولﷺ طائفة من أبيات أو أنصاف أبيات قصيدة أبي العلاء المعري التي مطلعها: (بسيط)

يا ساهرَ البرق أيقظ راقد السمر   لعل بالجزع أعواناً على السهر

وقد برع ابن الوردي في التَّضْمين أيما براعة فقال (١٠٤) :

وقفْ على الجَزْعِ واذْكُرْني لِساكِنِهِ   (لعلَّ بالجزْع أعواناً علىَ السَّهَرِ)

وربما يأخذ الشاعر عجز بيت من غيره فيجعله عجزاً لبيته، والعكس صحيح بمعنى أن يأخذ صدر بيت ويجعله صدراً لبيته، أو يكون العجز المأخوذ صدراً، والصدر عجزاً، وهنا يكشف هذا التصرف عن أمرين:
براعة الشاعر وقدرته في التصرف بالبيت المضمن، والثاني يكشف عن التكلّف الذي وقع فيه بعض الشعراء ولتوضيح هذه الفكرة نعرض نموذجين أحدهما يظهر أصالة الشاعر والثاني يظهر تكلفه.

وقبل أن نعرض لهذين النموذجين نـود الإشـارة إلـى أنّ الشـعر قبـل كـل شـيء إحساس ومعاناة، بمعنى أنه معايشة وجدانية للحدث الذي يوصف أو يمدح أو يتغزل بـه أو ما إلى ذلك، وإذا خرج الشاعر عن ذلك فلا يعد عملـه هذا شـعراً وإنمـا هـو نظـم، وفي رأينا أن التكلف أكثر ما يكون مجاله في النظم لا فـي الشـعر ومـن هـذا المنطلـق نقرر بأن التَّضمْين المتكلف مجاله النظم في حين أن التَّضمْين الحسن يقـع فـي الشـعر، وعلى ذلك فالتَّضمْين المتكلف لا يعد في رأينا محسناً بيانيـاً علـى عكـس ذاك التَّضمْيـن الذي قد يقع في الشعر؟

ونجمل هذه الفكرة بسؤال هو: هل يعد الشاعر المضمِّنُ أصيلاً أم مقلِّداً ؟

وفي رأينا أن الحد الفاصل بحسن الأصالـة والتقلد هـو إذا كـان الشـاعر يضـع نصب عينيه أنه سيكتب قصيدة ينوي أن يضمنها شيئاً من شـعر غيره فـإن هـذا الفعـل سيؤول بالشاعر إلى التكلف والتقليد، أما ما يأتي عفواً وفي أثنـاء قـول قصيـدة أصيلـة فذلك لا يعد تكلفاً، وإنما هو من قبيل توارد الأفكار التي ترد لأي شـاعر. ولنـأخذ الآن قصيدة لصلاح الصفدي كتبها إلى ابن نباتة يقول فيها [١٠٥] : (طويل)

أفـي كـلِّ يومٍ منك عتْبٌ يسـوءُني	(كَجُلْمود صَخْر حطَّه السيلُ من عَـلِ)
وَتَرْمي عَلَى طـولِ المَـدى مُتَجَنِّبـاً	(بسَـهميك في أعشـارِ قلـبٍ مُقَتَّـلِ)
فأمسـي بليل طـال جُنْـحُ ظلامـه	(علـيَّ بأنـواع الهمـوم ليبْتَلـي)
وأغدو كأن القلب مـن وَقْدةِ الجَـوى	(إذا جَاشَ فيه حميّه غَلْـيُ مرجَـلِ)
تطيـرُ شـظايـاه بصـدري كأنَّهـا	(بأرْجَائِهِ القُصـوى أنابيـش عنْصُـلِ)
وَسَالَتْ دموعي من هُمومـي ولَوْعَتـي	(على النَّحر حَتى بَلَّ دمـعي محْمَلـي)
ترفَّقْ وَلا تَجْزَعْ علـى فائِتِ الـوفـا	(فَمَا عِنْدَ رَسْـم دَارسٍ مـن مُعـوَّلِ)

فأجابه ابن نباتة متهكِّماً في المطلع بقوله [١٠٦] (طويل)

فطمـت ولائـي ثم أقبلْـتَ عـاتِبـاً	أفـاطـمُ مَهْلاً بَعـض هـذا التدلُّـلِ)
بروحـيَ ألفـاظ تعـرض عتبُهـا	(تعرُض أثناء الوشـاح المُفَصَّـلِ)
فأحييْت وداً كان كالرسـم عافيـاً	(بسـقط اللّوى بيْنَ الدّخُول فَحَوْمـلِ)

تُعفي رياحُ العدلِ منك رقومَه (لما نسجتها من جَنوبٍ وشمألِ)
نعَمْ قوَّضَتْ منكَ المودّةُ وانقضَتْ (فَيَا عجباً من رَحْلها المتحمَّلِ)
أمولاي لا تسلُك من الظُّلم والجَفَا (بنا بَطْن خبْتٍ ذي حقاف عقنقلِ)
ولا تنسَ مني صُحْبَةَ تصدعُ الدُّجى (بصبحٍ ومَا الإصباحُ مِنْكَ بأمثَلِ)

فالتكلف واضح في هاتين المقطوعتين، والتلاعب اللفظي ظاهر للقارىء، إذ يقف القارىء أمام شاعرين في قصيدة واحدة أو قل أمام تجربتين شعريتين وذهنه مشدود إلى المواءمة ما بين الشطر الأول والثاني. الشطر الأول من الشاعر الآخذ، والشطر الثاني من الشاعر المأخوذ منه، ومن ثم فإنّ هدف الشاعر الثاني هو البحث عن الألفاظ التي تتفق وألفاظ الشطر الثاني من كل بيت، وهذا العمل لا يخلو من التكلف غير المحمود في مثل هذا اللون من التَّضمين علاوة على أن القارىء يشعر وهو يقرأ هذا اللون من الشعر أنه يعيش مع امرىء القيس لا مع الصفدي أو ابن نباتة. ومن الجدير بالذكر هنا أن كثيراً من الشعراء قد تلاعب بتضمين قصيدة امرىء القيس تلك في أشعارهم(١٠٧) هذا التلاعب الذي قاد إلى التقليد والتكلف:

(بسيط)

أضحت ثياب فناخسرو مزررةً على هزبر وإنسان وصمصامِ
القائل القول عيّ السامعون به فميّلوا بين أوهامٍ وأفهامِ
والفاعل الفِعلةَ الغراء لامعة أوضاحُها بين أقلامٍ وأعلامِ
والتارك التركِ والخذلان ينشدُهم (يا بؤس للجهل ضرّاراً لأقوامِ)

فالتجربة الشعرية هنا هي تجربة أبي بكر، والألفاظ ألفاظه، والاستعارات استعاراته، ومن ثم جاء المصراع الأخير مؤكداً لا ضرباً من التلاعب كما رأينا في المقطوعتين السابقتين، لذلك فإننا نستطيع القول إنّ الأصالة تتمثل في قطعة أبي بكر في حين نرى التقليد والتكلف واضحين في قصيدتي الصفدي وابن نباتة، ولذلك جاء المصراع في قصيدة الخوارزمي محسناً بديعاً مقبولاً عند القارئ.

ولا يفوتنا أن نذكر أن التَّضمين البديعي يكشف عن ثقافة الشاعر، وقدرته على الحفظ إذ من الملاحظ على الشعراء المتأخرين أنهم يحفظون الأشعار المشهورة بل قصائد الشعراء القدماء المشهورين، ومهما يكن من أمر فإننا نستطيع أن نخلص إلى النتائج التالية:

١- بعض الشعراء كان يقصد إلى التَّضمين البديعي رغبة منهم في تقوية تجاربهم الشعرية، وتوكيد معانيهم التي هم بصددها على نحو ما ذكر ابن الأثير.

٢- وفريق آخر أولع بالتَّضمين لمجرد التكلف والتلاعب اللفظي.

٣- التَّضمين عند الفريق الأول مستحسن مقبول، وعند الثاني نوع من التقليد.

٤- التَّضمين الحسن ما اشتمل على كناية أو تشبيه أو استعارة أو غيرها من النكت البلاغية.

٥- التَّضمين يكشف عن ثقافة الشعراء ومدى حفظهم لآيي الذكر الحكيم أو لأشعار من سبقهم من الشعراء المبرزين.

٣- التَّضمين العروضي

يأخذ التَّضمين في علم العروض معنى مخالفاً لمعناه في علمي البيان والبديع فهو على ما يقول الأزهري: "قال الليث : والمضمن من الشعر مالم يتم معنى قوافيه إلا بالبيت الذي يليه" (١٠٨) كقول الراجز:

يَا ذا الَّذي في الحُبِّ يَلْحى أمَــا ... وَالله لَو علَّقْــتَ منْهُ كَمَــا

علقــت مــن حبٍّ رخيمٍ لَمَّــا ... لُمت عَلى الحُبِّ فَدَعْني ومَا

وقال الجوهري:" والمضمن من البيت: ما لا يتم معناه إلا بالذي يليه" (١٠٩) .

وعرفه ابن رشيق بقوله:" والتَّضمين أن تتعلق القافية أو لفظة مما قبلها بما بعدها (١١٠) ومثل له بقول النابغة:

(وافر)

وهمْ وردوا الجِفَارَ على تميمٍ وهم أصحاب يومِ عكاظَ إنّـــــي

شهدتُ لهم مواطنَ صالحاتٍ وثقتُ لهم بحسن الظَنِ منّـــــي

ويرى ابن رشيق كذلك أنه:" كلما كانت اللفظة المتعلقة بالبيت الثاني بعيدة عن القافية كان أسهل عيباً من التَّضْمين، ويقرب من قول النابغة قول كعب بن زهير:[١١١]

(طويل)

ديارُ الّتي بتّتْ حِبالي وصَرّمتْ وكنت إذا ما الحبل من خلةٍ صُرِمْ

فزعتُ إلى وَجْناءَ حرفٍ كأنّما بأقرابها قارٌ إذا جلدها اسـتحـمْ

وقال الزبيدي:" والمضمن من البيت ما لا يتم معناه إلاّ بالذي يليه". [١١٢]

ولا نجد خلافاً بين علماء النقد والعروض حول مفهوم التَّضْمين العروضي، ولكن الخلاف وقع بينهم حول ما إذا كان التَّضْمين بالمفهوم السابق عيباً أولا، والحاصل أنّ أغلبية النقاد القدماء يرونه عيباً، ومرد ذلك إلى نظرتهم المعروفة إلى أن البيت وحدة تامة تؤدي معنى مستقلاً دون أن يتعلق البيت بما بعده، غير أن هناك وجهة نظر مخالفة لرأي الأغلبية، تزعمها الأخفش وانتصر لها ابن جني من بعده إذ يرى الأخفش أن التَّضْمين العروضي بالمفهوم السابق لا يعد عيباً[١١٣] ثم علق ابن جني على رأي الأخفش فقال: "هذا الذي رواه أبو الحسن من أن التضمين ليس بعيب مذهب تراه العرب و تستجيزه، ولم يعب فيه مذهبهم من وجهين: أحدهما السماع، والآخر القياس، أما السماع فلكثرة ما يرد عنهم من التَّضْمين، وأما القياس فلأن العرب قد وضعت الشعر وضعاً دلت به على جواز التَّضْمين"،[١١٤] وذلك ما أنشده أبو زيد وسيبويه وغيرهما من قول الربيع الفزاري:

(المنسرح)

أصبحتُ لا احمِلُ السِّلاحَ وَلا أملِكُ رَأسَ البَعيـرِ إنْ نَفَـرا

والذئبَ أخشاهُ إنْ مررتُ به وحْدي وأخشى الرياحَ والمطرا

قال ابن جني: "فنصب العرب الذئب هنا، واختيار النحويين له من حيث كانت قبله جملة مركبة من فعل وفاعل، وهي قوله (لا أملك) يدلك على جريه عند العرب والنحويين جميعاً مجرى قولهم (ضربت زيداً وعمراً لقيته) فكأنه قال ولقيت عمراً لتجانس الجملتين في التركيب، فلولا البيتين جميعاً عند العرب يجريان مجرى الجملة الواحدة لما اختارت العرب والنحويون جميعاً نصب الذئب، ولكن دل على اتصال أحد البيتين بصاحبه، وكونهما معاً كالجملة المعطوف بعضها على بعض، وحكم المعطوف والمعطوف عليه أن يجريا مجرى العقدة الواحدة، وهذا حكم القياس في حسن التَّضمين، إلا أن بإزائه شيئاً آخر يقبح التَّضمين لأجله، وهو أن أبا الحسن وغيره قد قالوا : إنّ كل بيت من القصيدة شعر قائم بنفسه فمن هنا ازدادت حاجة البيت الأول إلى الثاني واتصل اتصالاً شديداً كان أقبح مما لم يحتج الأول فيه إلى الثاني هذه الحاجة قال فمن أشد التَّضمين قول الشاعر يروي عن قطرب وغيره:

(وافر)

وليس المالُ فاعلمْهُ بمال	مـن الأقـوام إلاّ للذي
يريدُ بِه العَلا ويمتهنْـــه	لأقربَ أقربيه وللقَصِي [١١٥]

ويبدو أن المحدثين من الشعراء قد شايعوا رأي الأقلية من القدماء في أن التَّضمين ليس عيباً لأنَّ مبنى القصيدة عند المحدثين كما هو معروف قائم على الوحدة الموضوعية لا على وحدة البيت كما كان يرى القدماء.[١١٦]

الْفَصْــــلُ الثَّانـــــــي

١- الْمَفْهومُ اللُّغويُّ للتَّضْمين

٢- مَفْهُومُ التَّضْمين في النَّحْو

أ. قَضيَّةُ الأَصْلِ والْفِرْعِ وَأَثَرُها في التَّضْمين النَّحْوي

ب. التَّضْمينُ في قَضَايَا النَّحْوِ العَرَبي

أَوَّلاً: البِنَاءُ

ثانياً: اللُّزومُ والتَّعَدّي في الأَفْعال

ثالِثاً: النِّيَابَةُ وَ التَّضْمينُ

رابِعاً: التَّضْمينُ في المُشْتَقَّاتِ

١- المفهوم اللُّغَوي للتَّضْمين

ورد التَّضْمين في المعاجم اللغوية القديمة منها والحديثة تحت مادة "ضمن" إذ حاول أصحاب المعاجم جمع كل ما يتعلق بهذه المادة من معان استعملت في البيئة الاجتماعية على مر العصور، ثم رصدوها في معاجمهم إشعاراً بأن هذه المادة استعملت بتلك المعاني فهذا الأزهري(٣٧٠هـ) يقول: "قال ثعلب عن سلمة عن الفراء: ضمنت يداه بمنزلة الزمانة، ورجل مضمون اليد مثل مجنون اليد، وقوم ضمني أي زمني، ويقال ضمنت الشيء أضمنه ضماناً فأنا ضامن وهو مضمون. قال أبو عمرو: الضمن الذي به زمانه في جسده من بلاء أو كسر أو غيره وأنشد:

ما خِلتِني زلتُ بَعْدَكم ضِمِنا   أَشْكُو إليكم حموةَ الأَلَـــمِ

وقال الليث: كل شيء أحرز فيه شيء فقد ضمنه" (١١٧)

وقال الجوهري:" ضمنت الشيء ضماناً: به فأنا ضامن وضمين، وضمنته الشيء تضميناً فتضمنه عُني به مثل غرمته، وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمنته إياه ... وفهمت ما تضمنه كتابك، أي ما اشتمل عليه وكان في ضمنه. وأنفذته ضمن كتابي، أي في طيّه. والضُمْنة بالضم من قولك: كانت ضمنه فلان أربعة أشهر أي مرضه، ورجل ضمن وهو الذي به الزمانه في جسده من بلاء أو كسر أو غيره" (١١٨).

وقال ابنُ منْظور : (٧١١هـ) يقال ضمنت الشيء أضمنه ضماناً فأنا ضامن

وهو مضمون، وفي الحديث: من مات في سبيل الله فهو ضامن على الله أن يدخله الجنة، أي هو ضمان على الله... وضمّن الشيء الشيء أودعه إياه كما تودع الوعاء المتاع والميت القبر وقد تضمنه هو قال ابن الرقاع يصف ناقة حاملاً:

(البسيط)

أوْكَتَ عليه مضيقاً من عواهِنِها   كَمَا تَضَمَّنَ كَشْحُ الحرة الحبَلا

ويقال ضمن الشيء بمعنى تضمنه ومنه قولهم مضمون الكتاب كذا وكذا" (١١٩).

أما الفيروز أبادي فقد قال:" ضمن الشيء وبه كعلم ضماناً وضمناً فهو ضامن وضمين كفله، وضمنته الشيء تضميناً عنّي : عزمته فالتزمته، وما جعلته في وعاء فقد ضمنته إياه ... وضمن الكتاب بالكسر طيّه، وتضمنه اشتمل عليه، والضُمنة بالضم المرض وككتف العاشق والزمن والمبتلى في جسده، ورجل مضمون اليد مخبونها، والضامنة ما يكون في القرية من النخيل أو ما أطاف به منها سور المدينة، والضمانة الحب، والمضامين ما في أصلاب الفحول" (١٢٠).

وقال الزبيدي: " ضمنته الشيء تضميناً فضمنته عني أي غرمته فالتزمته، وضمن الشيء الشيء إذا أودعه إياه، كما تودع الوعاء المتاع، والميت القبر، وقد تضمنته هو" (١٢١).

وأخيراً أجْمل أصحاب المعجم الوسيط في القرن الحاضر معنى "ضمن " فقالوا : ضمن الشيء الوعاء ونحوه جعله فيه، وأودعه إياه. وفلاناً الشيء جعله يضمنه وألزمه تضمن الوعاء ونحوه الشيء : احتواه واشتمل عليه، والعبارة معنى : أفادته بطريق الإشارة أو الاستنباط والغيث ونحوه النبات أخرجه" (١٢٢).

فالتَّضمْين كما هو ملاحظ في المعاجم اللغوية السابقة يعني بصورة أو بأخرى إيداع شيء شيئاً آخر سواء أكان هذا الإيداع حقيقياً أم مجازياً، كما يلاحظ أنها تكاد تتفق على هذا المعنى، وربما يكون هذا المعنى قريباً من

المعنى الاصطلاحي للتَّضمْين في علمي البيان والنحو، ففي علم البيان رأيناه يعني حمل لفظ معنى آخر مع تقدير حال مناسبة، وفي النحو على ما سنرى يعني إشراب اللفظ لمعنى لفظ للفظ آخر بغض النظر عن تقدير تلك الحال. ومع ذلك فنحن لا نقول إن المعنى اللغوي السابق هو عين المعنى الاصطلاحي وإنما نقول أن هناك صلة ما بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي مهما كانت طبيعة تلك الصلة، وبعبارة أخرى إنّ المعنى اللغوي يعد قاعدة ينطلق منها المعنى الاصطلاحي للتَّضمْين.

٢- مفهوم التَّضمْين في النَّحو

قرر النحاة أن التَّضمْين واقع في اللغة، وأنه ركن من أركان التعليل لبعض المسائل النحوية، ولكن ما معنى التَّضمْين في عرفهم؟ وهل يفترق عن التَّضمْين الذي رأيناه عند علماء البيان؟ أم أن المفهومين يمكن إدراجهما تحت مفهوم واحد؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة، والتي في إجابتها تتضح صورة التَّضمْين النحوي - ينبغي لنا أن نشير إلى وظيفة كل من عالم النحو وعالم البيان فعالم النحو يسعى نحو وضع عبارة سليمة التركيب بحيث يحسن السكوت عليها، ولذلك فإن عنايته تتجه نحو التركيب الصحيح الذي يتفق وقواعد العربية بغض النظر عن القيمة الجمالية أو البيانية لهذا التركيب، أما عالم البيان فيُعنى بالإضافة إلى التركيب الصحيح للعبارة بالقيمة الفنية أو البيانية لها، وعلى ذلك فإن المفهوم الذي أورده النحاة ورجال البلاغة للتَّضمْين والذي ينص على أنه (إشراب لفظ معنى آخر، بحيث تؤدي الكلمة مؤدّي كلمتين) أقول إن هذا المفهوم قد تجاذبه عالم النحو وعالم البيان فنظر كل منهما إليه من الزاوية التي تتفق وتخصصه العلمي، فان أدت الكلمة مؤدي كلمة أخرى فهذا من التَّضمْين النحوي، وإن كانت هناك علاقة ما بين المعنيين فهذا من التضمين البلاغي. هذه العلاقة ما بين المعنيين هي التي دفعت علماء

البلاغة إلى التساؤل حول صلة التَّضمين بالحقيقة أو المجاز أو الجمع ما بينهما، أو الكناية على ما رأيناه في الفصل الأول.

والنحوي لا يعنيه أن يكون التَّضمين من الكناية أو المجاز أو الجمع مابين الحقيقة والمجاز وإنما الذي يعنيه في المقام الأول أن يفسر لماذا قامت هذه المادة اللغوية مكان تلك بحيث أدت وظيفتها في سياق جديد. وربما يتضح الأمر هنا إذا نظرنا إلى تناول كل من عالم البيان وعالم النحو لقوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾[١٢٣] فإن النحوي يقول إن (أحسن) فعل متعد أصلاً بلا حرف ولكنه عُدِّي هنا بحرف الجر لأنه تضمن معنى "لطف" والإحسان هو اللطف[١٢٤]، وهذا يكفي من وجهة نظر النحوي ومن هنا ارتضى الصبّان ما قيل في التَّضمين النحوي في باب التعدي واللزوم لتناسب بينهما في المعنى أو اتحاد [١٢٥]، أما أن يُسأل عن علاقة المعنى الجديد بالمعنى الأصلي للكلمة من حيث كون الثاني مجازاً أو حقيقة أو من باب الكناية فهذا شأن عالم البيان وليس من شأن عالم النحو.

وعلى الرغم من الاختلاف الواضح بين نظرة كل من عالم البيان وعالم النحو للتَّضمين فإن ابن كمال باشا – فيما يبدو – لم يقتنع بهذا الاختلاف إذ قال : "إنّ التَّضمين البياني هو عين التَّضمين النحوي" [١٢٦] وسنرى وجهة نظره في التَّضمين مفصلة في الفصل التالي من هذا البحث إن شاء الله.

ولكي يتضح مفهوم التَّضمين في النحو راح فريق من النحاة يفرق بينه وبين مصطلحات أخرى يمكن أن يلتبس بها كالتقدير والعدل، قال ابن الحاجب: "الفرق بين التَّضمين والتقدير في قولنا : (بُني أيْنَ لتضمنه معنى حرف الاستفهام، وضربته تأديباً منصوب بتقدير اللام، وغلام زيد مجرور بتقدير اللام، وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير (في)، أن التَّضمين يراد به أنه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه، والتقدير أن يكون على وجه

يصح إظهاره معه سواء اتفق الإعراب أم اختلف فإنه قد يختلف في مثل قولك: ضربته يوم الجمعة، وضربته في يوم الجمعة، وقد لا يختلف في مثل قولك: والله لأفعلنّ والله أفعلنّ، والفرق بينهما أنه إذا لم يختلف الإعراب كان مراداً وجوده، وكان حكمه حكم الموجود، وإذا اختلف الإعراب كان المقدر غير مراد وجوده فيصل الفعل إلى متعلقه بنفسه"[١٢٧].

أما الفرق بين التَّضمْين والعدل فيبدو في قول ابن الدهان : "أن العدل هو أن تريد لفظاً فتعدل عنه إلى غيره كعمر من عامر، وسحر من السحر، والتَّضمْين أن تُحَمِّل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة"[١٢٨] ومع ذلك فإن الأندلسي يجعل التقدير والعدل من التَّضمْين، إذ يقسم الأسماء المتضمنة للحرف ثلاثة أقسام : قسم لا يجوز إظهار الحرف معه نحو من وكم فيبنى لا محالة، وقسم يكون الحرف مراداً لكنه عدل عن النطق به، وثالث يجوز لك إظهار الحرف إن شئت، وهو ما يكون الحرف في الظرف والإضافة[١٢٩]. وعلى ذلك فما رآه ابن الحاجب من التفرقة ما بين العدل التَّضمْين أو ما بين التقدير التَّضمْين لا داعي إليه عند الأندلسي.

ومهما يكن فإننا نستطيع أن نحدد التَّضمْين النحوي بأنه إشراب كلمة معنى كلمة أخرى فتؤدي وظيفتها في التركيب. وهو مفهوم يمكن أن يكون ضرباً من التوسع في اللغة، فإن أدى حرف معنى حرف آخر فهو تضمين، وإن أدى فعل لازم وظيفة فعل متعد فهو تضمين، وإن أشرب الاسم معنى الحرف وأدّى وظيفته في التركيب فهو تضمين. فباب التَّضمْين واسع في اللغة الأمر الذي جعل ابن جني يقول : "ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتاباً ضخماً، وقد عرفت طريقه فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف[١٣٠].

هذا وقد اختلف العلماء في التَّضمين النحوي، أقياسي هو أم سماعي؟ إذ إنّ فريقاً منهم قال بقياسيته وهم الأكثرون، وفريقاً قال بسماعيته[١٣١].

أ- قضيةُ الأصلِ وَالفَرعِ وأثَرُها في التَّضمين النَّحوي

عُني النحاة العرب بقضية الأصل والفرع عناية فائقة، فما من باب من أبواب النحو العربي إلا وهذه النظرية تظهر فيه بشكل أو بآخر، إذ أثرت في قواعده وأحكامه، ومصطلحاته، حتى إنّ النحاة في كثير من الأحيان – قد شطّوا في تفسير كثير من قضايا النحو عن التعليل اللغوي السليم إلى التعليل المنطقي الذي يتفق وقضية الأصل والفرع.

ولعل أول ما ظهرت هذه القضية حين وجه النحاة اهتمامهم لفكرة القياس إذ تمثل قضية الأصل والفرع فيه ركنين اساسين. هذا ما يتضح عند أوائل النحاة كعبد الله بن اسحاق (١١٧هـ) إذ روي عنه أنه : "أول من بعج النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل، وكان مائلاً إلى القياس في النحو" [١٣٢].

وهذا أبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) كان يسمّي ما خالف قواعده لغات، إذ كان يقيس على الأكثر"[١٣٣]. وهذا يونس بن حبيب (١٨٣هـ) كان قد اشتهر بمذاهب وأقيسة تفرد بها[١٣٤] كما كان نحاة الكوفة يأخذون بالقياس، ويتسامحون فيه حتى إنَّ الكسائي وصف النحو كلّه بأنه قياس فقال[١٣٥] :

(رمل)

إنّما النَّحْو قياسٌ يُتَّبَعْ   وبِهِ في كُلِّ أمْرٍ يُنْتَفَعْ

وعلى الرغم من اختلاف النحاة الأوائل حول القياس، فإنّ الذي لا شك فيه أنهم وضعوا قواعد عامة وبسيطة جُعلت فيما بعد أصولاً يقاس عليها بحيث كانت حافزاً لمن تلاهم من النحاة ليتوسعوا في القياس حتى غدا أصلاً من اصول النحو العربي، وأصبح يعني : "تقدير الفرع بحكم الأصل، أو حمل

فرع على أصل بعلة" (١٣٦).

على أن نظرية الأصل والفرع لم تؤثر في قواعد النحو و حسب، وإنما امتد تأثيرها إلى قضايا علم الاشتقاق وعلم التصريف، فهذا الرماني يعرّف الاشتقاق بأنه : "اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل" (١٣٧)، وقد فسر ابن عصفور هذا التعريف بأنه : "عقد تصاريف تراكيب الكلمة على معنى واحد، أو معنيين متقاربين، وذلك نحو ردّك ضارباً وضروباً ومضراباً، وأمثال ذلك إلى معنى واحد وهو الضرب إلا أن أكثر الاشتقاق ومعظمه داخل تحت ما حده النحويون من أنه إنشاء فرع من أصل يدل عليه" (١٣٨).

والجدير بالذكر هنا "أن الأصل والفرع هنا غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهية، فيراد بالأصل هنا تغيير الحروف الموضوعة على المعنى وضعاً أولياً، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل " (١٣٩).

والسؤال الآن هو : هل تأثر التَّضمْين بنظرية الأصل والفرع؟ والجواب عن ذلك أن النحاة حين قالوا بالتَّضمْين كانوا قد وضعوا نصب أعينهم هذه النظرية ففي بناء الأسماء مثلاً قالوا : أن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء (١٤٠) فإن خرج الاسم عن أصله إلى البناء الذي هو فرع في الأسماء فلا بد من تعليل هذا البناء، وسبب البناء في رأيهم يرجع إلى عدة أمور منها أن يتضمن الاسم معنى الحرف لأن البناء أصل في الحروف والأفعال، وعلى ذلك عللوا بناء أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام كما سنرى بعد قليل. ومثل ذلك قالوا في تضمين الفعل اللازم معنى فعل متعد أو العكس فقالوا : "إن الفعل اللازم كذا قد تضمن معنى التعدي، لأن الأصل فيه هو اللزوم، وأن الفعل كذا قد تضمن معنى الفعل اللازم لأن الأصل فيه

هو التعدي، وأن الفعل المتعدي كذا قد تضمن معنى الفعل المتعـدي كـذا لأن الأصل أن يتعدى بحرف لا يتعدى به الآخر" [١٤١].

كما افترضوا أن لحروف المعاني أصلاً وفرعاً، فقالوا : إنّ الباء أصـل حروف القسم فإن خرجت لتؤدي معنـى جديداً غير القسم فـإن هـذا الأداء يسمى تضميناً، وهو فرع على العمل الأصلي الـذي يؤديـه الحـرف، ومثـل ذلك قـالوا فـي حـروف النفي والاستثناء، والشـرط، والاسـتفهام، والنـداء إذ افترضوا – أيضاً – أن (ما) هي أصل حروف النفي وهي أم بابه [١٤٢] كمـا جعلوا (إلاّ) أصلاً لأدوات الاستثناء، وقالوا : إن هذه الأدوات تضمنت معنى استثني وهكذا جعلوا لبقية الحروف أصولاً وفروعـاً فـي العمـل. إلـى جـانب أنها تنوب عن الأسلوب الذي تمثله، "فإلاّ" تنوب عن "استثنى"، و(يـا) تنـوب عن "أنادي"، و"الهمزة" تنوب عن "استفهم" [١٤٣] وهلـم جـرّا، وهـذا كلـه كمـا ترى إنما جاء من تأثير فكرة الأصل والفرع على منهجهم وتفكيرهم.

ب- التَّضْمِينُ في قَضَايَا النَّحْوِ العَرَبِي

أولاً: البناء

من المعروف أن النحاة قسـموا الاسم قسمين : معربـاً ومبنيـاً، وجريـاً وراء قضية الأصل والفرع فقد عدّوا الاسم المعرب أصـلاً والمبنـي فرعـاً عليه، وفي عرفهم أن كل ما جاء على أصله لا يُسأل عن علّته، ولذلك فهم لا يسألون عن سبب إعراب الاسم لأنـه أصل فيـه، ولكـن إذا خـرج عـن أصله إلى البناء فـلا بـد من تعليل هـذا البنـاء، وأسباب البنـاء فـي رأيهـم تتلخص في النقاط التالية :

١- شبه الاسـم للحرف وضعاً كالتاء في ضربت و (النا) في أكرمنا.

٢- شـبه الاسم لـه فـي المعنـى : وهـو نوعـان : الأول مـا أشبه حرفـاً موجوداً. والثاني ما أشبه حرفاً غير موجود. ومثال الأول (متى) فإنها

أشبهت الحرف لأنها تستعمل للشرط والاستفهام نحو قولك : متى تقم أقم. ومتى تقوم؟ ففي المثال الثاني أشبهت حرف الشرط (إنْ) وفي الثاني أشبهت حرف الاستفهام الهمزة.

أما شبه الاسم لحرف غير موجود فنحو(هنا) فإنها مبنية لأنها أشبهت حرفاً كان ينبغي أن يوضع، فلم يوضع، وذلك أن الإشارة معنى من المعاني فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للنفي (ما) وللنهي (لا)، وللتمني (ليت)، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً.

٣- شبه الاسم للحرف في الافتقار اللازم. وذلك نحو بناء الأسماء الموصولة لأنها مفتقرة دائماً إلى الصلة.

٤- شبه الاسم للحرف في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل نحو أسماء الأفعال. وقد أجمل ابن مالك هذه الأسباب في قوله [١٤٤] :

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي ... لشَبه منَ الحُروف مُدني

كالشِّبه الوَضْعيّ في اسمي جئتنا ... والمَعْنَويّ في مَتَىَ وفي هُنا

وكنيابةٍ عن الفعل بلا ... تَأَثّر، وكافتقارٍ أصلا

وبذلك نستطيع أن نصنف الأسماء التي علل بناؤها على أساس تضميني على النحو التالي:

أ- أسماء الاستفهام

قرر النحاة أن أسماء الاستفهام من المبهمات التي تعرّف بالاستفهامية، ولما جاءت هذه الأسماء مبنية خارجة بذلك عن الأصل الذي ينبغي أن يكون في الأسماء وهو الإعراب، فلا بد من تعليل سبب بنائها، ويبدو أن جمهور النحاة متفقون على أن سبب بنائها هو تضمينها لمعنى حرف الاستفهام وهو الهمزة. ذلك أن الهمزة في نظرهم هي أصل حروف

الاستفهام، وبعبارة أخرى إن الاستفهام يؤدى أصلاً بواسطة الحرف، فإن أدى الاستفهام بحرف فإن هذا الحرف مبني على أصله، وإن أُديّ باسم فإنّ هذا الاسم لا بد أن يكون قد تضمن معنى الحرف فمن ذلك تعليلهم لبناء أيْنَ وكيف وأيان من أسماء الاستفهام :

قال ابن الأنباري : "وأما (أين) و(كيف) فإنما بُنيا على الفتح لأنهما تضَمّنا معنى حرف الاستفهام لأنّ أين سؤال عن المكان، وكيف سؤال عن الحال فلما تضمنا معنى حرف الاستفهام وجب أن يُبنيا"(١٤٥).

وقال ابن يعيش : وأما (أين) فظرف من ظروف الأمكنة، وهو مبني لتضمنه همزة الاستفهام"(١٤٦) وقال أيضاً : "كيف سؤال عن حال، وتضمنت همزة الاستفهام، فإذا قلت كيف زيد فكأنك قلت: أصحيح زيد أم سقيم؟ أآكل زيد أم شارب؟ إلى غير ذلك من أحواله، والأحوال أكثر من أن يحاط بها فجاءوا بكيف اسماً مبهماً يتضمن جميع الأحوال، فإذا قلت كيف زيد؟ أغنى عن ذكر ذلك كله"(١٤٧). وما قيل في (كيف) و(أين) قيل في (أيان) بمعنى أنها بنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام(١٤٨).

ب- أسماء الشرط

الشرط أسلوب معروف في العربية، له أحكامه وأدواته، وقد بين النحاة هذه الأدوات وتلك الأحكام في مصنفاتهم النحوية، واعتقاداً منهم بنظرية الأصل والفرع فقد افترضوا أن (إنْ) هي أصل أدوات الشرط. ولذلك فإن ما عداها من حروف أو أسماء شرطية إنما هي فرع عليها، وهذا الفرع بطبيعة الحال متضمن لذلك الأصل، فإذا ما سألت النحاة عن سبب بناء أسماء الشرط أجابوا عن ذلك بأنها تضمنت معنى حرف الشرط وهو (إنْ)، قال ابن الأنباري : "فأما (من) فإنها بنيت لأنها لا تخلو : إما أن تكون استفهامية أو شرطية أو اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة، فإن كانت

استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط" [١٤٩] ومثل ذلك في بناء (متى) الشرطية في قولك (متى تقم أقم).

ج- أسماء الإشارة

افترض النحاة أن الإشارة معنى من المعاني شأنها في ذلك شأن، الاستفهام والنفي والشرط والاستثناء والنداء وما إلى ذلك، ولما كان قد وضع لهذه المعاني أدواتها افترضوا قياساً على ذلك أن الإشارة كان ينبغي أن يوضع لها حرف يدل عيها، ولما لم تسعفهم النصوص في الكشف عن هذا الحرف قالوا : (كان ينبغي أن يوضع للإشارة حرف ولكنه لم يوضع)، وهذا الافتراض - في رأينا - مبني على فكرة الأصل والفرع السالفة الذكر، ولما اطمأنوا إلى هذا الافتراض عللوا بناء أسماء الإشارة مثل (هنا) و(هؤلاء) لتضمينهما معنى حرف لم يوضع، قال ابن الأنباري معللاً بناء (هؤلاء) :

" وأما هؤلاء فإنما بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة وإن لم ينطق به، لأن الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف كالشرط والنفي والتمني والعطف إلى غير ذلك من المعاني، إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا (هؤلاء) معنى حرف الإشارة فبنوها" [١٥٠]، ولا يخفى هنا أن تعليلهم هذا مبني على الجدل المنطقي وليس تعليلاً لغوياً، ويبدو أن أبا علي الفارسي لم يقنع بما ذهب إليه النحاة في تعليل بناء أسماء الإشارة لأنها عنده مبنية لتضمنها معنى (أل) العهدية)[١٥١] و(أل) حرف وبذلك تكون أسماء الإشارة مبنية لتضمنها حرفاً موجوداً وليس لتضمنها معنى حرف غير موجود على رأي النحاة.

د- الظروف

ورد في العربية طائفة من الأسماء الدالة على الظرفية، وهذه الأسماء مبنية دائماً، وقد علل النحاة سبب بنائها بالتَّضمين وأشهر هذه الأسماء وأكثرها دوراناً على الألسنة هي: أمس، والآن وقبل وبعد، ومذ ومنذ، وإذا.

أما (أمس) فقد علل ابن الأنباري سبب بنائها بتضمينها معنى لام التعريف [١٥٢]. وإلى ذلك ذهب ابن يعيش فقال [١٥٣]: اعلم أنّ "أمس" ظرف من ظروف الزمان، وهو عبارة عن اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، ويقع لكل يوم من أيام الجمعة، وللعرب فيه خلاف. فأهل الحجاز يبنونه على الكسر فيقولون : فعلت ذاك أمسِ، ومضى أمسِ بما فيه، والصواب أنه إنما بني لتضمنه لام المعرفة، وبها صار معرفة، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بني "كما ذهب السجاعي إلى السبب نفسه في بنائها[١٥٤].

أمّا (الآن) فقد اختلف النحاة حول بنائها فذهب أبو العباس المبرِّد إلى أنها إنما بنيت لأنها في أول أحوالها معرفة بالألف واللام. وحكم الأسماء أن تكون منكورة شائعة ثم يدخل عليها ما يعرفها، فلما خالفت أخواتها من الأسماء بأن وقعت معرفة في أول أخواتها، ولزمت موضعاً واحداً بنيت لذلك، لأن لزومها بهذا الموضع ألحقها بشبه الحروف[١٥٥].

أما أبو اسحاق الزجاج فقد ذكر أن (الآن) معرفة بالإشارة، وأنه إنما بني لما كانت فيه الألف واللام[١٥٦] ولكن الفرّاء يرى أن (الآن) فعل ماض أدخل عليه الألف واللام [١٥٧]. ثم أجمل ابن يعيش رأي جمهور النحاة في بنائها بقوله : "وقد ذهب جماعة ممن ينتمي إلى التحقيق والحذف بهذه الصناعة إلى أنه مبني لتضمنه لام التعريف، وهذه

اللام غير اللام الظاهرة فيه على حد بنائه في (أمس) وتلك اللام المقدرة هي المعرّفة، وتعريفه لا يخلو إما أن يكون بما فيه من اللام الظاهرة كما يظن بعضهم، أو أنه من قبيل سائر المعارف، فلا جائز أن يكون تعريفه بما فيه من اللام لانا استقرينا جميع ما فيه لام التعريف" [١٥٨].

وقبل وبعد بنيا أيضاً لأنهما تضمنا معنى الحرف[١٥٩]. أما (مذ ومنذ) فقد قال ابن الأنباري في بنائهما : "فإن قيل فلم بنيت (مذ منذ) قيل لأنهما إذا كانا حرفين بنيا، لأن الحروف كلها مبنية، وإذا كانا اسمين بنيا لتضمنهما معنى الحرف لأنك إذا قلت : ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان كان المعنى فيه ما رأيته من أول اليومين إلى آخرهما، ومن أول الليلتين إلى آخرهما ولما تضمنا معنى الحروف وجب أن يبنيا"[١٦٠] كما يذكر النحاة في (إذ وإذا) أنهما ظرفان متضمنان معنى الشرط أي معنى حرف الشرط، وذكروا في سبب بنائهما شبههما للحرف في الافتقار المتأصل إلى جملة [١٦١].

هـ- الأسماء المركبة

دوّن النحاة طائفة من الأسماء المركبة، وقالوا إنها مبنية على فتح الجزأين وأشهرها ما يلي:

١. العدد المركب نحو أحد عشر و ثلاثة عشر ... الخ وعلة بناء العدد الثاني هو تضمنه معنى حرف العطف قال ابن يعيش:" ألا ترى أن الأصل في أحد وعشرة عدة معلومة أضيفت إلى أن العدد الأول فكمل من مجموعهما مقدار معلوم فهما اسمان كل واحد منهما منفرد في شيء من المعنى فلما كانت الواو مرادة تضمنها الاسم الثاني وبني لذلك، وبني الاسم الأول لأنه صار بالتركيب كبعض اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها" [١٦٢].

وقد حملوا على بناء العدد المركب بناء كثير من الأسماء التي وردت مركبة نحو قولهم : حيصَ بيصْ أو قولهم صحرةً مجرة أو هو جاري "بيت بيت" أو صباح مساء ويوم يوم وكذلك قولهم وتفرقوا ثغر بغر" أي في كل وجه لا اجتماع معه وهما اسمان ركب أحدهما مع الآخر فصارا اسماً واحداً وبنيا لما تضمناه من معنى الواو، وكان الأصل فيه شغراً وبغراً (١٦٣).

و- أسْماءُ الأفْعالِ

إذا أخذنا برأي البصريين في أن صهٍ وشتان، وأفٍ وأمثالها هي أسماءُ أفعال لا أفعال على رأي الكوفيين، فإنها تدخل في مجال الفعل ومن ثم قالوا اسم فعل أمر نحو: صه بمعنى اسكت، واسم فعل ماض نحو: شتان بمعنى بَعُد، واسم فعل مضارع نحو: أف بمعنى اتضجر ويشبّه ابن هشام أسماء الأفعال في نيابتها عن الأفعال بليت ولعل فقال:

" ألا ترى أنهما نائبان عن أتمنى وأترجى ولا يدخل عليهما عامل"(١٦٤)

كما ذهب النحاة إلى أن أسماء الأفعال هذه إنما بنيت لسببين : الأول تضمينها معنى الفعل والأصل في الفعل أن يكون مبنياً، والسبب الثاني تضميناً معنى الحرف لأنها تشبهه في كونها تؤثر في غيرها ولا يؤثر فيها عامل. وفي ذلك قال ابن يعيش في بناء صيغة (فَعالِ) : "اعلم أن صيغة" فعال" مما اختص به المؤنث ولا يكون إلا معرفة معدولاً عن جهته، وهو على أربعة أضرب : فالأول اسم للفعل في حال الأمر، مبنيٌ على الكسر وذلك قولك نزال وتراك ونحوهما وإنما بني لما ذكرناه من وقوعه موقع فعل الأمر، وهذا تقريب والحق في ذلك أن علة بنائه إنما هي لتضمنه معنى لام الأمر، ألا ترى أن نزال بمعنى أنزل وكذلك صه بمعنى اسكت وأصل اسكت وأنزل لتسكت ولتنزل، كما أن أصل قم لتقم وأصل اقعد

لتقعد يدلّ على ذلك أنه قد جاء على الأصل في قوله تعالى ﴿ فبذلك فلتفرحوا ﴾[١٦٥]، فلما تضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحروف فبنيت كما بُنيت "كيف" و "كم" لما تضمن كل واحد منهما معنى حرف الاستفهام" [١٦٦].

والخلاصة في ذلك كلّه أن التَّضْمين واقع في الأسماء المبنية، وهو سبب من الأسباب التي اعتمدها النحاة لتعليل بنائها.

ثانياً: اللزوم والتعدي في الأفعال

عني النحاة بالفعل أيما عناية، وفصلوا القول في بنائه وتركيبه ووظيفته فقسموه إلى صحيح ومعتل، وإلى مجرد ومزيد، وإلى تام وناقص ثم إلى لازم ومتعد، وهذا التقسيم، في رأينا، يقوم على أساس إيمانهم بنظرية الأصل والفرع، كأن لا بد – في نظرهم – من هذه الثنائية في التقسيم وفي التطبيق أو إن شئت فقل في المنهج وفي التطبيق، والسؤال الآن هو ما أثر التَّضْمين في الفعل اللازم والمتعدي؟ وللجواب عن ذلك نقول : إن النحاة قد حددوا معنى اللازم ومعنى المتعدي فقالوا: إن الفعل اللازم هو الذي يكتفي بفاعله ولا يتعداه، ويسمى قاصراً لقصوره على الفاعل، وغير واقع لأن حدثه لا يقع على المفعول به، وغير مجاوز للزومه فاعله [١٦٧]. وقد ذكر ابن هشام سبعة أمور يتعدى بها الفعل اللازم وهي[١٦٨] :

١. همزة أفعل نحو قوله تعالى: ﴿ أَذۡهَبۡتُمۡ طَيِّبَٰتِكُمۡ ﴾ [١٦٩]
٢. ألف المفاعلة نحو قولك : جَالَسْتُ زَيْداً وماشَيْتُهُ وسَايَرْتُه.
٣. صوغه على فعلت بالفتح أفعُل بالضم لإفادة الغلبة نحو: "كرُمْتُ زَيْداً"

أي غلبته في الكرم.

٤. صوغه على استفعل للطلب أو النسبة إلى الشيء نحو" استَخْرَجتُ المالَ".

٥. تضعيف العين تقول فرح زيد وفرّحته.

٦. التَّضْمين وسيأتي ذكره.

٧. إسقاط الجار توسعاً نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾[١٧٠].

وأما الفعل المتعدي في نظر النحاة فهو الذي يتجاوز الفاعل إلى المفعول ويسمى واقعاً من حيث وقوع حدثه على المفعول به نحو قولك: ضرب زيدٌ عمْرًا، أو هو كما يقول ابن عصفور: " ما يصلح أن يبنى منه اسم المفعول، ويصلح السؤال عنه بأي شيء وقع" [١٧١].

أو هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر" [١٧٢] كما عرفه ابن كمال باشا بأنه الفعل" الذي لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل كضرب"[١٧٣]. ويتم تمييزه من اللازم بعلامتين : إحداهما أن تلحقه ضمير الغائب بحيث يرجع إلى غير مصدر الفعل نحو قولك: ألخَيْرُ عَمِلَهُ زَيْدٌ فالضمير في "عمله" يرجع إلى الخير وليس إلى مصدر عمل. والثانية أن تبني منه مفعولاً تاماً فتقول في ضرب مضروب بخلاف مخروج من خرج.

والفعل المتعدي في نظر النحاة أقسام فمنه ما يتعدى إلى مفعول واحد نحو قولك: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ومنه ما يتعدى إلى اثنين كقولك : أعْطَيْتُ زَيْداً كتاباً، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة نحو قولك: أعْلَمْتُ زَيْداً عمراً فَاضِلاً، أما متى يصبح المتعدي لازماً فقد عزا الأشموني ذلك إلى خمسة أشياء هي: [١٧٤]

١. التَّضمين أي تضمين الفعل المتعدي معنى فعل لازم كما سنرى بعد قليل.
٢. التحويل إلى فعل بالضم لقصد المبالغة والتعجب نحو: ضرب الرجل وفهم بمعنى ما اضربه وأفهمه.
٣. مطاوعته المتعدي لواحد نحو: مدّه فامتد.
٤. الضعف عن العمل إما بالتأخير نحو: قوله تعالى ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ (١٧٥) أو بكونه فرعاً في العمل نحو: قوله تعالى ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ (١٧٦) .
٥. الضرورة الشعرية نحو قول الشاعر: (كامل)

تَبَلَتْ فؤادكَ في المَنَام خَريدةٌ ... تسقي الضَّجيعَ ببارِدٍ بَسَّامِ

قال الصَبّان : "ويحتمل عندي أنه ضمنه معنى تشفي فعداه بالباء" (١٧٧) فمن الملاحظ أن التَّضمين يدخل في النوعين أعني في المتعدي وفي اللازم، بحيث يجعل اللازم متعدياً والمتعدي لازماً. وبعبارة أخرى إنّ الفعل المتعدي قد يتضمن معنى فعل لازم فيأخذ حكمه ومن أمثلتهم على ذلك قوله تعالى ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾(١٧٨) أي يخرجون، ذلك أن خالف يتعدى بنفسه فلما ضمن معنى خرج عدي بحرف الجر "عن". وكذلك قوله تعالى :﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾(١٧٩) أي تنب ومن شواهدهم الشعرية قول ذي الرّمة (١٨٠) : (طويل)

وإنْ تَعْتَذِرِ بالمَحْلِ منْ ذي ضروعها ... إلى الضَّيْف يَجْرَحْ في عراقيبها نَصْلي

فقد ضمن يجرح معنى يفسد. وجرح متعد، وفسد لازم فضمن المتعدي معنى اللازم بدليل تعديته بحرف الجر "في".
ومثّل ذلك قالوا في الفعل اللازم، إذ جعلوا التَّضمين وسيلة من وسائل

تعديته ومن أمثلتهم على ذلك قوله تعالى ﴿ ولا تعزموا عُقْدَةَ النِّكاح ﴾[181] أي لا تنووا؛ لأن عزم لا يتعدى إلاّ بحرف الجر (على) فتقول عزمت على كذا [182] وقال ابن هشام: [183] " يختص التَّضْمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عدي (آلوت) بقصر الهمزة بمعنى قصرت إلى مفعولين بعدما كان قاصراً، وذلك في قولهم: (لا ألوك نصحاً ولا آلوك جهداً) لما ضمن معنى (لا أمنعك)، ومنه قوله تعالى: ﴿ لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً ﴾[184] وعدي أخبر وخبّر وحدّث وأنبأ ونبّأ إلى ثلاثة لما ضمنت معنى أعلم وأرى بعدما كانت متعدية إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بالجار نحو: قوله تعالى ﴿ أَنْبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ، فَلَمَّا أَنْبَأَهُم بِأَسْمَائِهِمْ ﴾ [185] وقوله تعالى: ﴿ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ ﴾[186] .

وكان ابن جني قد أشار إلى التَّضْمين وجعله ضرباً من التوسع في العربية فقال:" اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقول الله عز وجل اسمه: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ [187]، وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة وإنما تقول : رفثت بها أو معها، ولكنّه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بـ (إلى) كقولك : أفضيت إلى المرأة جئت بـ (إلى) مع الرفث، إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه" [188] .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو أيهما أسبق في الوجود الفعل المتعدي أم اللازم؟ ليقال إنّ هذا الفعل جاء بمعنى ذاك أو بعبارة أخرى أن يعد أحدهما أصلاً للآخر. وللإنصاف نقول إن النحاة واللغويين بصورة

عامة لم يوجهوا عنايتهم في هذا المضمار نحو تاريخ المفردات إذ لم يكن هذا ديدنهم، وإنما كان غرضهم منصباً على التقنين لا التاريخ، بمعنى استقراء ما في اللغة من مفردات وصلت إليهم يمكن أن تخضع لنظرية الأصل والفرع، وبالتالي صحّ وضع ثنائية التعدي واللزوم كما وضعت ثنائية الصحيح والمعتل والتام والناقص والمبني والمعرب وهكذا. فهم يستقرئون ويلاحظون ثم يستخرجون القاعدة العامة التي تنطبق على فكرة الأصل والفرع، أما أن هذا المقياس صحيح أو غير صحيح فقد تركوه للزمن، أما هم فقد اقتنعوا بجدواه وصحته إلى حد ما، ومن ثم قالوا إن هذا الفعل أصله اللزوم لأن أكثر وروده جاء على هذه الصورة، وان ذاك الفعل أصله التعدي، لأنّ أكثر وروده جاء على تلك الصورة، وهكذا فإذا ما خرج عن أصله إلى صورة أخرى فقد يكون من باب التَّضْمين.

ثالثاً: النِّيابَةُ و التَّضْمينُ

تأخذ النيابة في العربية أشكالاً متعددة، إذ تظهر على مستوى بناء اللفظة المفردة، كما تظهر على مستوى الوظيفة النحوية، أما الأولى فقد تحدثنا عنها بإسهاب في بحثنا عن أسرار اللغة [١٨٩]، وأما الثانية فهي المقصودة هنا، ذلك إنها تدخل في نطاق ما أطلق عليه اسم التَّضْمين. أو إن شئت فقل إنها ذات علاقة بالتَّضْمين النحوي، ويمكن أن نفصل القول فيها على النحو التالي:

١. ينوب المفعول الذي لم يسم فاعله عن الفاعل فيأخذ عمديته، ويتقدم الفعل عليه، ويؤنث الفعل لتأنيثه، فهو إذن يقوم بوظيفتين : أما الأولى فهي أنه مفعول به حقيقة، ففي قولك : كسر الزجاج فالزجاج هنا مفعول به حقيقة من ثم أطلق عليه البصريون مصطلح "مفعول لم يسم فاعله" وهو مرفوع لأنه سلب من الفاعل حركته،

ورفع قياساً عليه.

٢. نص النحاة أن المصدر ينوب في الانتصاب على المفعول المطلق – ما يدل على صفته نحو سرت أحسن السير، أو ضميره نحو : عَبْدُ اللهِ أظُنُّهُ جالساً أو إشارة إليه نحو: ضربتُه ذلِكَ الضَّرْبَ، أو مرادف له نحو: أحببته مِقَةً أو مشارك له في مادته وهو ثلاثة أقسام اسم مصدر، واسم عين، ومصدر لفعل آخر نحو قوله تعالى: ﴿ واللهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ (١٩٠)، أو دال على نوع منه نحو: " قَعَدَ القُرْفُصَاء أو دال على عدد نحو ضربته عشر ضربات، أو على آلته نحو ضربته سوطاً أو كل نحو ﴿ فلا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ (١٩١) أو بعض نحو: ضربتُه بَعضَ الضَّرْبِ، وتعرب هذه الكلمات نائبة عن المفعول المطلق، تقوم مقامه، وتؤدي مؤداه (١٩٢) .

٣. ونلاحظ نيابة الكلمات في الموقع الإعرابي في باب الإضافة، ذلك أن المضاف يحذف ويخلفه أو ينوب عنه المضاف إليه نحو قوله تعالى :﴿ وجَاءَ رَبُّكَ ﴾ (١٩٣) أي أمر ربك.

٤. و تظهر النيابة في باب المبتدأ والخبر، إذ اشترط النحاة لمجيء المبتدأ من الوصف أي يسبق بنفي أو استفهام ومن شواهدهم على ذلك:

(طويل)

خَلِيليَّ مَا وافٍ بعَهْدي أنْتُما إذا لمْ تكونَا لي على مَنْ أقاطعُ

(بسيط)

أقاطنٌ قوْمُ سلمى أم نَوَوْا ظعنا إنْ يظْعَنوا فعَجيبٌ عيش مَنْ قطنا

(طويل)

خبيرٌ بَنولِهْب فَلا تَكُ مُلْغياً مقالةَ لِهْبِي إذا الطَّيْرُ مرَّت

ففي هذه الشـــواهد نجد الخبر محذوفاً، وقد سـد مســده على ما ذكروا معمول الوصف، ففي البيت الأول تعرب كلمة (أنتما) فاعلاً سد مسد الخبر، وفي الثـاني تعرب (قوم) فـاعلاً لقـاطن سد مسد الخبر، والثالث تعرب كلمــة (بنـو) فـاعلاً لخبير سد مسد الخبر، بمعنى أنها أنابت منابهُ وبعبارة أخرى إن هذه المعمولات قـامت بوظيفتين همـا : الفاعلية والخبرية. الفاعلية للوصف والخبريـة لأنهـا تكمل مع المبتدأ جملة يحسن السكوت عليهـا. فالفاعليـة ظاهرة، والخبرية مضمنة.

٥. وفي مبحث الصفة يحذف الموصوف وتقوم الصفة مقامه، قال ابـن هشـام: "يجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم، وكان النعت إما صالحاً لمباشرة العامل نحو قوله تعـالى: ﴿ أنِ اعمَل سابغاتٍ ﴾ [١٩٤]
أو بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو في فالأول نحو: " منا ظعـن ومنا أقام"، أي منـا فريق ظعن ومنـا فريق أقام والثـاني كقول الشاعر: (رجز)
لو قُلْتَ ما في قَوْمِها لم تيثم يَفْضُلُها في حَسَبٍ وَ ميم
أصله : لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم" [١٩٥]

٦. وفي مبحث الظرف يرى النحاة أن المصدر ينـوب عن الزمـان المعين أو المقدار نحو قولـك: جِئْتُكَ صَلاةَ العَصْر أو قـدومَ الحَاجّ، وانْتَظَرْتُك حَلْبَ النَّاقَة بل قد يكون النائب اسم عين نحـو: لا أكَلِّمُهُ القَارِظين، والأصل، غياب القارظين [١٩٦].

٧. وكذلك نجد الحال يسد مسد الخبر في قولك : ضَرَبي العَبْدَ مُسيئاً، وقولك: ضربـي زَيْداً قائِمـاً، فمسيئاً وقائمـاً حـالان لا يصلحـان للإخبـار عن المبتدأ بمعنـى أنـك لا تقول ضربـي مسـيء ولا

ضربي قائمٌ غير أن الحال في المثالين سد مسد الخبر الذي قدره النحاة بحاصل [١٩٧] وعلى ذلك نستطيع القول، إن الحال في المثالين السابقين وأي مثال آخر على نمطهما قد قامت بوظيفيتين الأولى الحالية والثانية النيابة عن الخبر.

٨. نيابة حروف المعاني:

يمكننا في نيابة الحروف أو الأدوات تقسيمها إلى قسمين:

أ. حروف نائبة عن جمل لأجل الاختصار.

ب. حروف نائبة عن حروف أخرى اقتضاها الاستعمال.

ونقصد بالحروف الأولى: حروف النفي والاستفهام والعطف، والاستثناء والتمني وما أشبهها قال ابن جني مفسراً ما نقله أبو علي الفارسي:" إنما دخلت – أي الحروف – الكلام لضرب من الاختصار " هو أنك إذا قلت: مَا قَام زَيْدٌ فقد أغنت (ما) عن (أنفي) وهي جملة من فعل وفاعل، وإذا قلت: قامَ القَوْمُ إلاّ زَيْداً فقد نابت (إلا) عن (استثنى) وهي فعل وفاعل، وإذا قلت: قامَ زَيْدٌ وعَمْروٌ فقد نابت الواو عن (أعطف)، وإذا قلت: لَيْتَ لِي مَالاً، فقد نابت (ليت) عن (أتمنى). وإذا قلت: هَلْ قامَ أخوكَ؟ فقد نابت (هل) عن (استفهم)[١٩٨].

ومن الواضح أن الحروف السابقة قد نابت عن الجمل من قبيل التَّضمين، بمعنى أنها تضمنت جملاً محذوفة سدت مسدها في السياق.

أما الحروف الثانية فهي حروف الجر أو حروف الصفات، إذ أن هذه الحروف كثيراً ما تتبادل المواقع على سبيل التَّضمين، فمن ذلك:

- الباء: تأتي بمعنى (عن) قال علقمة بن عبده:[١٩٩]

(طويل)

فإنْ تَسألوني بالنِّساء فإنني بَصيرٌ بأدواءِ النِّساءِ طبيبُ

وقال تعالى:{ فاسألْ بهِ خبيراً } [٢٠٠] أي عنه.

كما تتضمن معنى "على" قال تعالى: ﴿ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الأَرْضُ ﴾ [٢٠١] وقال عمرو بن قميئة [٢٠٢] :

(طويل)

بِوُدِّكِ ما قومي عليّ أنْ تَركْتِهم سُلَيْمى إذا هَبّت شَمْألٌ وَريحُها

و تتضمن معنى "في" ما سبقكم بها من أحدٍ" [٢٠٣] ومعنى اللام نحو قوله تعالى : ﴿ وإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ ﴾ [٢٠٤]

- في: تتضمن معنى (من) قال تعالى : ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً ﴾ [٢٠٥]

وقال امرؤ القيس:[٢٠٦] (طويل)

وهَلْ يَنْعَمنْ من كان أقربَ عَهْدِه ثلاثون شهْراً في ثلاثةِ أحوالِ

وتتضمن معنى (على) نحو قوله تعالى : ﴿ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [٢٠٧] .

وقال: سويد بن أبي كاهل اليشكري [٢٠٨] : (طويل)

هُموا صلبوا العَبْديَّ في جذْع نَخْلةٍ فلا عَطَسَتْ شَيْبانُ إلا بأجْدَعَا

وتتضمن معنى (الباء)، قال تعالى : ﴿ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ ﴾[٢٠٩]

وتتضمن معنى "نحو"، قال تعالى: ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾[٢١٠]

- من: تأتي بمعنى "على"، قال تعالى: ﴿ ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا ﴾ (٢١١)

وبمعنى في، قال تعالى: ﴿ إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ﴾ (٢١٢) .

كما تتضمن معنى " منذ "، قال تعالى: ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم ﴾ (٢١٣).

- تتضمن معنى الباء نحو قوله تعالى: ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾ (٢١٤) أي بالهوى وقال امرؤ القيس (٢١٥): (طويل)

تصدُّ وتُبْدي عَنْ أسيل [و تتَّقي بنَاظِرَةٍ منْ وَحْش وجْرَةَ مُطْفِلِ]

- إلى : تأتي بمعنى "في" نحو قوله تعالى: ﴿ هل لك إلى أن تزكى ﴾ (٢١٦)

وقال النابغة: (٢١٧) (طويل)

فَلا تَتْرُكَنّي بالوعيدِ كأنني إلى النَّاس مَطْليٌّ به القارُ أجربُ

أي في الناس.

على: تأتي بمعنى " عن " قال القَحيفُ العُقَيلي: (٢١٨) (وافر)

إذا رَضيَتْ عليَّ بنو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَني رِضاها

وتتضمن معنى " في "، قال تعالى: ﴿ ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها ﴾ (٢١٩) .

الكاف: وتأتي بمعنى على أو الباء:

قال ابن جني: " واعلم أنَّ في كلام العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصْبَحْتَ؟ أن يقول كخير والمعنى على خير، قال أبو الحسن: فالكاف في معنى على، وقد يجوز أن يكون في معنى الباء أي بخير " (٢٢٠)

وتتضمن معنى لام التعليل نحو: قوله تعالى: ﴿واذكروه كما هداكم﴾ (٢٢١)

متى: تتضمن معنى "من"، قال أبو ذؤيب الهذلي (٢٢٢) : (طويل)

شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثم تَرَفَّعَتْ مَتى لُجَجٍ خُضْرٍ، لهن نَئيجُ

أي من لجج.

وهكذا يتضح أن الحروف يتضمن بعضها معنى الآخر، وذلك حسب السياق اللغوي الذي ترد فيه.

رابعاً: التَّضْمينُ في المشتقات

ونقصد بالمشتقات هنا المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة، ثم اسم التفضيل، ذلك أننا إذا جارينا النحاة القدماء في تعريفهم للتَّضْمين بأنه إشراب لفظ معنى لفظ آخر بحيث يؤدي مؤداه في التركيب فإننا نقول : إن تلك المشتقات تقوم بوظيفتين في النظام النحوي هما : وظيفة الاسم وهي الأصل. ووظيفة الفعل وهي الفرع.

فالمصدر وهو أول هذه المشتقات يؤدي وظيفة الفعل بمعنى أنه يؤدي مقولات الفاعلية والمفعولية والإضافة، ثم إنه يعمل في غيره من حيث إنه يأخذ فاعلاً ومفعولاً به نحو قولك : "أعجبني ضربك زيداً : فضرب هنا فاعل وهذه وظيفة الاسم ولكنه أدى مؤدى الفعل أيضاً من حيث أنه أخذ فاعلاً وهو "الكاف" ومفعولاً به وهو (زيداً)، ومن هنا تلمح في تعريف ابن هشام له بأنه "الاسم الدال على الحدث، الجاري على الفعل" (٢٢٣) أقول من هنا نلمح أن هذا الاسم متضمن لمعنى الفعل وبالتالي أدى وظيفته في التركيب.

وأما اسم الفاعل فهو كالمصدر "اسم" يقوم في النظام النحوي بوظيفتين: إحداهما أصلية وهي وظيفة الاسم والثانية فرعية وهي وظيفة الفعل نحو قولك : " مررت برجل ضارب زيداً " فزيداً مفعول به لاسم الفاعل، وفاعله ضمير مستتر تقديره "هو"، وضارب "في الوقت نفسه صفة لرجل".

واسم المفعول هو الآخر يؤدي مؤدى الاسم ومؤدى الفعل المبني للمجهول نحو قولك : "جاء المضروب عبدُه" فمضروب فاعل ثم قام بوظيفة لفعل فأخذ الفعل المبني للمجهول نائب فاعل وهو "عبده" والصفة المشبهة باسم الفاعل أعطيت حكم اسم الفاعل في العمل(٢٢٤) فقامت بوظيفة الاسم ثم بوظيفة الفعل نحو قولك : "مررت برجل حسن وجهه أو وجهاً أو الوجه"(٢٢٥).

ومثل ذلك يقال في اسم التفضيل إذ أعمله النحاة عمل الفعل قال ابن هشام : "واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق، تقول : زيد أفضل من عمرو" فيكون في "افضل" ضمير مستتر عائد على زيد وهل يرفع الظاهر مطلقاً، أو في بعض المواقع، فيه خلاف بين العرب، فبعضهم يرفعه به مطلقاً، فتقول مررت برجل أفضل منه أبوه " فتخفض أفضل بالفتحة على أنه صفة لرجل وترفع الأب على الفاعلية وهي لغة قليلة، وأكثرهم يوجب رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر، وفاعل أفضل ضمير مستتر عائد عليه (٢٢٦) .

ومن شواهدهم على ذلك قول القُلاَخ بن حَزن بن جناب (٢٢٧) :

(طويل)

أخا الحربِ لباساً إليها جلالها   وليس بولاجِ الخَوَالِفِ أعقَلا

إذ يعربون جلالهـا بأنها مفعول به لصيغة المبالغة (لباساً) [٢٢٨]. ومهمـا يكـن فإننا نرى أن هذه المشتقات تتفق من قريب أو بعيد مع معنى التَّضمين أو علـى الأقل مع وظيفته في النظام النحوي، وبالتالي فإن دائرة التَّضمين تتسع لتشـمل هذه المشتقات على ما رأينا في الأمثلة السابقة.

الْفَصْـــلُ الثَّالـــثُ

.

دِرَاسَةٌ وتحليلٌ لِرِسَالَةٍ في التَّضْمينِ لابْنِ كَمَال بَاشا المُتَوفّى ٩٤٠هـ

أ. نُبْذَة من حَياةِ ابْنِ كَمَال باشا

ب. آثارُه في البَلاغَةِ العَرَبيَّة

ج. دِرَاسَةٌ وتَحْليلٌ لِرِسَالَتِهِ في التَّضْمينِ



أ. نُبْذَة من حَياةِ ابْنِ كَمَال باشا

أما المؤلف فهو أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا زادة، أحد موالي الرومية، ولد في طوقات من نواحي سيواس[٢٢٩] بتركيا، وتلقى علومه الأولية في أشهر مدارسها، وحفظ القرآن، وضبط في ابتداء أمره من اللغة ما نقع بها غلة صدره[٢٣٠]، والتحق وهو صغير بالجيش وذلك في زمن بايزيدخان، وعلى الرغم من التحاقه بالجيش فقد كان لا ينقطع عن تحصيل العلم والمعرفة على أيدي علماء أفاضل حصلوا شهرة علمية واسعة في العلم والخلق والأدب في زمانه منهم المولى مصلح الدين القسطلاني، والمولى خطيب زادة، والمولى معروف زادة[٢٣١]. ثم قضى جل حياته معلماً وقاضياً، فإن ترك التعليم اشتغل بالقضاء والعكس صحيح، وعلاوة على ذلك فقد كان لا ينقطع عن مصاحبة السلاطين في أسفارهم، فقد صحب السلطان بايزيد خان في كثير من رحلاته وأسفاره، وصحب السلطان سليم خان بن بايزيد خان حين دخل الأخير القاهرة وخلصها من الجراكسة[٢٣٢]، ثم عهد إليه تنظيم الشؤون المالية في مصر آنذاك[٢٣٣].

ويذكر أصحاب التراجم أن ابن كمال باشا كان صاحب أخلاق حميدة، وأدب تام، وعقل وافر، لم تر العيون من جمع كماله وفضله، وأنه قد غلب عليه حب العلم والفضل والكمال، وقد شهد له بذلك علماء القاهرة فكانوا يذكرونه بغاية التبجيل والإجلال[٢٣٤] حتى أن التميمي كان يفضله على جلال الدين السيوطي فقال : "وعندي أن ابن كمال باشا أدق نظراً من السيوطي، وأحسن فهماً وأكثر تصرفاً، على أنهما كانا جمالَ ذلك العصر، وفخر ذلك الدهر"[٢٣٥] ولم نجد من العلماء من حاول الرد على زعم التميمي هذا سوى اللكنوي، وإن كان الأخير لم ينكر مساواة ابن كمال بالسيوطي في سعة الاطلاع، في الأدب والأصول غير أنه فضل السيوطي على ابن كمال في علم

الحديث فقال : "وهو وإن كان مساوياً للسيوطي في سعة الاطلاع في الأدب والأصول لكن لا يساويه في فنون الحديث، فالسيوطي أوسع نظراً وأدق فكراً في هذه الفنون منه، بل من جميع معاصريه، وأظن أنه لم يوجد مثله بعده"[٢٣٦].

وعلى كل حال فإن ابن كمال باشا يعد بحق نظيراً للسيوطي في شتى فروع المعرفة الدينية واللغوية، وإذا ما تصورنا المكانة العلمية المرموقة التي احتلها السيوطي في العالمين العربي والإسلامي أدركنا مكانة ابن كمال العلمية في مجالات شتى عبرعنها الكفوي بقوله : "أستاذ القصاد المشاهير، أستاذ العلماء النحارير، أمام الفروع والأصول، علامة المعقول والمنقول، كشاف مشكلات الكلام القديم، حلال معضلات الكتاب الكريم، فارس ميدان البلاغة والأدب"[٢٣٧].

ب. آثارُه في البَلاغَةِ العَرَبيَّة

توفي ابن كمال باشا سنة(٩٤٠هـ)، وترك ثروة فكرية واسعة ضربت في اتجاهات مختلفة من المعرفة الإنسانية بحيث أجاد وأبدع في معظم ما ألّف وكتب فكان : "إماماً بارعاً في التفسير والفقه والحديث والنحو والتصريف والمعاني والبيان والكلام والمنطق والأصول وغير ذلك بحيث تفرّد في اتقان كل علم من هذه العلوم[٢٣٨] وفي رأينا أنه اتجه نحو العلوم الدينية من تفسير وفقه وأصول وحديث وكلام أكثر من اتجاهه نحو العلوم اللغوية بل إن تأليفه في اللغة والنحو والبلاغة جاء خادماً لتلك العلوم الدينية. وكلُّ مؤلفاته عبارة عن متون وحواش وشروح وتعليقات ورسائلَ صغيرة أشبه بالمقالات في عصرنا الحاضر، وهذه الرسائل كثيرة بحيث لم تحص كلها ومن ثم اختلف العلماء في عددها فمن قائل إنه قريب من المائة[٢٣٩] إلى قائل إنه ثلاثمائة[٢٤٠]، وقد طبع بعضها في مجموعات غير أنها لم تحقق تحقيقاً علمياً سليماً، بينما بقي

بعضها الآخر مخطوطاً موزعاً هنا وهناك في المكتبات العربية وغير العربية"[٢٤٠]. وكان للبلاغة نصيب وافرٌ من هذه المؤلفات ولعل أشهرها ما يلي:

١- تغيير المفتاح وشرحه: منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم ١٢٣بلاغة(ق).

٢- حاشية على المصباح للسيد الشريف الجرجاني المتوفى(٨١٦هـ): منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٣٤٩ نحو تيمور.

٣- حواش على شرح المفتاح للسيد الشريف: منها نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٩٠ مجاميع.

٤- رسالة في تحقيق التغليب: منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٧مجاميع تيمور.

٥- رسالة في المجاز: منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٢٦١ مجاميع تيمور، وأخرى برقم ٣٨٩ مجاميع.

٦- رسالة في المشاكلة: منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٧ مجاميع تيمور.

٧- رسالة في معنى النظم والصياغة: منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٧ مجاميع تيمور.

٨- رسالة في تحقيق الخواص والمزايا: منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع.

٩- رسالة في الاستعارة: منها نسخة ضمن مجموعة بكلية الآداب في جامعة القاهرة برقم ٢١٤٣٠ مجاميع.

١٠- رسالة في تحقيق التوسعات في كلام العرب : منها نسخة ضمن مجموعة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع.

١١- رسالة في التَّضْمين : منها نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع.

فابن كمال، إذن، حين يتحدث عن التَّضْمين في البلاغة العربية يستند إلى اطلاع واسع بمسالك البلاغة العربية ومراميها وخفاياها، يضاف إليه ثقافة دينية ولغوية جعلته من العلماء البارزين في ميدان البلاغة.

ج. دراسة وتحليل لرسالته في التَّضْمين

١. وصف الرسالة

عنون ابن كمال رسالته باسم "التَّضْمين" وهي رسالة ما تزال مخطوطة وتقع في سبع ورقات من الحجم المتوسط وكتبت بخط فارسي صغير وواضح، وقد بدأها بقوله : "الحمد لوليه والصلاة على نبيه، وبعد فهذه رسالة معمولة في التَّضْمين، اعلم أن في لسان العرب تضمينات نبّه عليها أصحاب الأدب ... الخ" وقد دونت هذه الرسالة ضمن مجموعة من الرسائل للمؤلف نفسه، ومنها نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع. ولم تشكك المصادر في نسبة هذه الرسالة إلى ابن كمال باشا بل إن مجلة المجمع العلمي بدمشق نسبتها صراحة إليه نفسه[٢٤٢].

والرسالة في مجملها واضحة الألفاظ، مفهومة المعاني، اللهم إلاّ أن هناك بعض الألفاظ غير واضحة وهي قليلة جداً لا تؤثر على معنى العبارة أو العبارات التي ذكرت فيها. يضاف إلى ذلك أن ابن كمال قد استخدم رمز (ح) قاصداً به (حينئذ) اختصارا، من ذلك قوله :

" فإن قلت هلا يلزم (ح) أن يكون التَّضْمين كالكناية والمجاز المرسل ركناً مستقلاً من أركان البيان، ولم يقل به أحد من أرباب هذه الصناعة قلت نعم[٢٤٣] وقوله : "ثم قال الفاضل : ولا بد من اعتبار الحال، وإلا

لكان مجازا محضا، ولم يدر أنه (ح) على تقدير ما ذكره من اعتبار الحال المقدر يرجع التَّضمْين إلىالإضمار" [٢٤٤] وقوله :
"ويتبعه في الإرادة و(ح) يكون معنى التَّضمْين واضحا بلا تكلف"[٢٤٥].
فمن الواضح هنا أنه يقصد بالرمز (ح) كلمة حينئذ.

كما أن الرسالة لم يكتب في نهايتها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ وهذا لا ينفي نسبتها إلى ابن كمال باشا، إذ إن فهارس دار الكتب المصرية ومجلة المجمع العلمي بدمشق قد نسبتها إليه صراحة، بل لم ينف المحدثون هذه النسبة، وبالتالي فإن ما ورد في الرسالة من آراء هي من تحقيق المؤلف ودراسته.

٢. منهج الرسالة

يتبع ابن كمال باشا طريقة البسط بمعنى عرض الموضوع ثم مناقشته، فإن كانت الفكرة مقررة في الماضي لا خلاف عليها بسطها مورداً أمثلة إيضاحية عليها، أما إذا كانت المسألة حولها خلاف فلا يتوانى ابن كمال من عرض الخلافات سواء في التعريف أو الفهم، ومن ثم كان عرضه للتَّضمْين، إذ بسط تعريفات القدماء والمعاصرين له ثم أخذ يناقشها مبينا ما بينها من توافق أو اختلاف، غير أنه لا ينسى أن يضع رأيه الذي يظهر شخصيته في البحث، وبعبارة أخرى لا يقنع ابن كمال بالرأي لمجرد أن هذا العالم أو ذلك قد قال به مهما بلغت شهرة هذا العالم، وإنما يناقش حتى يصل إلى الرأي الذي يرتضيه لنفسه من ذلك مناقشته لرأي سعد الدين التفتازاني والزمخشري حين عرضا لتعريف التَّضمْين فقال "ابن كمال" : والصواب أن يقال والآخر يذكر متعلقه"[٢٤٦].
ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن ابن كمال باشا ينسب الأقوال التي ينقلها إلى قائليها مع ذكر المصدر أحياناً.

٣. مصادر الرسالة

يستقي ابن كمال باشا مادة رسالته من أمهات الكتب الدينية واللغوية، ومن أشهر هذه الكتب: كشاف الزمخشري، وتفسير البيضاوي، ومغني اللبيب، وصحاح الجوهري. كما أنه كثيراً ما كان يذكر رأي هذا العالم أو ذاك دون الإشارة إلى الكتاب الذي أخذ عنه من مثل نقله أقوالا عن الشيخ سعد الدين التفتازاني ورضي الدين الاستراباذي. ويبدو أنه كان يتصور أن شهرة الرأي أو القول تغني عن ذكر مصدره.

٤. مضمون الرسالة

يشتمل مضمون الرسالة على ما يلي:

أ. تحقيق معنى التَّضْمين.

ب. الفرق بين مصطلح التَّضْمين وبعض المصطلحات البلاغية الأخرى كالمجاز والكناية.

ج. التَّضْمين في المتعدي وغير المتعدي من الأفعال.

أما البند الأول فقد حقق فيه ابن كمال باشا مفهوم التَّضْمين كما رآه السابقون والمعاصرون له فيقرر ابتداء أن التَّضْمين ضرب من التوسع في كلام العرب وهو عنده نوعان : **الأول:** أن العرب تنقص من معنى اللفظ بتجريده من معناه الوضعي من ذلك استخدامهم للاستفهام في غير موضعه أو إن شئت فقل: تجريد أم من دلالتها الاستفهامية إلى معنى الاستواء نحو قوله تعالى:﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾[٢٤٧] فأم هنا لم تستعمل في الاستفهام، وإنما جردت عن معناها الوضعي إلى معنى جديد هو الاستواء، ولذلك قال النحاة إن أم هنا للتسوية. ومثل ذلك يقال في حرف النداء إذ قد يستعمل في صورة نداء ولكنه حقيقة يدل بلاغياً على الدعاء وإن كان في صورة نداء نحو قولهم : اللهم

اغفر لنا فأداة النداء المحذوفة استخدمت هنا في الدعاء، وفي رأي ابن كمال باشا أن هذا الضرب من التَّضمين يقع في الأفعال أيضاً ومثال ذلك قول العرب (تسمع بالمعيدي خير من تراه) فالفعل هنا منزل منزلة المصدر أي سماعك ومن ذلك أيضاً قوله تعالى :﴿ ومن آياته يريكم البرق ﴾[٢٤٨] فالفعل هنا منزل منزلة المصدر وهو رؤيتكم، كما يرى ابن كمال أن العرب هنا تميل نحو المعاني، واستشهد بكلام الزمخشري : "وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلاً بيّنا من ذلك قولهم : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) والتقدير أن تشرب ومن الواضح هنا وفي الأمثلة السابقة أن ابن كمال باشا يعد التقدير ضرباً من التَّضمين، وهو في مجمله نوع من التوسع في كلام العرب.

أما النوع الثاني فهو التَّضمين البياني إذ شرع ابن كمال في تحقيق هذا التَّضمين كما تراءى لكثير من علماء البلاغة ممن سبقه أو عاصره، فنقل التعريف العام الذي جرى عليه علماء البلاغة وهو : "أن يقصد من اللفظ معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى لفظ آخر يناسبه، ويدل عليه بذكر شيء من متعلقات الآخر كقولك : أحمد إليك فلانة فإنك لاحظت فيه مع الحمد معنى الإنهاء، ودللت عليه بذكر صلته أعني كلمة إلى، كأنك قلت : أنهي حمده إليك"[٢٤٩]. واحترز ابن كمال بقوله" اللفظ " ليشمل الاسم، لأن التَّضمين في رأيه لا يقع في الأفعال وحسب وإنما في الأسماء أيضاً، ومثل لذلك بتفسير الزمخشري لقوله تعالى:﴿ وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله ﴾[٢٥٠] إذ ضمن اسمه تعالى معنى وصفه ومن ثم علق به الظرف (في السماء وفي الأرض).

ثم أخذ ابن كمال أيضاً بذكر ما أورده كل من الزمخشري والتفتازاني والفاضل الشريف من تعريف للتضمين، فهذا الزمخشري يقول: "قد يشربون لفظا معنى لفظ آخر فيعطونه حكمة ويسمى ذلك تضمينا، وفائدته أن تؤدي

كلمة مؤدى كلمتين"، (٢٥١) ولا تعليق لابن كمال على قول الزمخشري هذا سوى قوله" وقد عرفت بما حققناه من معنى التَّضْمين أنه لا يوجب انتقال اللفظ الذي اعتبر فيه التَّضْمين عن صيغته إلى صيغة أخرى"(٢٥٢) كما نقل تعريف التفتازاني للتَّضْمين وهو أن : حقيقة التَّضْمين أن يقصد بلفظ معناه الحقيقي مع معنى فعل آخر يناسبه"(٢٥٣)، أما الفاضل الشريف فقد قال: " التَّضْمين أن يقصد بلفظ معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه" (٢٥٤). ويبدو أن ابن كمال لم يقنع بالتعريفات السابقة للتضمين يظهر ذلك من خلال اطلاقه بعض التعبيرات من مثل قوله "وهم" أو "زعم" كما أنه لا يورد التعريف هكذا مطلقاً وإنما يورد له أمثلة ثم يناقش كل مثال فإن كان له رأي وضعه والا يكتفي بصحة التعريف وأمثلته، فمن التعريفات التي بسطها ابن كمال للمناقشة قول بعضهم : "إن القاعدة في التَّضْمين أن يراد الفعلان قصدا وتبعا لأن أحدهما مذكور بذكر صلته" (٢٥٥) إذ يرى ابن كمال أن ذكر الصلة غير لازم للتضمين لأن الفعل اللازم قد يتضمن معنى المتعدي، فتكون التعدية حينئذ هي القرينة الموجبة للتضمين من ذلك تفسير الزمخشري لقوله تعالى ﴿ فاستبقوا الصراط ﴾(٢٥٦)، إذ قدر أن الفعل قد وصل إلى المفعول عن طريق حذف الجار أو على أساس أن الفعل تضمن معنى ابتدر. والسؤال الآن هو: ما التعريف الذي ارتضاه ابن كمال للتضمين؟ أجاب عن ذلك بقوله : "وبالجملة لا بد في التَّضْمين من إرادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل واحد منهما بعض المراد"(٢٥٧) ومن الجدير بالذكر هنا أن ابن كمال لم يتعرض للتضمين البديعي ولا التَّضْمين العروضي ولا للتضمين النحوي ولكن نقل عنه أنه كان يرى أن التضمين البياني هو عين التضمين النحوي (٢٥٨).

ب. التَّضْمين ومصطلحات البلاغة الأخرى

١. التَّضْمين والكناية

لقد بينا في الفصل الأول مفهوم الكناية عند علماء البلاغة وقلنا : إن هناك فريقا من البلاغيين قالوا : إن التَّضْمين ضرب من الكناية، ولكن ابن كمال باشا ينفي أن يكون التَّضْمين من الكناية، ووفق المفهوم السابق الذي ارتضاه للتضمين راح يفرق بينهما تفريقا دقيقا إذ رأى أن الأمر في الكناية هو أن أحد المعنيين قد يكون مقصودا على الحقيقة وقد يكون مقصودا على الكناية أما في التَّضْمين فالأمر يختلف من حيث أن التَّضْمين لا بُدَّ فيه من إدارة المعنيين بحيث يكون كل واحد منهما بعض المراد وليس تمام المراد كما في الكناية. وفي ضوء هذا الفهم بنى ابن كمال حقيقة مؤداها أنه" قد اندفع ما قيل أن الفعل المذكور إن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة له على الفعل الآخر، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة له على المعنى الحقيقي، وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز [٢٥٩].

٢. التَّضْمين والمجاز المرسل

كما يرى أن التَّضْمين بالمفهوم السابق لا يشتبه بالمجاز المرسل لأن الأخير في رأيه مشروط بتعذر المعنى الحقيقي وهو غير متعذر فيه، غير أنه لا ينكر أن يكون التَّضْمين ضربا من المجاز بمعناه المطلق المقابل للحقيقة ومع ذلك فإنه يكاد ينفرد بالرأي القائل بأن التَّضْمين ركن مستقل من أركان البيان، شأنه في ذلك شأن الكناية والمجاز المرسل فقال:" فإن قلت هلا يلزم أن يكون التَّضْمين كالكناية والمجاز المرسل ركنا مستقلا من أركان البيان ولم يقل به أحد من أرباب هذه الصناعة قلت نعم"[٢٦٠] .

ج. التَّضْمين في المتعدي وغير المتعدي من الأفعال

لقد ختم ابن كمال باشا رسالته بالحديث عن إجراء كل من المتعدي وغير المتعدي مجرى الآخر وعد ذلك ضربا من التوسع في كلام العرب، ولأهمية هذا الإجراء وعلاقته بالتَّضْمين فلا بأس من الوقوف عند كل منهما على نحو ما أظهره ابن كمال باشا:

١. إجراء المتعدي مجرى غير المتعدي: لقد بين ابن كمال أن المتعدي يمكن أن يجري مجرى غير المتعدي من حيث إنّ المتعدي يعد نقيضاً لغير المتعدي، ذلك أن من آداب العرب حمل النقيض ومثال ذلك تعدية (آمن) بالباء، لأن الإيمان قصد به التصديق بالله وهو نقيض الكفر به. وقد شبه بهذا ترك المفعول به نحو قوله تعالى: ﴿ وتركهم في ظلمات لا يبصرون ﴾ [٢٦١] قال الزمخشري فيما نقل عنه ابن كمال: "والمفعول الساقط من لا يبصرون من قبيل المتروك الذي لا يلتفت إلى إخطاره بالبال لا من قبيل المقدّر المنوي لأن الفعل غير متعدٍ أصلا"[٢٦٢].

٢. إجراء غير المتعدي مجرى المتعدي وذلك في الأمور التالية:

أ. الحذف والإيصال: من ذلك حذف حرفي الجر(في واللام) في بابي المفعول فيه والمفعول له، كما كان حذف حرف الجر قياسا مع أنّ وأنْ وليس بقياس في غير هذه المواقع الثلاثة[٢٦٣] أما ابن هشام فقد ذكر أن حذف حرف الجر يطّرد بكثرة مع أنّ وأنْ [٢٦٤] نحو قوله تعالى: ﴿ يمنون عليك أن أسلموا ﴾ [٢٦٥] أي بأن وقوله تعالى : ﴿ أيعدكم أنكم إذا متم ﴾ [٢٦٦] أي بأنكم.

ب. التَّضْمين بالمفهوم الذي أورده الزمخشري آنفاً.

ج. اعتبار ما في غير المتعدي من الاشتهار بالوصف بالتعدي كما في قول عمران بن حطّاب:

أَسَدٌ عَلَيَّ وفي الحُرُوبِ نَعَامَةٌ ربداءُ تَنْفِرُ منْ صَفِيرِ الصَّافِرِ

قال الفاضل الشريف في حاشية المطول فيما نقل عنه ابن كمال: "استعمال الأسد في معناه الحقيقي لا ينافي الجار به إذا لوحظ مع ذلك المعنى على سبيل التبع ما هو لازم له، ومفهوم منه في الجملة من الجرأة والصولة [٢٦٧].

والفرق بين هذا الوجه ووجه التَّضمْين على ما يرى ابن كمال أن في التَّضمْين لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعا مقصودا في المقام أصالة".

د. حمل النقيض على النقيض قال ابن كمال: إن حمل النقيض على النقيض وحمل النظير على النظير شائع في كلامهم من ذلك ما ذكره الزمخشري في تفسير سورة يوسف من أن السبب في وقوع عجاف جمعا لعجفاء، وأفعل وفعلاء لا يجمعان على فعال إنما هو الحمل على سمان لأنه نقيضه [٢٦٨] .

وبهذا نستطيع أن نخلص من رسالة ابن كمال تلك بما يلي:

أ. تحقيق معنى التَّضمْين كما رآه علماء البلاغة كالزمخشري والتفتازاني، واظهاره لهذا المعنى بصورة واضحة.

ب. التَّضمْين البياني في رأيه هو عين التَّضمْين النحوي.

ج. التَّضمْين البياني ركن أساسي من أركان البلاغة العربية كالمجاز والكناية والاستعارة.

د. التَّضمْين واقع في اللغة وهو ضرب من التوسع في كلام العرب.

هـ. إنّ هناك آيات في القرآن لا تفسر إلا في ضوء التَّضمْين.

و. لا فرق، فيما يبدو، عنده ما بين التقدير و التَّضمْين.

الْفَصْـــلُ الرَّابِـــعُ

آراءُ المُحْدَثِيــن فِي التَّضْمِيــنِ

أ. آراؤُهُــمْ فــي التَّضْمِيــنِ

ب. آراؤُهُــمْ في التَّضْمِيــنِ البَدِيعِـي

يمكننا في هذا الفصل أن نقسم آراء المحدثين في التَّضمْين قسمين هما:

أ. آراؤهم في التَّضمْين البياني والنحوي.

ب. آراؤهم في التَّضمْين البديعي.

أما البند الأول فنقول فيه ابتداء : إننا قد رأينا خلافا واسعا عند القدماء حول مفهوم كل من التَّضمْين البياني والتَّضمْين النحوي، يظهر ذلك من خلال تخريجهم للأول على أنه ضرب من الحقيقة أو المجاز أو الجمع بينهما أو إنه ضرب من الكناية، وبعبارة أخرى إنهم لم يضعوا له - هوالآخر - مفهوما واضحا، الأمر الذي جعل ابن كمال باشا يعتقد بأنه هو عين التَّضمْين البياني كما رأينا في الفصل السابق.

والآن ماذا يقول المحدثون عن التَّضمْين؟ وهل استطاعوا أن يضعوا له مفهوما محددا؟ وقبل الإجابة عن هذين السؤالين أرى أنه لا بد من الإشارة إلى أن التَّضمْين بدا في نظر بعض المحدثين وكأنه مشكلة تعاني منه اللغة العربية، تماما كما جعلوا من النحو مشكلة، ومن الصرف مشكلة، ومن الحروف مشكلة ومن البلاغة مشكلة حتى غدت العربية في نظر بعضهم وكأنها كلّها مشكلة؟! ولما كان التَّضمْين في نظرهم مشكلة، فلا بد لها من حل وهنا انقسم المحدثون في نظرتهم للتضمين إلى قسمين :

١. قسم يرى أنه واقع في اللغة لا محالة، وأن له هدفا وغرضا.
٢. وقسم أنكر وقوعه في اللغة، ورأى في بحث القدماء له تصورا وعدم جدوى واضحة منه.

أما الفريق الأول فقد انصب بحثهم حول تحديد مفهومه، وبيان وظيفته في اللغة والبلاغة كما تحدثوا عنه من حيث كونه سماعيا أو قياسيا، ومن هؤلاء الباحثين الشيخ محمد الخصر حسين الذي بيّن في بحث له أن للتَّضمْين غرضا وقرينة وشرطا، أما الغرض فهو الإيجاز وأما القرينة فهي تعديته

بالحرف وهو يتعدى بنفسه أو تعديته بنفسه وهو يتعدى بالحرف، وأما الشرط فهو وجود مناسبة بين الفعلين، ثم يضيف أن التَّضمْين أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كلِّ ناطق بالعربية متى حافظ على شرطه وهو مراعاة المناسبة (٢٦٩).

أما الشيخ أحمد الإسكندري فهو يقر وقوع التَّضمْين في العربية بالصورة التي ذكرها القدماء غير أنه يضيف شرطا آخر على ما اشترطه القدماء وهو "موافقة العبارة التي وقع فيها التَّضمْين للذوق العربي" (٢٧٠).

ثم يأتي الدكتور منصور فهمي فينظر إلى التَّضمْين نظرة أخف من نظرة سابقيه إذ يقصره على الضرورة الشعرية والسجع، وفيما عدا هذين البابين فإن الأفعال تجري في معانيها الأصلية،(٢٧١) ويرى كذلك أن الأفعال التي وقع فيها التَّضمْين لا يزيد على مائتي كلمة، ومن ثم نادى بأن يدخل التَّضمْين في نطاق التاريخ وأن نسمو خطوة نحو تقدّم العربية وتطورها (٢٧٢).

أما الأب أنستانس الكرملي فهو يؤيد العمل بالتَّضمْين بشرط "ألا يقع في التَّضمْين لبس في التعبير ولا إخلال في المعنى" (٢٧٣).

ويبدو أن أكثر المتحمسين للأخذ بالتَّضمْين هو الشيخ حسين والي يظهر ذلك في البحث الذي قدمه إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة الذي دعا فيه إلى فتح باب التَّضمْين أمام الباحثين والكتاب لأنه من وجهة نظره يسهل اللغة على الناس، ثم أخذ يرد على أولئك الذين يدعون أن فتح باب التَّضمْين يجر الخطأ والفساد في اللغة فقال:" وأما القول بأن التَّضمْين يفتح باب الخطأ والفساد في اللغة، فهذا صحيح ولكن علاج هذا أن يتعلم الناس قواعد لغتهم التي تعصمهم من الوقوع في الخطأ، فكما أن إغفال الاشتقاق والتصريف يجر إلى الخطأ فيهما، كذلك يجر إهمال قواعد التَّضمْين وضوابطه إلى الخطأ في الأسلوب" (٢٧٤).

ثم أخذ البحث في التَّضمين مأخذا رسميا إذ عُرض على مجمع اللغة العربية في القاهرة فأجازه أكثر أعضائه واتخذوا بشأنه القرار التالي : "التَّضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه فيعطي حكمه في التعدي واللزوم"(٢٧٥).

ويرى المجمع اللغوي أن التَّضمين قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة:

الأول: تحقق المناسبة بين لفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

والثالث: ملاءمة التَّضمين للذوق العربي. كما أوصى بألا يلجأ إلى التَّضمين إلاّ لغرض بلاغي(٢٧٦).

ومهما يكن فان الفريق المؤيد للتضمين انصبت آراؤه في القرار الذي اتخذه مجمع اللغة العربية ومن الملاحظ على هذا الفريق أنهم قصروا التَّضمين على الفعل، مع أننا رأينا أن التَّضمين وبخاصة التَّضمين النحوي لا يقتصر على الفعل وحسب وانما يدخل في أبواب أخرى فصلنا القول فيها في الفصل الثاني، ولم نجد لا لهذا الفريق ولا لمجمع اللغة العربية رأيا فيها. حتى أولئك الذين عارضوا التَّضمين لم نجد لهم حديثا عن أثر التَّضمين في أبواب النحو. ولا حتى في إنابة فعل عن فعل أو حرف عن حرف.

أما الفريق الثاني فيمكن أن نوضح رأيه في التَّضمين من خلال دراسة وجهات نظر ثلاثة من الباحثين المحدثين هم الدكتور عباس حسن والدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور حسن عواد، فنقول بادئ ذي بدء : إن آراء هؤلاء الباحثين تمثلت في زاويتين :

الأولى: إعادة النظر في دراسة التَّضمين وفق ما يقتضيه علم الدلالات الحديثة.

والثانية: إلغاء التَّضمين لأن مبناه على فكرة الأصل والفرع وهي فكرة منطقية لم تعد في رأيهم صالحة لتفسير ظاهرة التَّضمين في اللغة.

ومن ثم شن هذا الفريق هجوما عنيفا على آراء الفريق الأول في التَّضمين. فالدكتور عباس حسن لم يقنع بالأدلة التي أوردها المؤيدون للتضمين وبخاصة رأي مجمع اللغة العربية فيه، وذهب إلى أن الجدل القديم حول التَّضمين انتقل إلى المحدثين بصورة أشد مما كان بين القدماء، ويمكن أن نوضح آراءه حول التَّضمين فيما يلي :

١. يرى أن اللفظ اللازم أو المتعدي إذا ورد مسموعا بإحدى هاتين الحالتين في كلام قليل ولكنه صحيح كان وروده أصيلا في الحقيقة اللغوية ولا يخرجه عن أنه معنى حقيقي كثرة وروده في آخر مسموع يشيع فيه معنى مغاير، لأن الحكم على اللفظ بالخروج عن معناه الحقيقي ليس راجعا إلى قلة استعماله في صورة، وكثرة استعماله في صورة أخرى، وإنما يرجع إلى وجود دليل على أن أحد الاستعمالين أسبق وجودا عند العرب وأقدم ميلادا فالأسبق وحده هو الحقيقي وأنهم يريدون منه معنى محددا دون غيره، ولا اعتبار لغير الأسبقية هنا[٢٧٧].
٢. التَّضمين في رأيه لا يخرج عن إحدى حالتين وفي غيرهما الفساد اللغوي والاضطراب الهدام :

الأولى: أن الألفاظ التي وضعت بالتَّضمين إن كانت قديمة منذ عصور الاستشهاد والاحتجاج اللغوي فإن استعمالها دليل عل أصالة معناها الحقيقي ما دمنا لم نعرف – يقينا – لها معنى سابقا تركته إلى المعنى الجديد.

الثانية: أن العصور المتأخرة عن عصور الاستشهاد والاحتجاج غير محتاجة إلى التَّضمْين لاستغنائها عنه بالمجاز والكناية وغيرهما من أنواع البيان المختلفة التي تتسع لكثير من الأغراض والمعاني الدقيقة البليغة (٢٧٨) .

ومن ثم فهو لا يطمئن إلى التَّضمْين ولا إلى الأدلة التي أوردها مؤيدوه، والرأي الأقوى في اعتقاده في جانب الذين يمنعونه(٢٧٩).

وعلى كل حال فإن كلام الدكتور عباس حسن على التَّضمْين لا يخلو من العاطفية وعدم إعطاء أمثلة واضحة ومقنعة على ما يقول ويعتقد، وقد ظهرت تلك العاطفة في تساؤله عن الذوق العربي الذي اشترطه مجمع اللغة العربية للأخذ بقياسية التَّضمْين – ثم إنّ الأستاذ نفسه قصر – كما قصر أعضاء المجمع – حديثه على التَّضمْين في الفعل من حيث اللزوم والتعدي، ولم يتجاوزه إلى التَّضمْين في قضايا النحو الأخرى، ثم إن اشتراطه "الأسبقية" بمعنى أن الفعل الأسبق وجودا هو الحقيقي، هذا الشرط في رأينا لم يكن هدف النحاة ولا البلاغيين، وإنما كان هدفهم التقنين ووضع التاريخ لهذا الفعل أو ذاك، وربما يأتي عدم بحثهم وفق ما يريد الأستاذ عباس لأنهم كانوا يدركون عدم الجدوى من تاريخ المفردات اللغوية، لأن عملا كهذا سيجرهم إلى البحث عن نشأة اللغة، وكانت هذه النشأة قد خلقت عندهم عدة أسئلة : متى نشأت اللغة؟ وكيف؟ ومن أول من تحدث؟ إلى آخر ذلك، الأمر الذي جعل فريقا منهم لا يطمئن إلى النتائج التي وصلوا إليها في البحث عن نشأة اللغة ثم نأتي نحن اليوم لننادي بل لنطلب وضع سلّم تاريخي "للمفردات وهو أمر من الصعوبة بمكان تحقيقه على وجه الدقة حتى إن الباحث نفسه لم يستطع أن يضع لنا سلما تاريخيا يبين فيه أسبقية هذا الفعل على ذاك. وربما كان الدكتور عباس مصيبا إلى حدّ ما في أنّ إثارة الجدل حول التضمين مرة أخرى لا مبرر له الآن، ومصيبا أيضا في تساؤله عن فكرة الذوق البلاغي التي اشترطها بعض

المؤيدين لوقوع التَّضمين في اللغة، يؤيده في ذلك أن القدماء لم يغفلوا عن هذه الفكرة ذلك أن كل ما أورده حول التَّضمين البياني إنما هدفه من الوجهة البلاغية أن يكون ملائما للذوق العربي.

وما قولهم إنّ التَّضمين ضرب من المجاز أو الكناية أو التوسع وهي أبواب بلاغية، إلا لمعرفتهم أن التَّضمين له دور في الذوق البلاغي.

أما الدكتور إبراهيم السامرائي فقد تعرض للتضمين في كتابه فقه اللغة المقارن. إذْ وعد في معرض حديثه عن التَّضمين في النحو أن يحدد مفهومه ويضبطه ثم يقرر بعد ذلك أحقيقة هو أم مجاز ثم أقياسي هو أم سماعي[٢٨٠] وقبل أن نعلق على ما توصل إليه نود الإشارة إلى أن التَّضمين في رأي السامرائي شأنه شأن كثير من مسائل اللغة والنحو لم يسلم من التفكير الفلسفي والمنطقي فقال : "وكان تأثيره في النحو واللغة سلبيا فقد أحال كثيرا من الأبواب اللغوية والنحوية مادة جامدة بعيدة عن الحياة، وبعيدة عن طبيعة اللغة السهلة السمحة ومن أجل هذا ظهرت في علوم العربية قواعد وأحكام لم تكن وليدة الاستقراء الشامل الواسع للغة كقولهم إن الفعل كذا يأتي لمعنى ولا يأتي لغيره وهكذا فإذا فطنوا أن هذا الفعل وذلك الحرف قد أتيا على غير ما ذكروا، فزعوا إلى طريقتهم ومنهجهم يؤولون ويعللون"[٢٨١]. ويرى أن القدماء لم يدرسوا التَّضمين وفق منهج سليم يفضي إلى نتائج معقولة، ومن ثم اضطربوا في تحديد مفهومه وضبطه على وجه خال من التفكير الفلسفي فقال : "وبحث التَّضمين الذي ندرسه يظهر اضطراب علماء العربية القائلين به فهناك نصوص تندّ عما وضعوه من أحكام وقيود لم يجدوا إلى حلها غير القول بالتَّضمين، ولا بد للباحث في علم الدلالات بغية الإفادة منه في اللغة العربية أن يعاني صعوبة البحث إذا ما أراد أن يخلص للمنهج السليم ولا سيما في عصورنا الحديثة" [٢٨٢].

وإذا كان الدكتور السامرائي أخذ على القدماء أنهم وقعوا أسر التفكير المنطقي حين بحثوا التَّضْمين فإنّ المحدثين في رأيه وبخاصة أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة لم يدرسوا التَّضْمين دراسة أسلوبية حديثة" [٢٨٣].

ثم يعلق على ما أورده من مظاهر التَّضْمين في اللغة والنحو فيقول:

" وأنت ترى مما عرضنا أن مواضيع التَّضْمين واسعة، وهذا الاتساع لا يدل على سعة البحث في الموضوع أو أنهم تعمقوا في المشكلة فعرضوا لوجوهها جميعا، وإنما يدل على حيرتهم في البحث عن المعاني والأساليب، وربما كشف عن جمودهم ووقوفهم عند استعمالات لا يتعدونها إلى غيرها، وما خلا هذه الاستعمالات فهو بين أن يكون محمولا على الخروج والخطأ والتجاوز، أو أنه داخل في باب التَّضْمين إن لم يجدوا وجها إلى تخطئته وخروجه"[٢٨٤]. ولكن إلى ماذا توصل السامرائي في بحثه عن التضمين؟ وهل بدد الحيرة التي وقع فيها القدماء والمحدثون على حد تعبيره؟ أقول لقد خلص السامرائي إلى نتيجتين الأولى: تلخيص لما توصل إليه القدماء والمحدثون عن التَّضْمين، والثانية : دعوة إلى دراسة التَّضْمين تحت باب دلالات الألفاظ من الوجهة التاريخية أما النتيجة الأولى فقد لخص فيها مذاهب ثلاثة قيلت في التَّضْمين هي[٢٨٥]:

١. إن المادة المتضمنة قد استخدمت على الوجه الحقيقي مع قطع الصلة بينها وبين الأصل.
٢. إن المادة المتضمنة قد استخدمت على الوجه المجازي مع القرينة الدالة.
٣. إن المادة المتضمنة قد استخدمت على الحقيقة والمجاز معافي آن واحد.

أما تلخيصه لوجهة نظر المحدثين فتبدو في قوله : "أما المحدثون الذين أقروا التَّضْمين، فقد كانوا يريدون الأخذ به للحاجة إليه، ولأنّ متطلبات العصر تستدعي أن تسعف العربية بمادة ضخمة حتى تساير الحياة الحاضرة ومتطلباتها

المُعقدة الكثيرة. وقد فعل هذا مجمع اللغة العربية بالقاهرة وقال بقياسية التَّضْمين" [٢٨٦] .

وأما النتيجة الثانية فيقرر فيها المناداة بضرورة ." أن تؤرخ الألفاظ وتقيد بعصورها وبقائليها حاسبين للأقاليم والمجتمعات حسابها في الاستعمالات وما شاع بينها من فنون القول. وبهذا تفيد المعجمية العربية فائدة جليلة فيعاد بناء المعجمات المطولة على أساس جديد بمراعاة الظروف التاريخية وتطورها، وانعكاس هذه الظروف المتطورة في المادة اللغوية ومن هنا تأتي ضرورة القيام بمعجم تاريخي" [٢٨٧] .

وفي رأينا أن السامرائي لم يأت بجديد فيما يتعلق بالنتيجة الأولى ذلك أنها تلخيص لمذاهب القدماء حول التَّضْمين وأما النتيجة الثانية فهي أشبه بالفكرة التي نادى بها الدكتور عباس حسن ولكن وعلى الرغم من فائدتها إلا أن تحقيقها من الصعوبة بمكان بحيث لا نستطيع أن نحققها إلا على أساس افتراضي بمعنى أن نفترض أن هذا الفعل أسبق في الوجود من ذاك، هذه النتيجة الافتراضية في رأينا ستجعلنا نبني معجما تاريخيا غير سليم.

أمّا الدكتور محمد حسن عوّاد فقد تحدث عن التَّضْمين في كتابه "تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم" فذكر فيه كثيرا من الشواهد القرآنية والشعرية التي ورد فيها التَّضْمين. ويبدو أنه كغيره من المعاصرين قد حصر التَّضْمين في لزومية الأفعال وتعدّيها، فهو مدار البحث عنده، كما يبدو من مقدمة كتابه أنه قد وضع نصب عينيه إبطال التَّضْمين في اللغة فقال : "ومما ذهبنا إليه في هذا البحث إبطال مسألة التَّضْمين خلافا للبصريين، فقد نظرت في المسألة فوجدت أدلتها غير مستحكمة، ووجدتها تندرج في دلالات الألفاظ على وجه مباين للوجه أو الوجوه التي رسمها السلف، ذلك أن لكل لفظ معنى واحدا أو أكثر يؤديه من غير حاجة إلى التَّضْمين[٢٨٨].

ولتحقيق هدفه السابق وجه عنايته نحو الأساس الذي بنى عليه القدماء فكرة التَّضْمين وهو قضية الأصل والفرع التي بنى عليها النحاة كثيرا من أحكام النحو وقواعده، وهو أساس باطل من وجهة نظره ولذلك قال : "إنّ الوهم الأساسي في المبحث كله هو الاعتقاد بالأصالة والفرعية في الألفاظ ولكن ثبت بطلان هذا القول، وينبني على هذا البطلان أن مسألة التَّضْمين مسألة دلالية صرفة، أي مسألة لغوية معجمية، فلا يجوز أن نصف فعلاً بالتعدي إلا إذا كان متعديا في جميع أحواله في عصور الاحتجاج وكذا الفعل اللازم لا نصفه باللزوم إلا إذا كان في جميع استعمالاته لازما، وكذا الفعل الذي يشيع تعديه بحرف ثم نجده يتعدى بحرف آخر لايجوز أن نصفه بأنه متعد بهذا الحرف دون ذاك، لأن هذه الأحوال صح ثبوتها في الكلام الذي يحتجُّ به" (٢٨٩).

فمن الواضح أن الدكتور عواد قد تبنى رأي الدكتور عباس حسن السابق، ولكن لا ينكر أحد أن البحث عن ميلاد الألفاظ سيفضي إلى النتيجة التي أوردناها سابقا وهي البحث عن نشأة اللغة بكل ما تتضمنه هذه النشأة من نتائج تخمينية لا جدوى منها في البحث العلمي، ثم كيف نبطل فكرة الأصل والفرع ما دمنا لم نتفق على مقياس علمي صحيح نفسد به التَّضْمين؟ ثم أليس التَّضْمين في مباحث القدماء مسألة دلالية بلاغية فكيف نطالب اليوم بأن نعيد المسألة إلى الدلالات؟ إن البحث عن دليل غير الدليل الذي ساقه القدماء لتعليل التَّضْمين إنما هو أمر يزيد التَّضْمين تعقيدا فالقدماء وضعوا عدة طرق نخرج بها التَّضْمين، وهي صالحة لتفسيره أو تعليله.

ب. آراؤهم في التَّضْمين البديعي

يبدو أن المحدثين لم يختلفوا حول مفهوم التَّضْمين البديعي من حيث إنه ضرب من الأخذ المشروع للشاعر، ولذلك فإنه لم يدخل في إطار المعركة الجدلية التي رأيناها في نظرتهم لمفهوم التَّضْمين البياني أو النحوي ومن ثم انصب حديثهم حول قيمته البلاغية، فهذا الدكتور بدوي طبانة يعرض في سياق حديثه عن السرقات الأدبية ويتفق مع القدماء على أنه ليس ضربا من السرقة لشهرة المأخوذ فيقول : "وفي العادة يكون المختار لتضمينه أو للاقتباس منه آية من آيات البلاغة لما فيه من اختيار لفظ أو قوة معنى، وقد بلغ من النفوس مبلغا من الإعجاب صلح معه أن يجري على ألسنتهم ويصبح مثلا سائرا جديرا بالإعادة أو التكرار أو يكون ذلك من الأدباء على سبيل التملح والتظرف، كما يبدو في استخدام مصطلحات العلوم والفنون[٢٩٠].

كما يرى طبانه التَّضْمين البديعي دليلا واضحا على مهارة الأديب وسعة ثقافة ووفرة اطلاعه، وذلك الاطلاع معدود في نظر النقاد قديما وحديثا من ألزم لوازم الأديب ناظما كان أم ناثرا حتى قالوا كلمتهم المأثورة عن الأديب : "إنه الآخذ عن كل فن بطرف"[٢٩١] على أن الدكتور طبانه يتفق مع القدماء على أنه ليس في مقدور كل شاعر أو ناثر أن يضمن شعره أو نثره بل ينبغي أن يكون الشاعر أو الناثر على درجة من اللباقة في الاختيار والتَّضْمين من شعر الآخرين، بحيث يضفي الشعر المضمن على القصيدة معنى جديدا ومغزى بيانيا رائعا وإلا يصبح التَّضْمين ضربا من الحشو والتكرار الذي لا طائل من ورائه.

أما الدكتور السامرائي فإنه يرى في التَّضْمين البديعي ضربا من التقليد والمحاكاة فقال:" يلمح الباحث في مختلف العصور الأدبية، وهي تتخذ أشكالا عدة لا نرى حاجة في تبيانها، والتَّضْمين الذي نواجهه في باب الاقتباس

والتَّضمين من هذه الأشكال التقليدية"[٢٩٢]ثم يضيف أن الشعراء الذين لجأوا إلى التَّضمين هم أولئك الذين حرموا الابتكار والتجديد[٢٩٣] ونحن لا نتفق معه على وصف الشعراء الذين ضمنوا بعض قصائدهم بآثار الآخرين أنهم متخلفون [٢٩٤]، ذلك أن كثيرا من الشعراء الفحول قد ضمنوا بعض قصائدهم بآثار غيرهم وما ذلك إلا لأنّ التَّضمين يزيد معانيهم قوة وتأكيدا أو يضيف لجمالها لمحة بيانية رائعة، يضاف إلى ذلك أن الشاعر قد يضمن قصيدة من قصائده بأشعار غيره في حين نجد له قصائد أخرى تدل على أصالته.

الخَاتِمَـــــةُ

والآن، وقد انتهينا من البحث فإننا نستطيع أن نجمل نتائجه بما يلي:

١. اضطراب القدماء في تحديد مفهوم التَّضْمين البياني، بحيث خرجه بعضهم على أنه ضرب من الكناية أو المجاز أو الجمع ما بين الحقيقة والمجاز، الأمر الذي لم يستطيعوا معه تقديم قيمته البلاغية مما جعل الإفادة منه غير ظاهرة كتلك التي نلاحظها في أركان البلاغة الأخرى كالمجاز أو الكناية أو استعارة أو ما إليها.
٢. خلط القدماء الواضح بين مفهوم التَّضْمين البياني ومفهوم التَّضْمين النحوي، وعدم تقديمهم أدلة واضحة مقنعة للباحث في الفرق بينهما.
٣. عدم اختلاف القدماء من رجال البلاغة والنقد حول مفهوم التَّضْمين البديعي، وإنما اختلافهم فيه انصب حول التسمية الاصطلاحية، بمعنى هل التَّضْمين اقتباس أو ركن مختلف عنه؟ فكشف البحث عن أنّ هناك فريقا منهم لا يفرق بينه وبين الاقتباس وفريقا آخر يرى أن الاقتباس شيء، والتَّضْمين شيء آخر، وان كانا يدخلان تحت مفهوم الأخذ العام المشروع.
٤. إكثار الشعراء المتأخرين من التَّضْمين البديعي رغبة منهم في تقوية تجاربهم الشعرية، وتوكيد معانيهم التي هم بصددها. وعلى ذلك فليس كل شعر ضمّن يعني أن صاحبه مقلِّد ومتكلف في جميع الأحوال كما رأينا في الفصل الأول.
٥. انفراد ابن كمال باشا برأي خاص دونه القدماء وأظهره هذا البحث، مؤداه أن التَّضْمين البياني هو عين التَّضْمين النحوي. وعلى الرغم من انفراده بهذا الرأي إلا أننا اكتشفنا تناقضا واضحا في آرائه وذلك عندما اقتنع بمفهوم التَّضْمين البياني كما ورثه عن سابقيه على نحو ما أظهرناه في الفصل الثالث.

٦. التَّضْمين النحوي : "هو إشراب كلمة معنى كلمة أخرى بحيث تؤدي وظيفتها في التركيب بغض النظر عن القيمة الجمالية لهذا التركيب". أما التَّضْمين البياني فهو إشراب كلمة معنى كلمة أخرى بحيث تؤدي وظيفتها في التركيب مع لمحة بيانية ظاهرة، وعلاقة مناسبة ما بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي.

٧. لنظرية الأصل والفرع أثرٌ كبيرٌ في التَّضْمين النحوي، وهي مقياس رآه القدماء صالحا لتعليل ظاهرة التَّضْمين في النحو على نحو ما بيناه في الفصل الثاني.

٨. لا خلاف بين القدماء حول مفهوم التَّضْمين العروضي من حيث كونه عيبا من عيوب القافية، وإن كان في نظر نفر منهم ليس بعيب.

٩. اتخذ القدماء من النحاة التَّضْمين وسيلة لتعليل بعض ظواهر النحو العربي بحيث كان أثره واضحا فيها ومن أهمها البناء، والتعدي واللزوم، والنيابة، والمشتقات على نحو ما بيّنا في الفصل الثاني.

١٠. انقسام المحدثين وبخاصة أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة حول تحديد مفهوم التَّضْمين البياني إلى قسمين : قسم يرى أنه واقع في اللغة لا محالة، ولا حجة لهم في ذلك سوى ما قاله القدماء فيه، وآخر ينكر وقوعه فيها، ويعللون التَّضْمين بأنه مبحث يجب أن يدرس على أساس أنه نتيجة صادرة عن فكرة الأصل والفرع وهي فكرة لا أساس لها عند هذا الفريق.

١١. مناداة المنكرين للتَّضْمين بوضع سلم تاريخي لحياة الكلمات وقد عارضنا هذا الرأي لأنه سيجر إلى البحث عن نشأة اللغة، وهو بحث يؤدي إلى نتائج افتراضية تخمينية تجعل وضع سلم لحياة الكلمات من الصعوبة بمكان بحيث لا يؤدي إلى نتائج علمية مقبولة.

الهــوامـــــش

1. الرماني : النكت في المجاز القرآنــي ضمـن ثـلاث رسـائل فـي إعجـاز القـرآن الكريم ص٩٤.
2. الرماني : المصدر السابق ٩٤.
3. من الآية ٢٨ من سورة الكهف.
4. السيوطي : الأشباه والنظائر ١/١٠.
5. الأزهري، الشيخ خالد : شرح التصريح على التوضيح ٢/٤.
6. ابن هشام: مغنى اللبيب ص٨٩٧.
7. عباس حسن : النحو الوافي ٢/٥٦٧.
8. ابن كمال باشا : رسـالة فـي التضميـن مخطـوط ضمـن مجموعـة بـدار الكتـب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع ص٣٢٣.
9. السابق ٣٢٣.
10. ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ص١٩٧.
11. الجرجاني، عبد القاهر: أسرار البلاغة ص٣٠٢.
12. القزويني : شرح التلخيص ص ٣٢٨.
13. القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ص٣٩٢.
14. ابن الأثير : المثل السائر ١/١٠٦.
15. ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة ص١٩٧.
16. ابن رشيق : العمدة١/٢٦٦.
17. ابن رشيق : المصدر السابق ١/٢٦٦.
18. ابن رشيق : العمدة١/٢٦٦.

١٩. الجرجاني : أسرار البلاغة ص٢٠٤.
٢٠. الجرجاني المصدر السابق ص٢٠٥.
٢١. ابن الأثير : المثل السائل ١/١٠٦.
٢٢. ابن الأثير : السابق١/١٠٠.
٢٣. القزويني : الإيضاح ص٣٩٢.
٢٤. القزويني : الإيضاح ١/١٠٠.
٢٥. عباس حسن : النحو الوافي ٢/٥٦٤.
٢٦. الأزهري، خالد : شرح التصريح ٢/٥.
٢٧. عباس حسن : النحو الوافي ٢/٥٧٩.
٢٨. ينظر عباس حسن : المرجع السابق٢/٥٦٧.
٢٩. عباس حسن : النحو الوافي ٢/٥٦٥.
٣٠. ينظر ابن كمال باشا : رسالة في التضمين ص٣٢٥ من المجموع.
٣١. الجاحظ : الحيوان ٣/٣٩.
٣٢. ابن المعتز/ عبد الله : كتاب البديع ص٦٤.
٣٣. قدامة بن جعفر : نقد الشعر ص١٧٨.
٣٤. العسكري، أبوهلال : الصناعتين ص٣٦٨.
٣٥. ابن رشيق : العمدة١/٢٧١.
٣٦. الجرجاني : دلائل الإعجاز ص٥٢.
٣٧. ابن الأثير : المثل السائر ٢/٥٢.
٣٨. ابن الأثير : المصدر السابق ٣/٨٥.
٣٩. ابن الأثير : السابق ٣/٥٨.
٤٠. ابن الأثير : السابق ٣/٥٨.
٤١. ابن الأثير : السابق ٣/٥٨.

42. القزويني : الإيضاح ص456.
43. ابن كمال باشا : رسالة في التضمين ص324 من المجموع.
44. ابن المعتز : البديع ص64.
45. الثعالبي، أبو منصور : يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر4/214 وما بعدها.
46. ابن رشيق : العمدة2/84.
47. البغدادي : محمد بن حيدر: قانون البلاغة ص130.
48. ينظر البغدادي : المصدر السابق ص130(هامش).
49. الشريشي، أبو العباس : شرح مقامات الحريري3/187.
50. ابن الأثير : المثل السائر2/200.
51. ينظر ابن الأثير : المصدر السابق3/200.
52. ابن الأثير : السائر3/200.
53. ابن الأثير : السابق3/200.
54. ابن الأثير : السابق3/201.
55. الجرجاني، محمد بن علي : الإشارات والتنبيهات ص317.
56. ينظر الجرجاني : السابق ص317.
57. ينظر الجرجاني : السابق ص318.
58. النويري : نهاية الأرب7/126.
59. القزويني : شرح التلخيص ص201.
60. الحموي، ابن حجة : خزانة الأدب ص377.
61. الحموي : المصدر السابق ص377.
62. الهاشمي، أحمد : جواهر البلاغة، ص416.
63. الهاشمي، أحمد : السابق ص417.

٦٤. ينظر الجاحظ : البيان والتبيين ١/١٢٣.
٦٥. الجرجاني : الإشارات والتنبيهات ص٣١٥.
٦٦. الآية ٢٣ من سورة الذاريات.
٦٧. الجرجاني : الإشارات والتنبيهات ص٣١٦.
٦٨. من الآية ٢٤من سورة غافر.
٦٩. الجرجاني : الإشارات والتنبيهات ص٣١٦.
٧٠. مقتبس من الآية ٣٧ من سورة إبراهيم.
٧١. الجرجاني : الإشارات والتنبيهات ص٣١٦.
٧٢. القزويني : شرح التلخيص ص٢٠٠.
٧٣. مقتبس من الآية ٧٧ من سورة النحل.
٧٤. القزويني : شرح التلخيص ص٢٠٠.
٧٥. القزويني : السابق ص٢٠٠.
٧٦. مقتبس من الآية ١٨من سورة يوسف.
٧٧. مقتبس من الآية ١٧٣ من سورة آل عمران.
٧٨. الحموي : خزانة الأدب ص٤٤٢.
٧٩. الحموي : السابق ص٤٤٢.
٨٠. الآية ٢٥،٢٦ من سورة الغاشية.
٨١. مقتبس من الآية ٣٦ من سورة المؤمنون.
٨٢. مقتبس من الآية ٦١ من سورة الصافات.
٨٣. الحموي : خزانة الأدب ص٤٤٣.
٨٤. الحموي : خزانة الأدب ص٤٥١.
٨٥. الحموي : السابق ص٤٥١.
٨٦. الحموي : السابق ص٤٥١.

٨٧. الحموي : السابق ص٤٥٣.
٨٨. الحموي : السابق ص٤٥٣.
٨٩. الحموي : السابق ٤٥٣.
٩٠. الحموي : خزانة الأدب ص٤٤٦.
٩١. مقتبس من الآية ١٥ من سورة إبراهيم.
٩٢. مقتبس من الآية ٤٦ من سورة فصت.
٩٣. مقتبس من الآية ٣٨ من سورة يسن.
٩٤. ينظر ابن رشيق : العمدة ٨٤/٢.
٩٥. ابن رشيق : السابق ٨٤/٢.
٩٦. ابن رشيق : السابق ٨٥/٢.
٩٧. ابن رشيق : السابق٨٦/٢.
٩٨. ينظر ابن الأثير : المثل السائر ٢٠٣/٣.
٩٩. ينظر ابن الأثير : السابق ٢٠٣/٣.
١٠٠. ينظر ابن الأثير : السابق ٢٠٠/٣.
١٠١. ينظر ابن الأثير : السابق ٢٠٠/٣.
١٠٢. مقتبس من الآية : ١١١ من سورة طه
١٠٣. ينظر الحموي : خزانة الأدب ص٣٨٨.
١٠٤. الحموي : السابق ص ٣٨٢.
١٠٥. ينظر العباسي، عبد الرحيم بن أحمد : معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ١٥٨/٤.
١٠٦. ينظر العباسي : المصدر السابق ١٥٨/٤.
١٠٧. ينظر العباسي : المصدر السابق ١٥٨/٤.
١٠٨. الأزهري : أبو منصور : تهذيب اللغة "ضمن".

١٠٩. الجوهري : الصحاح "ضمن".

١١٠. ابن رشيق : العمدة١/١٧١.

١١١. ابن رشيق : السابق ١/١٧١.

١١٢. الزبيدي : تاج العروس "ضمن".

١١٣. الزبيدي : السابق "ضمن".

١١٤. الزبيدي : السابق "ضمن".

١١٥. الزبيدي : تاج العروس "ضمن".

١١٦. ينظر عادل أبو عمشه : العروض والقافية ص٢٥٥.

١١٧. الأزهري : تهذيب اللغة ٢/٤٩.

١١٨. الجوهري : الصحاح "ضمن".

١١٩. ابن منظور : لسان العرب "ضمن".

١٢٠. الفيروز أباداي مجد الدين محمد بن يعقوب : القاموس المحيط، "ضمن".

١٢١. الزبيدي : تاج العروس (ضمن).

١٢٢. إبراهيم مصطفى وآخرون : المعجم الوسيط، "ضمن".

١٢٣. من الآية ١٠٠من سورة يوسف.

١٢٤. ينظر الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٠/٩٥.

١٢٥. ينظر الصبان، المصدر السابق ٢/٩٥.

١٢٦. الصبان : حاشية الصبان ٢/٩٥.

١٢٧. السيوطي : الأشباه والنظائر ١/١٠٤.

١٢٨. السيوطي : المصدر السابق ١/١٠٦.

١٢٩. ينظر السيوطي : المصدر السابق ١/١٠٥.

١٣٠. ابن جني، أبو الفتح عثمان : الخصائص٢٠/٢١٠.

١٣١. ينظر الصبان : حاشية الصبان٢/٩٥.

١٣٢. الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن : طبقات النحويين واللغويين، ص٢١.
١٣٣. ينظر عمر رضا كحالة : اللغة العربية وعلومها، ص١١٣.
١٣٤. ينظر ابن الأنباري : نُزْهة الألباء في طبقات الأدباء ص٤٧.
١٣٥. ابن الأنباري : لمع الأدلة، ص٩٣.
١٣٦. ابن الأنباري : لمع الأدلة، ص٩٣.
١٣٧. العكبري، عبد الله بن الحسن: مسائل خلافية في النحو، ص٦٩.
١٣٨. ابن عصفور الممتع في التصريف ٤١/١.
١٣٩. السيوطي : الأشباه والنظائر ٥٦/١.
١٤٠. ينظر ابن الأنباري : أسرار العربية ص٢٤.
١٤١. محمد حسن عواد : تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم، ص٦٤.
١٤٢. ينظر السيوطي : الأشباه والنظائر ٥٨/٢.
١٤٣. ينظر ابن حني : الخصائص ٢٧٦/١ وما بعدها.
١٤٤. ينظر ابن عقيل : شرح ابن عقيل ٢٣/١.
١٤٥. ابن الأنباري : أسرار العربية ص٣٢.
١٤٦. ابن يعيش : شرح المفصل ١٠٤/٤.
١٤٧. ابن يعيش : المصدر السابق ١٠٩/٤.
١٤٨. ينظر ابن يعيش : المصدر السابق ١٠٦/٤.
١٤٩. ابن الأنباري : أسرار العربية ص٣٠.
١٥٠. ابن الأنباري : المصدر السابق ص٣٣.
١٥١. ينظر ابن عقيل : شرح ابن عقيل ٣٢/١ (هامش).
١٥٢. ينظر ابن الأنباري : أسرار العربية ص٣٠.
١٥٣. ابن يعيش : شرح المفصل ١٠٦/٤.

١٥٤. ينظرالسجاعي أحمد بن أحمد : حاشية السجاعي على شرح ابن هشـام لمقدمـة قطر الندى وبل الصدى ص١١.
١٥٥. ينظر ابن يعيش : شرح المفصل ١٠٣/٤.
١٥٦. ينظر ابن يعيش : المصدر السابق ١٠٣/٤.
١٥٧. ينظر ابن يعيش : المصدر السابق ١٠٣/٤.
١٥٨. ابن يعيش : شرح المفصل ١٠٤/٤.
١٥٩. ينظر ابن الأنباري : أسرار العربية ص٣٠.
١٦٠. ابن الأنباري : المصدر السابق ص٢٧١.
١٦١. ينظر ابن هشام : أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ١٣٣/٣ "هامش".
١٦٢. ابن يعيش : شرح المفصل ١١٢/٤.
١٦٣. ينظر ابن يعيش : المصدر السابق ١١٨/٤.
١٦٤. ابن هشام : أوضح المسالك ٣٢/١.
١٦٥. من الآية : ٥٨ من سورة يونس.
١٦٦. ابن يعيش : شرح المفصل ٥٠/٤.
١٦٧. ينظر السيوطي : همع الهوامع شرح جمع الجوامع،٨١/١.
١٦٨. ينظر ابن هشام : مغني اللبيب ص٦٧٨.
١٦٩. من الآية ٢٠ نت سورة الأحقاف.
١٧٠. من الآية ٢٣٥ من سورة البقرة.
١٧١. ابن عصفور : المقرب ١١٤/١.
١٧٢. ابن عقيل : شرح ابن عقيل ٥٣٣/١.
١٧٣. ابن كمال باشا : أسرار النحو ص١٣٨.
١٧٤. ينظر الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٩٥/٢.
١٧٥. من الآية ٤٣ من سورة يوسف.

١٧٦. من الآية ٣ من سورة آل عمران.

١٧٧. الصبان : حاشية الصبان ٢/٩٦.

١٧٨. من الآية ٦٣ من سورة النور.

١٧٩. من الآية ٢٨ من سورة الكهف.

١٨٠. ينظر ابن هشام : مغنى اللبيب ص٦٧٦.

١٨١. من الآية ٢٣٥ من سورة البقرة.

١٨٢. ينظر الصبان : حاشية الصبان ٢/٩٧.

١٨٣. ابن هشام : مغنى اللبيب ص٦٨٠.

١٨٤. من الآية ١١٨ من سورة آل عمران.

١٨٥. من الآية ٣٣ من سورة البقرة.

١٨٦. من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام.

١٨٧. من الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

١٨٨. ابن جني : الخصائص ٢/٣٠٨.

١٨٩. ينظر أحمد حامد : دراسات في أسرار اللغة ص٩٠.

١٩٠. من الآية ١٧ من سورة نوح.

١٩١. من الآية ١٢٩ من سورة النساء.

١٩٢. ينظر ابن هشام : أوضح المسالك٢/٢١٣.

١٩٣. من الآية ٢٢ من سورة الفجر.

١٩٤. من الآية ١١ من سورة سبأ.

١٩٥. ابن هشام : أوضح المسالك ٣/٣٢٠.

١٩٦. ينظر ابن هشام : المصدر السابق ٣/٣٢١.

١٩٧. ينظر ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى ص١١٦.

١٩٨. ابن جني : الخصائص ٢/٢٧٣.

١٩٩. ينظر السيوطي : همع الهوامع ٢٨/٢.
٢٠٠. من الآية ٥٩ من سورة الفرقان.
٢٠١. من الآية ٤٢ من سورة النساء.
٢٠٢. ينظر الزجاجي : حروف المعاني، ص٨٦.
٢٠٣. من الآية ٨٠ من سورة الأعراف.
٢٠٤. من الآية ٥٠ من سورة البقرة.
٢٠٥. من الآية ٨٩ من سورة النحل.
٢٠٦. امرؤ القيس : ديوان ص٢٧.
٢٠٧. من الآية ٧١ من سورة طه.
٢٠٨. ينظر ابن فارس، أحمد : الصاحبي في فقه اللغة ص١٥٨.
٢٠٩. من الآية ٢١٠ من سورة البقرة.
٢١٠. من الآية ١٤٤ من سورة البقرة.
٢١١. من الآية ٧٧ من سورة الأنبياء.
٢١٢. من الآية ٩ من سورة الجمعة.
٢١٣. من الآية ١٠٨ من سورة البقرة.
٢١٤. من الآية ٣ من سورة النجم.
٢١٥. ينظر امرؤ القيس : ديوان ص١٦.
٢١٦. من الآية : ١٨ من سورة النازعات.
٢١٧. النابغة : ديوان ص١٨.
٢١٨. ينظر ابن عقيل : شرح ابن عقيل،٢/٢٥.
٢١٩. من الآية ١٥ من سورة القصص.
٢٢٠. ينظر ابن جني : سر صناعة الإعراب، ٣١٨/١.
٢٢١. من الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

٢٢٢. ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢/٦.

٢٢٣. ابن هشام شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٢٦٠.

٢٢٤. ينظر، ابن هشام : المصدر السابق ص٢٧٨.

٢٢٥. ينظر، ابن هشام : المصدر السابق ص٢٨٠.

٢٢٦. ابن هشام : شرح قطر الندى ص٢٨٢.

٢٢٧. ينظر، ابن هشام : المصدر السابق ص ٢٧٤.

٢٢٨. ينظر، ابن هشام : المصدر السابق ص٢٧٤.

٢٢٩. ينظر عمر رضا كحالة : معجم المؤلفين، ١/٢٣٨.

٢٣٠. ينظر الكفوي : أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان ورقة ٥٢٥.

٢٣١. ينظر طاش كبرى زادة : الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأعيان٢/٥٩١.

٢٣٢. ينظر التميمي : الطبقيات السنية في تراجم الحنيفية ١/٤١١.

٢٣٣. بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية ٣/٦٣.

٢٣٤. ينظر طاش كبرى زادة : الشقائق النعمانية ٢/٥٩٧. والتميمي : الطبقات السنية ١/٤٠٩. والكفوي : أعلام الأخبار ورقة ٥٢٧ و٥٢٨.

٢٣٥. التميمي : الطبقات السنية ١/٤١٢.

٢٣٦. الكفوي : الفوائد البهية ص٢٢.

٢٣٧. الكفوي : أعلام الأخيار ورقة ٥٢٥.

٢٣٨. التميمي : الطبقات السنية ١/٤٠٩.

٢٣٩. ينظر طاش كبرى زادة : الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأعيان جـ٢م٢ ص٥٩٥.

٢٤٠. ينظر التميمي : الطبقات السنية ١/٤١١.

٢٤١. لقد دونت جميع ما ذكر من مؤلفاته في مقدمة تحقيقي لكتابه أسرار النحو ص١٣-٣٧.

٢٤٢. ينظر مجلة المجمع العلمي بدمشق م ٢١ ص٥٨.
٢٤٣. ابن كمال : رسالة في التضمين ص ٣٢٤ من المجموع.
٢٤٤. ابن كمال : المصدر السابق .ص٣٠٤ من المجموع.
٢٤٥. ابن كمال : المصدر السابق ص ٣٢٤ من المجموع.
٢٤٦. ابن كمال : المصدر السابق ص٣٢٣ من المجموع.
٢٤٧. من الآية ٦ من سورة البقرة.
٢٤٨. من الآية ٢٤ من سورة الروم.
٢٤٩. ابن كمال : رسالة في التضمين ص٣٢١ من المجموع.
٢٥٠. من الآية ٨٤ من سورة الزخرف.
٢٥١. ابن هشام : مغني اللبيب ص٨٩٨.
٢٥٢. ابن كمال : رسالة في التضمين ص٣٢٧ من المجموع.
٢٥٣. ابن كمال : المصدر السابق ص٣٢٢ من المجموع.
٢٥٤. ابن كمال : المصدر السابق ص ٣٢٢ من المجموع.
٢٥٥. ابن كمال : المصدر السابق ص٣٢٢ من المجموع.
٢٥٦. من الآية ٦٦ من سورة يس.
٢٥٧. ابن كمال : رسالة في التضمين ص٣٢٣ من المجموع.
٢٥٨. ينظر الصبان : حاشية الصبان ٩٥/٢.
٢٥٩. ابن كمال : رسالة في التضمين ص٣٢٤ من المجموع.
٢٦٠. ابن كمال : رسالة في التضمين ٣٢٤ من المجموع.
٢٦١. من الآية ١٧ من سورة البقرة.
٢٦٢. ابن كمال : رسالة في التضمين.٣٢٦ من المجموع.
٢٦٣. ابن الحاجب : الكافية في النحو ١٩٠/١-١٩١.
٢٦٤. ينظر ابن هشام مغني اللبيب ص ٨٣٨.

٢٦٥. من الآية ١٧ من سورة الحجرات.

٢٦٦. من الآية ٣٥ من سورة المؤمنون.

٢٦٧. ابن كمال : رسالة في التضمين ٣٢٨.

٢٦٨. ابن كمال : رسالة في التضمين ص٢٣٠ من المجموع.

٢٦٩. ينظر عباس حسن : النحو الوافي ٢/٥٨٤.

٢٧٠. ينظر عباس حسن : السابق٢/٥٨٦.

٢٧١. ينظر عباس حسن : السابق ٢/ ٥٨٧.

٢٧٢. عباس حسن : السابق ٢/٥٩١.

٢٧٣. ينظر عباس حسن : السابق ٢/٥٩٤٠.

٢٧٤. ينظر عباس حسن : السابق ٢/٥٨٨.

٢٧٥. عباس حسن : السابق ٢/٥٨٩.

٢٧٦. عباس حسن : السابق ٢/٥٩٤.

٢٧٧. عباس : النحو الوافي ٢/٥٩٤. هامش.

٢٧٨. عباس حسن : النحو الوافي ٢/٥٩٥ هامش.

٢٧٩. ينظر عباس حسن : السابق ٢/٥٩٥ هامش.

٢٨٠. ينظر إبراهيم السامرائي : ص٢٠٨.

٢٨١. إبراهيم السامرائي : فقه اللغة المقارن ص٢٠٨.

٢٨٢. إبراهيم السامرائي : السابق ص٢٠٩.

٢٨٣. ينظر إبراهيم السامرائي : السابق ص٢١٦.

٢٨٤. إبراهيم السامرائي : السابق ٢١٧.

٢٨٥. ينظر إبراهيم السامرائي : السابق ص٢١٨.

٢٨٦. إبراهيم السامرائي : فقه اللغة المقارن ص ٢١٨.

٢٨٧. إبراهيم السامرائي : السابق ص٢١٩.

٢٨٨. محمد حسن عواد : السابق ص٦.
٢٨٩. حسن عواد : السابق ص٧١.
٢٩٠. بدوي طبانة : السرقات الأدبية، ص١٦٩.
٢٩١. بدوي طبانة : السابق ص ١٦٩.
٢٩٢. بدوي طبانة : السابق ص١٦٩.
٢٩٣. إبراهيم السامرائي : فقه اللغة المقارن ص ٢٠١.
٢٩٤. ينظر إبراهيم السامرائي : السابق.

ثبت المصادر والمراجع

أ- المخطوطة

١. الكفوي، محمود بن سليمان: أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان، مخطوط القاهرة، دار الكتب المصرية برقم ٨٤م.

٢. ابن كمال باشا، أحمد بن سليمان : رسالة في التَّضْمين مخطوط ضمن مجموع، بدار الكتب المصرية برقم ٣٨٩ مجاميع.

ب- المطبوعة

١. د. إبراهيم السامرائي : فقه اللغة مقارن، ط٢، بيروت، دار العلم للملايين سنة ١٩٧٨.

٢. إبراهيم مصطفى وآخرون : المعجم الوسيط، القاهرة، مطبعة مصر سنة ١٩٦٠.

٣. ابن الأثير، محمد بن محمد : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة، ط١ القاهرة، مكتبة نهضة مصر سنة ١٩٦٢.

٤. الأزهري، خالد بن عبد الله : شرح التصريح على التوضيح، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

٥. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد : تهذيب اللغة، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٦. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، مطبعة الترقي سنة ١٩٥٧.

- لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت، دار الفكر سنة ١٩٧١.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، ط٢، بغداد.
٧. امرؤ القيس، ابن حجر الكندي: ديوان، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٣، القاهرة، دار المعارف.
٨. بدوي طبانة: السرقات الأدبية، ط٣، بيروت، دار الثقافة، سنة ١٩٧٤م.
٩. بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة د. نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط١، بيروت، دار العلم للملايين سنة ١٩٤٩م.
١٠. البغدادي، أبو طاهر محمد بن حيدر: قانون البلاغة في نقد النثر والشعر تحقيق د. محسن غياض، ط١، بيروت مؤسسة الرسالة سنة ١٩٨١م.
١١. التميمي، تقي الدين بن عبد القادر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة سنة ١٩٧٠م.
١٢. الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد: يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق محمد محي الدين، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى سنة ١٩٥٦.
١٣. الجاحظ، عمرو بن بحر: البيان والتبيين، تحقيق فوزي عطوي، بيروت.
- الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٦٥.
١٤. الجرجاني، عبد القاهر: أسرار البلاغة، تصحيح الشيخ محمد عبده، وتعليق محمد رشيد رضا، بيروت، دار المعرفة، سنة ١٩٧٨م.

١٥. الجرجاني، محمد بن علي: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق د. عبد القادر حسين، القاهرة، دار نهضة مصر.
١٦. ابن جعفر، قدامة: نقد الشعر، تحقيق كمال مصطفى، مصر، مكتبة الخانجي سنة ١٩٦٣.
١٧. ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، بيروت دار الهدي للطباعة والنشر.
- سرّ صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ط١، القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٥٤.
١٨. الجوهري، اسماعيل بن حمّاد: الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، بيروت دار العلم للملايين سنة ١٩٧٩م.
١٩. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر: الكافية في النحو - شرح رضى الدين الاستراباذي، بيروت، دار الكتب العلمية.
٢٠. د. حامد، أحمد حسن: دراسات في أسرار اللغة، ط١، نابلس مكتبة النجاح الحديثة سنة ١٩٨٤م.
٢١. الحموي، ابن حجة: خزانة الأدب وغاية الأرب، بيروت، دار القاموس الحديث.
٢٢. ابن رشيق، أبو علي الحسن: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محي الدين، ط٤، بيروت، دار الجيل، سنة ١٩٧٢.
٢٣. الرّماني، علي بن عيسى: النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله أحمد و د. زغلول سلام القاهرة، دار المعارف.

٢٤. الزبيدي، محمد بن الحسن: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف.
٢٥. الزبيدي، محمد مرتضى: تاج العروس، بيروت، مكتبة الحياة.
٢٦. الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحق: حروف المعاني، تحقيق توفيق علي الحمد، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة سنة ١٩٨٤م.
٢٧. السجاعي، أحمد: حاشية السجاعي علي شرح ابن هشام لمقدمة قطر الندى، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٣٩م.
٢٨. السيوطي، جلال الدين: الأشباه والنظائر، ط٢، حيدر اباد، سنة ١٣٥٩هـ.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.
٢٩. الشريشي، أحمد بن عبد المؤمن: شرح مقامات الحريري، تقويم محمد عبد المنعم خفاجي، ط١، القاهرة، المكتبة الشعبية سنة ١٩٧٩.
٣٠. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
٣١. طاش كبرى زادة : الشقائق النعمانية، بذيل وفيات الأعيان لابن خلكان.
٣٢. د. عادل أبو عمشه: العروض والقافية، ط١، نابلس مكتبة خالد بن الوليد سنة ١٩٨٦م.
٣٣. د. عباس حسن: النحو الوافي، ط٢، القاهرة، دار المعارف.

٣٤. العسكري أبو هلال : الصناعتين، تحقيق علي محمد البجاري ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية سنة ١٩٥٢م.

٣٥. ابن عصفور، علي بن مؤمن : المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط١، بغداد، مطبعة العاني سنة ١٩٧١م.

٣٦. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله : شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين ط١٤، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، سنة ١٩٦٤م.

٣٧. العكبري، عبد الله بن الحسين: مسائل خلافية في النحو، تحقيق د. محمد خير الحلواني، دمشق، دار المأمون للتراث.

٣٨. ابن فارس أحمد : الصاحبي في فقه وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت، مؤسسة بدران سنة ١٩٦٣م.

٣٩. الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب : القاموس المحيط، بيروت المؤسسة العربية للطباعة والنشر.

٤٠. القزويني، الخطيب : الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، ط٤، بيروت، دار الكتاب اللبناني سنة ١٩٧٥م.

– شرح التلخيص شرح محمد هاشم دويدري، ط١، دمشق، دار الحكمة سنة ١٩٧١.

٤١. كحّالة، عمر رضا: اللغة العربية وعلومها، دمشق، مكتبة النسر، سنة ١٩٧١.

– معجم المؤلفين، دمشق، مطبعة الترقي، سنة ١٩٥٧م.

٤٢. د. محمد حسن عواد : تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم، ط١، عمان، دار الفرقان سنة ١٩٨٢م.
٤٣. ابن المعتز، عبد الله: البديع، نشره كراتشقوفسكي، ط٢، بغداد، مكتبة المثنى، سنة ١٩٧٩م.
٤٤. ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٤٥. الميداني، أحمد بن محمد: مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين، القاهرة، مطبعة السعادة سنة ١٩٥٩م.
٤٦. النابغة، زياد بن معاوية : ديوان، تحقيق كرم البستاني، بيروت، دار صادر سنة ١٩٦٣.
٤٧. النويري، أحمد بن عبد الوهاب: الأرب في فنون الأدب القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة.
٤٨. الهاشمي، أحمد: جواهر البلاغة، ط٢، القاهرة.
٤٩. ابن هشام : عبد الله بن يوسف :
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين، القاهرة، سنة ١٩٤٩م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى ط١١، القاهرة، مطبعة السعادة، سنة ١٩٦٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله ط٣، بيروت، دار الفكر سنة ١٩٧٢م.
٥٠. ابن يعيش: يعيش بن علي: شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب.

ج- الدوريات

مجلة المجمع العلمي بدمشق مجلد ٢١.

أَلْمُحتَوىَ

الصفحة

الفْصلُ الرَّابعُ

الخاتمة